الشمسية

في

القواعد المنطقية

تقديم، تحليل، تعليق، وتحقيق
الدكتور مهدي فضل الله

المركز الثقافي العربي

الشمسية

في

القواعد المنطقية

* الشمسية في القواعد المنطقية

* تأليف: د. مهدي فضل الله

* الطبعة الأولى، 1998

* الناشر: المركز الثقافي العربي

العنوان:

□ الدار البيضاء/ • 42 الشارع الملكي (الأحباس) • فاكس /305726/ • هاتف/ 303339 - 307651/.
• 28 شارع 2 مارس • هاتف /271753 - 276838/ • ص.ب./ 4006/ درب سيدنا.

□ بيروت/ الحمراء ـ شارع جان دارك ـ بناية المقدسي ـ الطابق الثالث.
• ص.ب/ 113-5158/ • هاتف/ 352826 - 343701/ • فاكس/ 00961-1-343701/.

الشمسية

في

القواعد المنطقية

تقديم، تحليل، تعليق، وتحقيق

الدكتور مهدي فضل الله

المركز الثقافي العربي

الإهــداء

إلى مناطقتنا الأوائل الذين أثروا المنطق اليوناني،

وما زالت آثارهم قدوة. . .

وإلى كل الباحثين في علم المنطق، والمهتمين به. . .

م. ف.

مقدمة

(1)

لقد طغى الفكر الغربي في العصر الحديث على كل ما عداه، حتى أصبح كل فكر لا ينتمي في جذوره إلى الغرب، أسير آراء المفكرين الغربيين، وبخاصة **المستشرقين** منهم، ومناهجهم، ومعتقداتهم. ولعل ظاهرة تقليد الغرب في كل شيء، إن في مظاهر الحياة المادية، أو الثقافية، أو العلمية، تبرز أكثر ما تبرز في الفكر العربي وعند المثقفين العرب، الذين افتتنوا بالحضارة الغربية، ودعوا إلى تبني مآثرها أكثر من غيرهم. حتى إن أحدهم للأسف، وهو **طه حسين**، ذهب إلى حدّ التأكيد في كتابه: **مستقبل الثقافة في مصر**، الذي ظهر عام 1938، بأن العقلية المصرية، أقرب إلى العقلية الغربية منها إلى العقلية الشرقية؛ وأن العقلية المصرية، ما هي إلاّ امتداد للعقلية الغربية؛ وأن الغرب يجب أن يكون المثال الأعلى، الذي يقتفي المثقفون خطاه، وينسجون على منواله؛ فتبنى المذهب الديكارتي في أبحاثه الدينية والأدبية، مما أدى به إلى التشكيك في صحة نسبة الشعر الجاهلي إلى أصحابه، وإلى التشكيك في صحة الروايات الدينية المتعلقة بإبراهيم وإسماعيل والكعبة... الخ.

وهكذا، نجح الغرب، ولا سيما عن طريق الإستشراق الذي ابتدعه، والمستشرقين العديدين الذين أنجبهم، في ترسيخ أقدامه في بلادنا، وفي هيمنته على شؤوننا، وبخاصة الثقافية والفكرية منها، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بواسطة المبهورين بحضارة الغرب وآرائه، الذين تتلمذوا على أبنائه، ومستشرقيه.

وقد ضاعت للأسف تحت وطأة المدّ الثقافي الغربي، وتحت وطأة «غربنة» بعض مفكرينا الذين نهلوا من الغرب ثقافتهم، بعض الصرخات الصادقة الصادرة عن بعض مفكري بلاد الغرب نفسه، مثل، **بول ماسون أورسيل** Paul Masson Oursel... التي تقول: إن تاريخ الفكر الغربي الفلسفي، والعلمي، والأدبي، لا يكتفي بنفسه. فتفسيره التاريخي يتطلب إعادة وضعه في وسط إنساني واسع النطاق؛ لأن تاريخ الفكر الفلسفي،

والأدبي، والعلمي الصحيح، هو وحده التاريخ العالمي.

ومن المؤسف حقاً، أن نجد معظم المثقفين والمفكرين العرب، اليوم، يتلمسون دائماً في أبحاثهم ومصنفاتهم، حتى فيما يتعلق بتراثهم، تراث آبائنا وأجدادنا، في الدين، والفلسفة، والأدب، مناهج الغربيين، ويتبنون آراءهم، أو على الأقل يستشهدون بها ويعتمدون عليها. وهذا لا شك من أكبر الآفات التي ما زالت تفتك في بلادنا، وفي عقولنا، ولا تساعد أبداً على التخلص من سموم الغرب وغاياته الخبيثة. ولذا، لا عجب أن قلّ ما نجد كتاباً في الدين أو الفلسفة، كُتب بالعربية، لا يستشهد صاحبه غالباً، بما يقوله المفكرون الغربيون؛ حتى لكأن ما يقوله كل مفكر غربي، وبالتفصيل، هي الجواز بالشهادة على سعة الإطلاع، والتخصص. وقياساً على ذلك، ندر أن نجد كتاباً رصيناً في علم المنطق، لا تتزين صفحاته وهوامشه الكثيرة بما قاله مناطقة **پور رويال** Port-Royal في مسائل المنطق المختلفة، حتى لأصبح كل دارس للمنطق، يعرف آراءهم في هذا المجال، أكثر من معرفته لآراء **ابن سينا**، أو **الفارابي**، أو **الغزالي**، أو **القزويني**، أو **الرازي**، أو **الساوي**... الخ. مع أنهم في الحقيقة وللأسف، بعد إطلاعنا الدقيق على مآثرهم في حقل المنطق وشواهدهم المنطقية، التي يثبتون، في إحداها المساقة في **القياس**، أن المسلمين كناية عن جماعة من الكفار، لم نجد أي شيء يستحق الذكر عندهم، ويستحق بعد ذلك، الإستشهاد بهم...

(2)

ومما لا شك فيه أن الكون والوجود، ومنه الوجود الإنساني، محكوم بنوع خاص من المنطق، هو كناية عن مجموعة العلاقات القائمة بين ظواهر الوجود ومظاهر الحياة المختلفة من بداية ونهاية، بحيث أن أدنى اختلال في هذه العلاقات يلزم منه حكماً وحتماً اختلال في مظاهر الكون والوجود المختلفة. مع الملاحظة بأن حياة الإنسان العامة منها والخاصة محكومة بنوع معين من المنطق يتمثل في سلوكه ومأكله وملبسه... الخ.

وإذا كان الأمر كذلك، بالنسبة إلى الكون والوجود، وحياة الإنسان العامة والخاصة، فمن الطبيعي أن يكون هناك منطق يحكم الجانب العقلي من الإنسان أو الفكر الإنساني؛ هذا المنطق هو كناية عن مجموعة من القواعد والمبادىء والقوانين التي تعصم مراعاتها الفكر أو العقل من الوقوع في الخطأ أو الزلل. والإنسان الذي لا يراعي هذه القواعد والمبادىء والقوانين يكون معرضاً باستمرار للوقوع في الخطأ والغلط،

بالرغم من توهمه أحياناً بأنه على صواب، ورأيه هو الصحيح أو الأصح.

ولعل الخدمة الجلّى التي يؤديها المنطق إلى العامة والخاصة من الناس، هي إرشادهم إلى التحري الدقيق عن الحقيقة والوسائل أو الطرق المؤدية إليها، ومعرفة الذين يتلاعبون بمعاني الألفاظ وعواطف الناس ويستهينون بعقول الناس، كأرباب الخطابة، والسياسة، والتنظير للأفكار والمعتقدات.

وهكذا، فللمنطق وظيفتان أساسيتان: **الأُولى**، هي تبيان القواعد والقوانين التي ينبغي على العقل أن يعمل بهديها لتمييز صحيح الفكر من فاسده. **والثانية**، هي أن يكشف عن الخطأ في التفكير، وأنواعه، وأسبابه.

وقد أدرك العلماء المسلمون الأوائل أهمية المنطق، فأوْلوه حقه من الاهتمام، حتى أن الإمام **الغزالي** قال في كتابه **المستصفى** «من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه». «وإن من لا يحيط بالمنطق فلا ثقة بعلومه أصلاً». كما قال **ابن حزم الأندلسي**: «إن علم المنطق يقف على الحقائق كلها ويميزها من الأباطيل تمييزاً لا يبقى معه ريب».

أما الفلاسفة المسلمون، كالفارابي، وابن سينا، فكانوا يعتبرون المنطق، القانون الصناعي العاصم للذهن عن الزلل في كل ما يمكن أن يغلط فيه من المعقولات، والمميز لصواب الرأي من الخطأ في العقائد. وأنه علم التفكير الصحيح كما هو الحال في الموازين والمكاييل في قياس الأجسام.

مع الإشارة إلى أن المنطق الذي معناه اتفاق العقل مع ذاته، واتفاق العقل مع الأشياء الخارجية أو الواقع، هو أداة التفلسف والبناء الفلسفي؛ وقبل الشروع في البناء لا بد من التمكن من الأداة أو التسلح بالمنطق. فالمنطق آلة العلم أو الأداة التي بفضلها يقوم التفلسف، لأن الفلسفة برأي البعض، ليست سوى نسق من القضايا المنطقية، ومن هنا قول **برتراند راسل**: «إن صلة المنطق بالميتافيزيقا أشبه ما تكون بصلة الرياضيات بالطبيعيات».

(3)

وقد نشأ المنطق كعلم قائم بذاته، له موضوعاته المحددة، ومسائله المعروفة، ومبادئه المتفق عليها، وقواعده المسلَّم بها، نشأة يونانية صرفة. وهو ينسب إلى **أرسطو**، لكونه أول من تنبه إلى أن الكلام أو الفكر يسير على وتيرة معينة، وله صور معينة، وأشكال محددة؛ فكان أن وضع قواعده وأُصوله، وأصبح معه علماً قائماً بذاته

يحسب عليه وحده. حتى أن فيلسوفاً مثل كانط (1724 ـ 1804 م) يرى أن علم المنطق وُلِدَ كاملاً ومنتهياً منذ أرسطو، وأنه ينطبق على كل معرفة؛ لأن من صفاته أنه **صوري وعام**، وأنه لم يخط خطوة واحدة إلى الأمام بعده، كما أنه لم يتراجع خطوة إلى الوراء، محاولاً تصحيح أخطائه، كما تفعل العلوم الأُخرى، التي لم تنجح من أول خطوة. ونحن لا نوافق كانط على رأيه هذا، ونرى أن المنطق وإن وُلِدَ مع أرسطو ويُنسب إليه، إلاّ أن هذا العلم تطور بعد أرسطو، كما هو ظاهر في كتابات **الرواقيين**، الذين كانوا أول من تكلم في القضايا الشرطية، ورفضوا المعاني العامة الكلية التي لا وجود لها إلاّ في عالم الذهن؛ وكما هو ملاحظ عند **ابن سينا**، الذي قرب المنطق إلى المنهج التجريبي عن طريق معالجة الجزئيات أولاً، ثم الانتقال منها إلى الكليات... الخ. مع الملاحظة أن المنطق الأرسطي يخلو من كثير من العلاقات التي استحدثها المنطق الرياضي؛ كما أنه يفتقر إلى القوانين العامة التي يمكن أن تطبق على جميع صور التفكير الإنساني... الخ.

ولعل ما حفّز أرسطو على وضع هذا العلم، عاملان إثنان:

أولهما: إنكار السوفسطائيين لوجود الحقيقة أو تشكيكهم فيها، وتلاعبهم البارع بمعاني الألفاظ وعواطف الناس، وادعائهم بأن الإنسان هو مقياس كل شيء، فما يراه حقاً فهو حق، وما يراه باطلاً فهو باطل؛ ومجادلته لهم في ذلك، بإرغامهم على وضع أفكارهم أو آرائهم في صورة مقدمات، على طريقة معينة، هي طريقة **القياس**، ثم إلزامهم بالتسليم بنتائج معينة منبثقة منها.

ثانيهما: عدم موافقة أرسطو لأفلاطون على نظريته في عالم المثل، التي لاقت رواجاً عند الناس لكون العقل لا يسلّم بها، ولضرورة إيجاد أُسس معروفة تكون نقطة إنطلاق في البحث الفلسفي، فكانت كلمته المشهورة: «أفلاطون صديق، والحقّ صديق، ولكن الحق أحبّ إليّ من أفلاطون».

وقد ظهر علم المنطق اليوناني ـ بقوة ـ في العالم الإسلامي العربي في العصر العباسي، بعد ترجمة كُتب أرسطو المنطقية إلى العربية. وكان أول من بدأ بترجمة كُتب أرسطو المنطقية، **عبد الله بن المقفع** في عهد أبي جعفر **المنصور**[1]، حيث ترجم أربعة كُتب من **الأرغانون** Organon، هي:

---

(1) يرى بعض المؤرخين أن **المنصور** هو مؤسس **بيت الحكمة** في بغداد. وقد عني بترجمة كُتب الفلسفة والطب والفلك والهندسة اليونانية.

1 ـ «إيساغوجي» أو المدخل، **لفرفوريوس الصوري**.

2 ـ «قاطيغورياس» أو المقولات العشر.

3 ـ «باري آرميناس» أو العبارة.

4 ـ «أنالوطيقا» أو التحليلي، التحليلات.

وبرى بعض الباحثين، أن المسلمين عرفوا المنطق اليوناني، وبخاصة منطق أرسطو، في العصر الأموي، حيث أمر **خالد بن يزيد** بن معاوية بعض العلماء اليونانيين، الذين يقيمون في الإسكندرية، بترجمة كتاب **الأرغانون** إلى العربية. وأن الخليفة الأول **معاوية بن أبي سفيان**، كان أول من أنشأ بيت الحكمة في دمشق(1).

وقد شهدت بغداد في عصر **المأمون** وغيره، كالخليفة **المتوكل**(2)، ترجمة كُتب أرسطو المنطقية في «**بيت الحكمة**»(3) على يد يوحنا بن ماسويه (790 ـ 857 م)، وحُنين بن إسحٰق (809 ـ 877 م)(4)، وإسحٰق بن حُنين (845 ـ 910 م)(5)، ويحيى بن عدي (893 ـ 974 م)، وأبو عثمان صاعد بن يعقوب الدمشقي (303 هـ/ 915 م)(6). كما شهدت ترجمة شروحات الإسكندر الأفروديسي (160 ـ 220 م) على التحليلات الأرسطية، وكتبه المنطقية الأُخرى: **كالمقولات، والعبارة، والجدل**؛ وكذلك ترجمة كتاب **إيساغوجي** أو **المدخل لفرفوريوس** الصوري؛ فضلاً عن **منطق جالينوس**(7) (129 ـ 199 م) الطبيب اليوناني المشهور؛ ومنطق **الرواقيين** أو «المنطق الميغاري». مع

---

(1) علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص 20.

(2) كان المتوكل يعطي حنين بن إسحاق وزن ما يترجمه ذهباً.

(3) هي مدرسة للترجمة سميت: **بيت الحكمة**. أسسها ـ على الأرجح ـ المأمون في بغداد، وجعل على رأسها أبو زكريا يوحنا ابن ماسويه (790 ـ 857 م). وقد بلغت الترجمة أوجها في عصر المأمون الذي أرسل العلماء إلى مختلف الأقطار لجمع الكتب، وعيَّن المترجمين لنقلها إلى العربية.

(4) تولى رئاسة بيت الحكمة عام 242 هـ، بعد يوحنا بن ماسويه.

(5) نقل إسحٰق كتاب: «**باري أرميناس**» العبارة، عن اليونانية، وكذلك، كتاب **السماع الطبيعي**، **والنفس**... الخ.

(6) ترجم كتاب: «**طوبيقا**» الجدل.

(7) المدخل إلى المنطق، الأقيسة، العبارة، الحدود، الرسوم... الخ. ويرى بعض الباحثين أن لجالينوس كتاباً في المنطق يتضمن ثلاث عشرة مقالة في البرهان. مع الملاحظة أن جالينوس هو صاحب الشكل الرابع في القياس المعروف باسمه: **الشكل الجاليني**.

الملاحظة أن الرواقيين كانوا أول من تكلم في القضايا الشرطية أو المركبة، وحاولوا أن يقيموا منطقاً لا يتعارض فيه التفكير النظري مع الواقع العملي. لقد اعتبر الرواقيون المنطق جزءاً لا يتجزأ من الفلسفة، أحد أقسام الفلسفة، وذا موضوع حقيقي خارجي يدرس الحالات الواقعة فقط، ويرمي إلى معرفة العلاقات بين الموجودات الجزئية، فرفضوا المعاني العامة الكلية التي لا وجود لها إلاّ في عالم الذهن، وكانوا الرواد الأوائل للمذهب الفلسفي الأسمي Nominalisme. وقد رأوا ترابطاً وثيقاً بين الفكر واللغة. وكانوا يقولون: إن الألفاظ يجب أن تعبر عن معان محدودة.

ولعل الذي ساعد على تشجيع الترجمات الفلسفية، وبخاصة المنطقية، هو أن المنطق كان بمثابة المدخل الضروري لتعلم الطب واكتساب الفلسفة.

وقد استقبل المسلمون بعامة، المنطق اليوناني، استقبالاً حسناً، ولا سيما منهم المتكلمون، حيث أخذوا يدافعون به عن العقيدة والشريعة بوجه أعدائها، مستخدمين ألفاظاً منطقية صرفة لا دخل للشريعة بها، كالذاتي، والعرضي، والحدّ... الخ.

وكان أن عرف القرنان **الرابع والخامس** الهجري ـ التاسع والعاشر والحادي عشر الميلادي ـ فلاسفة الإسلام ومناطقته، مثل:

1 ـ أبو يوسف يعقوب بن إسحٰق **الكندي** (185 ـ 252 هـ/ 801 ـ 866 م)؛ (801 ـ 872 م)، الذي ألّف كتابين في المنطق، **أحدهما: رسالة في المقولات العشر. والآخر: قصد** أرسطاليس في المقولات. ووضع مختصراً لكتاب **العبارة**، وشرحاً لكتاب **أنالوطيقا الثانية**.

2 ـ أبو نصر محمد بن طرخان **الفارابي** (259 ـ 339 هـ/ 870 ـ 950 م)؛ (260 ـ 339 هـ/ 874 ـ 950 م)، الذي شرح منطق أرسطو عدة شروحات، منها شروحات **كبيرة**، **وأُخرى صغيرة**، **وثالثة وسطى**، وألّف كتاب **الألفاظ المستعملة في المنطق**[1]، وكذلك كتاب **العبارة في المنطق، والخطابة** في المنطق[2]، حتى لقب بـ **المعلم الثاني**.

وقد عرَّف المنطق في كتابه **إحصاء العلوم** بقوله: 1 ـ «المنطق صناعة تعنى بالجملة القوانين التي من شأنها أن تقوّم العطل وتسدد الإنسان نحو طريق الصواب ونحو الحق في كل ما يمكن أن يغلط فيه من المعقولات». 2 ـ «هو مجموعة القوانين التي تستخدم

---

(1) تحقيق: محسن مهدي، بيروت، دار المشرق، 1986.

(2) أبو نصر الفارابي، كتاب في المنطق ـ العبارة ـ، و: كتاب الخطابة، تحقيق وتعليق محمد سليم سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976.

في امتحان المعقولات كما تستخدم الموازين والمكاييل في قياس الأجسام».

وقد أشار **الفارابي** في كتابه **إحصاء العلوم**، إلى العلاقة الوثيقة بين المنطق والنحو، قائلاً: «وهو [أي المنطق] يشارك النحو بعض المشاركة بما يعطي من قوانين وألفاظ، ويفارقه في أن علم النحو إنما يعطي قوانين تخص أُمة ما، وعلم المنطق إنما يعطي قوانين مشتركة تعم ألفاظ الأُمم كلها»(1).

وقد دعا بعض النحويين، **كأبي علي الفارسي** (900 ـ 987 م)، **وابن جني** (932 ـ 1002 م)، إلى القياس في اللغة.

وكان أبو علي الفارسي يرى أن كل ما قيس أو يُقاس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ويجوز الإشتقاق منه. فقد عرب العرب مثلاً، لفظة: **الدرهم** الأعجمية، واشتقوا منه لفظة أو فعل: «**دُرْهِمَتْ الخُبَّازى**»، أي صار وزنها كالدراهم، لغلاء ثمنها. وقالوا: **رجل مدَرْهِم**، أي أن دراهمه كثيرة، كما أن ابن جني توسع كثيراً في اشتقاقه اللغوي في كتابه **الخصائص**، حيث كان يعنى بأُصول الكلمة، ثم يقلبها على وجوهها المختلفة، ليستخرج منها «**التباديل والتوافيق**». كأن يأخذ مثلاً، كلمة: كلم، ويحولها إلى: ملك، لكم، كمل، مكل، لمك، وكلها تدل على شيء واحد، وهو: القوة(2).

3 ـ أبو علي الحسين بن عبد الله **ابن سينا** (375؛ 370 ـ 428 هـ/ 980 ـ 1037م)، الذي أُعجب بشروحات الفارابي على أرسطو، وألّف **الإشارات والتنبيهات**، **والشفاء**، **والنجاة** وهو مختصر للشفاء، ومنطق المشرقيين(3)، تاركاً ثروة منطقية هائلة ينهل منها كل المناطقة الإسلاميين الذي أتوا من بعده؛ معرِّفاً المنطق في **الإشارات والتنبيهات**، **والنجاة**، بقوله: 1 ـ المنطق «قانون صناعي عاصم للذهن عن الزلل، مميز لصواب الرأي عن الخطأ في العقائد بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته، إنما احتيج إلى تمييز الصواب عن الخطأ في العقائد المتواصل بها إلى السعادة الأبدية، لأن سعادة الإنسان من حيث هو إنسان عاقل في أن يعلم الخير والحق، أما الحق فلذاته، وأما الخير فللعمل به»(4).

---

(1) إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، دار الفكر العربي، 1949 م، ص 60 ـ 61.

(2) أحمد أمين، ظهر الاسلام، ج 4، ط5، بيروت، دار الكتاب العربي، (لا.ت)، ص61 ـ 62.

(3) قامت المكتبة السلفية في القاهرة بنشر «منطق المشرقيين والقصيدة المزدوجة في المنطق» معاً، عام 1910 م. والذي يميز منطق المشرقيين عن منطق الشفاء، هو أن منطق المشرقيين موجه إلى الخاصة، في حين أن منطق الشفاء موجه إلى العامة. وفي هذا يظهر تمايز ابن سينا المنطقي عن المناطقة المشائيين ومعلمهم الأول.

(4) النجاة، ص 3.

2 ـ «المنطق هو الصناعة النظرية التي تعرفنا من أي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حداً والقياس الصحيح الذي يسمى بالحقيقة برهاناً»[1].

والواقع أن المنطق الأرسطي قد تطور مع ابن سينا تطوراً ملحوظاً. ففي حين نرى أن المنطق الأرسطي يعبر عن ثبات الحقيقة، وينظر إلى الحقائق الاجتماعية على أنها حقائق ثابتة تتصف بالديمومة والسرمدة، ويصلح لمعالجة الكليات أكثر مما يصلح للبحث في الأُمور الجزئية؛ نرى أن **ابن سينا** قد أحلّ أُسس المنهج التجريبي محلاً بارزاً في منطقه، وقرّب المنطق إلى المنهج التجريبي عن طريق معالجة الجزئيات أولاً ثم الإنتقال منها إلى الكليات. وهكذا، خرج **ابن سينا** على بعض رؤى **أرسطو** المنطقية ليقرب المنطق إلى المنهج التجريبي أو الاستعلالي، مع حفاظه على أُطره الصورية التي استفادها من أرسطو. كما سدّ الثغر الحاصل في بعض المسائل أو الموضوعات الأرسطية، **كالمقولات**، التي تحدث أرسطو عنها بإيجاز، وأحياناً تحدث عنها بغموض، كمقولة **المكان**، **والزمان**، **والوضع**... الخ. فضلاً عن أن كلام **ابن سينا** على **القياس**، يجعله أول من ميز تمييزاً حاسماً وبوضوح كلي، بين **القياس البسيط** أو الحملي، الذي يتألف من مقدمتين، **والقياس المركب** أو الشرطي، الذي يتألف من أكثر من مقدمتين. ناهيك عن أنه كان أول من تكلم بإسهاب على **القضايا المعدولة**، وقدم أوضح تعريف لمعنى **المحمول**، وهو ما لا نلحظه عند **أرسطو** أو غيره.

مع الإشارة إلى أن جميع كُتب **ابن سينا** المنطقية قد ترجمت إلى **اللاتينية**، وقد تأثر بها **فرنسيس بيكون**، صاحب كتاب **الأرغانون الحديث** Novum Organon. كما أن جميع المناطقة المعاصرين، سواء منهم الشرقيون أو الغربيون، ينهلون من معين ابن سينا في المنطق، أو على الأقل، يستفيدون من مجهوداته في هذا المضمار، سواء صرحوا بذلك أو لم يصرحوا[2].

4 ـ **إخوان الصفا** (970 ـ 1030 م) الذين ألفوا رسائل[3] تتضمن مداخل منطقية.

كما عرف القرن **الرابع والخامس** الهجري، بعض المناطقة الذين اقتصر نشاطهم

---

(1) الإشارات والتنبيهات، ص 23.

(2) إبراهيم مدكور، كتاب الشفاء لابن سينا، المقدمة، ص 14. وكذلك دائرة المعارف لفؤاد أفرام البستاني، ج 1، مادة الأرغانون.

(3) عددها خمسون رسالة.

المنطقي على الترجمات والشروح، كيحيى بن عدي، وأبي بشر متى بن يونس، وأبي سليمان السجستاني (محمد بن طاهر بن بهرام) 391هـ/ 1001م[1]، ويوحنا بن حيلان، الذي أخذ عنه الفارابي، وابن زرعة (عيسى بن إسحٰق) 942 ـ 1008 م، الذي نقل كتاب المغالطة أو سوفسطيقا، والحسن بن سوار المعروف بابن الخمّار، وعبد الله بن الطيب (435 هـ/ 1043 م)، الذي ألّف شرحاً في **«المقولات»**، وشرح كل الأرغانون مع مدخله إيساغوجي، لفرفوريوس الصوري، وإبراهيم بن بكوش القويري، وإبراهيم المروزي، وسعيد بن هبة الله. . . الخ.

ومع القرن **السادس** الهجري، الثاني عشر الميلادي، جاء أبو حامد محمد **الغزالي** (450 ـ 505 هـ/ 1059 ـ 1111م) الذي، ـ بالرغم من شنه حملة عنيفة على الفلاسفة، في كتابه: **تهافت الفلاسفة** ـ، أعجب بالمنطق أشد الإعجاب، واستخدمه للدفاع عن الشريعة، قائلاً في كتابه: **معيار العلم في فن المنطق**: 1 ـ «إن من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه». 2 ـ «إن من لا يحيط بالمنطق فلا ثقة بعلومه أصلاً»[2]؛ معرّفاً المنطق بقوله: 1 ـ إنه «القانون الذي يميز صحيح الحد والقياس عن غيره، فيتميز العلم اليقيني عما ليس يقيناً وكأنه الميزان أو المعيار للعلوم كلها». 2 ـ «إن المنطق كالمعيار والميزان للعلوم كلها، وكل ما لم يوزن بالميزان لا يتميز فيه الرجحان من النقصان ولا الربح من الخسران»[3]. فكان أن دخل المنطق في الفقه وعلم الكلام، ودخل كثير من الألفاظ المنطقية في مباحث علم أُصول الفقه، كالمطلق، والمقيد، والخاص، والعام، والكلي، والجزئي. . . الخ، حتى أن الغزالي في كتابه **المستصفى**، شيّد أُصول الفقه على المنطق ومبادئه. ونحن نرى أن علم أُصول الفقه عند المسلمين ما هو إلاّ منطق إسلامي أو منطق الإسلام إزاء المنطق الفلسفي اليوناني الأصل، أو منطق الفلسفة.

وقد استمر نجم المنطق في الصعود في العالم الإسلامي في هذا القرن: السادس الهجري، حيث شهد ظهور أبي بكر محمد بن يحيى بن الصائغ المعروف بـ :**ابن باجة** Avenpace (533 هـ/ 1138 م)، وكذلك ظهور أبي الوليد محمد **بن أحمد بن رشد** (520 ـ 595هـ/ 1126 ـ 1198 م) تلميذ ابن باجة في الأندلس، الذي كان مفتوناً بأرسطور

---

(1) كان السجستاني تلميذاً لأبي بشر متى بن يونس ويحيى بن عدي، وبعدهما أصبح رئيس المناطقة في بغداد.

(2) انظر أيضاً، المستصفى، ج 1، ص 10.

(3) مقاصد الفلاسفة، ص 3. وميزان العمل، ص 59 ـ 60.

ومنطقه؛ فأكبّ عليه درساً وشرحاً وتلخيصاً، حتى عرف في الغرب باسم: الشارح[1].

وكان ابن رشد يرى **كالغزالي**، أن من أراد البحث في الشريعة ومعرفة الله وصفاته، فعليه أن يتعلم المنطق؛ لأنه عن طريق البرهان المتوقف على معرفة القياس وما يدخل فيه من مقدمات، يتم له هذا الأمر. وبناء على ذلك، يصبح تعلم المنطق واجباً شرعياً لإقامة البراهين على موضوعات الشريعة. كما أصبحت الصلة وثيقة جداً بين اللغة والمنطق.

وكتابا **يعقوب بن إسحٰق بن السكِّيت** (801 ـ 857 م): **إصلاح المنطق**، و: **الألفاظ والأضداد**، وكذلك كتاب **ابن حزم** الأندلسي (994 ـ 1064 م): **التقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه**، يظهر ميلاً واضحاً نحو تقريب النحو إلى المنطق. مع الإشارة إلى أن **ابن حزم** الذي كان يرى أن علم المنطق «يقف على الحقائق كلها ويميزها من الأباطيل تمييزاً لا يبقى معه ريب»، كان معادياً للقياس الذي ألف فيه كتاباً سماه: **إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل**؛ حتى أن أثر المنطق على اللغة كان سلبياً من حيث إيغال اللغويين والعلماء في الصورية في مباحثهم[2].

ومع القرن السابع الهجري ـ القرن الثالث عشر الميلادي ـ إنكفأ المناطقة المسلمون على دراسة هذه الثروة المنطقية الكبيرة التي خلفها الأسلاف، ولم يروا من حاجة بهم إلى الرجوع إلى مؤلفات أرسطو، وأمامهم ابن سينا والغزالي... الخ، فخمد كل نشاط إبداعي في مجال المنطق إلى حدّ بعيد جداً. وهكذا نهل فخر الدين الرازي (1149 ـ 1209 م)، ونصير الدين الطوسي (1201 ـ 1274 م)، وأثير الدين الأبهري (1200 ـ 1265 م)[3]، ونجم الدين القزويني (600 ـ 675 هـ/ 1202 ـ 1276 م)[4]،

---

(1) قام د. محمد سليم سالم بتحقيق كتاب **تلخيص السفسطة** لابن رشد، القاهرة، مطبعة دار الكتب، 1973. كما قام بتحقيق كتاب **الجدل** لابن رشد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980. وقد حقق د. تشارلس بترورث بالاشتراك مع د. أحمد عبد المجيد هريدي، كتاب **الجدل** لابن رشد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979. كما حقق د. محمود قاسم، وتشارلس بترورث، وأحمد عبد المجيد هريدي، كتاب **البرهان** لابن رشد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982، وكذلك حققوا كتاب **القياس** لابن رشد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983. كما حقق د. عبد الرحمن بدوي كتاب **تلخيص الخطابة** لابن رشد، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، بيروت (د.ت)، علماً أن المحقق أنجز عمله كما يقول في تصديره للكتاب، سنة 1959. مع الإشارة إلى أن د. **جيرار جهامي** قام عام 1982 بتحقيق وتلخيص منطق أرسطو لابن رشد في ثلاثة مجلدات (رسالة دكتوراه).

(2) كان من نتائج إيغال العلماء واللغويين في الصورية في مباحثهم، كثرة الغموض والتعقيد في كتاباتهم، وصعوبة فهمها.

(3) له كتاب: إيساغوجي في المنطق.

(4) صاحب كتاب: الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية.

ومحمود بن أبي بكر الأرموي الأذرباجاني (1198 ـ 1283 م)[1]، والخونجي (1194 ـ 1294 م)، . . . الخ، من مؤلفات المتقدمين، ولا سيما من ابن سينا، بنسب متفاوتة؛ وراجت الدراسات المنطقية، حتى أصبح البحث في المنطق والإستعانة به يستهوي علماء كثر من الفقهاء والنحويين على حدّ سواء، كسيف الدين **الآمدي** (1156 ـ 1233 م) صاحب كتاب **الإحكام في أصول الأحكام**، ويوسف بن أبي بكر **السكاكي** (1160 ـ 1229 م) صاحب كتاب **مفتاح العلوم**، و: رسالة في **علم المناظرة**، وتوطدت الصلة بين المنطق وعلم اللغة.

ولكن فترة الإزدهار هذه التي شهدها المنطق في العالم الإسلامي سرعان ما أعقبها فترة أُخرى، تصدى فيها بعض العلماء للمنطق بشدة، حاملين شعار: «من تمنطق فقد تزندق». و: «الاشتغال بالفلسفة شر، والمنطق هو المدخل إلى دراسة الفلسفة، فمدخل الشر شر»، منهم: تقي الدين أبو العباس **أحمد بن تيمية** (662 ـ 729 هـ/ 1263 ـ 1328 م)، الذي ألّف كتاب **الرد على المنطقيين، ونصيحة أهل الإيمان والرد على منطق اليونان**، لخّصه **السيوطي** في كتاب سماه: جهد القريحة في تجريد النصيحة، **ونقض المنطق، ورسالة في المنطق والخلل فيه؛ وابن قيم الجوزية** 661 ـ 751 هـ/ 1262 ـ 1350 م). . . الخ، هذا فضلاً عن أبي عمر عثمان بن عبد الرحمن **الشهرزوري** المعروف بابن الصلاح (539 ـ 618 هـ).

وهكذا، عرف القرن الثامن والتاسع والعاشر الهجري ـ القرن الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر الميلادي ـ انحداراً في الاجتهاد والإبداع المنطقي لصالح التقليد والمحاكاة، بحيث أن كثرة الإنتاج الذي عرفته هذه القرون، ـ **كتهذيب المنطق والكلام** لسعد الدين التفتازاني (712 ـ 793 هـ/ 1312 ـ 1390 م)، **وشرح القطب على الشمسية** لقطب الدين الرازي (694 ـ 766 هـ/ 1294 ـ 1364 م)، **والرسالة الكبرى، والرسالة الصغرى**، أو **الدرّة والغرّة** لعلي بن محمد بن علي **الجرجاني** (740 ـ 816 هـ/ 1339 ـ 1413 م)، **والمختصر في المنطق** لمحمد بن يوسف بن عمر السنوسي (832 ـ 895 هـ/ 1428 ـ 1490 م)، وشرح محمد بن أسعد **الدّواني على الشمسية** (830 ـ 902 هـ/ 1427 ـ 1512 م)، **والسلم المنورق**[2] لعبد الرحمن بن **محمد الأخضري** (918 ـ 983 هـ/ 1512 ـ 1575 م). . . الخ ـ كان محاكاة لما كتبه المناطقة المتقدمون ولا سيما منهم نجم الدين

---

(1) مؤلف كتاب: مطالع الأنوار في علم المنطق.

(2) هو أرجوزة في المنطق.

القزويني ومحمود بن أبي بكر **الأرموي**. وبعبارة أُخرى، كان كناية عن شروحات وتعليقات وإضافات على كُتب هؤلاء المتقدمين أو الأسلاف، ولا سيما، **الشمسية في القواعد المنطقية**، شهدت لها رواجاً في المدارس. مع الملاحظة أن هذه الكتب التي جاءت بمجملها شروحات وتوضيحات لكتب الأسلاف، أدّت فائدة جليلة بإضافاتها، وتصحيحاتها، وتوضيحاتها، ومقارناتها، بين أكثر من شارح لنفس المتن.

وقبل أن يغرب شمس القرن العاشر الهجري ـ السادس عشر الميلادي ـ أصبح المنطق في حالة من الجمود التام، إلى أن جاء القرن الرابع عشر الهجري ـ القرن العشرين الميلادي ـ وظهرت نهضة جديدة في هذا الميدان أو العلم.

(4)

وبرأينا، إن المنطق الفلسفي الإسلامي من القرن السابع الهجري حتى القرن العاشر الهجري، يتبدّى من خلال **الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية لنجم الدين القزويني**، وشرحها المعروف بـ : **تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية لقطب الدين الرازي**، والحاشية على شرح القطب للسيد **الشريف علي بن محمد الجرجاني**، المعروفة بـ : **حاشية الجرجاني على تحرير القواعد المنطقية**.

وهذه الرسالة، وشرحها، والحاشية على الشرح، ما هي إلاّ ثمرة تأثر العقل الإسلامي بالمنطق الأرسطي، بعيداً عن الإسلام ومنطقه أو أُصوله.

(5)

و «**رسالة الشمسية في القواعد المنطقية**» أو «**الرسالة الشمسية**»، التي تُعرف في الهند باسم «**السعدية**»[1]، هي من أهم مؤلفات **نجم الدين القزويني** (600 ـ 675 هـ/ 1203 ـ 1276 م)، إن لم نقل أهمها، رغم صغر حجمها الذي لا يتعدى الاثنتين وعشرين صفحة. وهي تؤلف محطة بارزة في مسيرة المنطق الأرسططالي في العالم

(1) نسبة إلى سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، الذي فرغ من شرحها سنة 753 هـ. وُلِدَ بتفتازان في خُراسان سنة 712 هـ/ 1312م، وغضب عليه تيمورلنك، فأبعده إلى سمرقند حيث توفي سنة 792 هـ/ 1390م، ودفن في سرخس. من مؤلفاته: 1 ـ **تهذيب المنطق والكلام**. وقد قسمه إلى قسمين: **الأول**: في المنطق. **والثاني** في الكلام. وقد أكبَّ العلماء عليه بالدرس، فكان له شروحاً كثيرة، منها: شرح جلال الدين محمد بن أسعد الدواني المتوفى سنة 907 هـ، وشرح عبيد الله ابن فضل الله الخبيصي... الخ. 2 ـ كتاب **شرح العقائد النسفية**... الخ.

الإسلامي. حتى أنه لم تحظ على حدّ علمنا، أية رسالة منطقية، بمثل ما حظيت به من الاهتمام: **نسخاً**[1]، **وشرحاً، وتعليقاً**، بحيث جاءت الشروح، والحواشي، وحواشي الحواشي الكثيرة، عليها، متداخلة فيما بينها، يصعب التمييز بينها.

وكان أول من تنبه لأهميتها، وعني بشرحها شرحاً جيداً، **قطب الدين الرازي** (694 ـ 766 هـ/ 1294 ـ 1364 م)، تحت عنوان: **«تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية»**. ثم جاء من بعده، السيد **الشريف علي بن محمد الجرجاني** (740 ـ 816 هـ/ 1339 ـ 1413 م)، الذي علق على الشرح: **«تحرير القواعد المنطقية»**، بحاشية مهمة، سميت: **«حاشية السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني على تحرير القواعد المنطقية»**.

وقد كانت الرسالة الشمسية مع شرحها، والحاشية على الشرح، مدار اهتمام كثير من العلماء والمناطقة، منهم: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الهروي الخراساني الشافعي (712 ـ 792 هـ/ 1312 ـ 1390 م)، الذي قام بشرحها تحت اسم: «شرح السعد التفتازاني على الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية»[2]، وشمس الدين محمد بن حمزة الفناري[3] (751 ـ 834 هـ/ 1350 ـ 1431 م)، وأحمد بن عثمان التركماني **الجوزجاني** (ـ 844 هـ)، وسيدي علي العجمي[4] (ـ 860 هـ)، وجلال الدين محمد بن أحمد المحلى (ـ 864 هـ)، وعلاء الدين علي بن محمد (ـ 871 هـ)، وعبد الرحمن بن أبي بكر العيني (ـ 891 هـ)، وجلال الدين محمد بن (أ) سعد (أحمد) الدّواني الشافعي[5] (830 ـ 907 هـ/ 1427 ـ 1511 م)، ومحمد البدخشي (ـ 922 هـ)،

---

(1) كان نسخها آخر مرة عام 1304 هـ من قبل أحمد تفرشي، بحواش كثيرة غلقة على القراءة، كثيرة الأغلاط في صفحات كثيرة. ومن بين النسخ، نذكر: نسخة عبد الفتاح سنة 1090 هـ، ونسخة موسى سنة 1120 هـ، ونسخة نبي بن إسماعيل سنة 1137 هـ، ونسخة يوسف بن إسماعيل سنة 1155 هـ، ونسخة الشماس إنمابيوس الأرثوذكسي سنة 1266 هـ.

(2) انظر: المرجع (1) من الصفحة 16.

(3) كان عالماً بالمنطق والأُصول. وقد علا شأنه عند السلطان بايزيدخان. وتولى القضاء بروسيا. من مؤلفاته: شرح إيساغوجي، رسالة في العلوم العقلية، فصول البدائع في أُصول الشرائع، تفسير الفاتحة، أنموذج العلوم... الخ.

(4) له حاشية.

(5) وُلِدَ في دوان، وسكن شيراز، وولي القضاء. من مؤلفاته: إثبات الواجب، شرح العقائد العضدية في التوحيد، تعريف العلم (موجود في المكتبة الوطنية المصرية)، شرح على تهذيب المنطق، أفعال العباد، الجبر والإختيار أو خلق الأفعال (وهو كتاب في علم الكلام)، نور الهداية في الإمامة، شرح «مختصر الأُصول»، شرح «هياكل النور» لشهاب الدين يحيى بن =

والمولى خير الدين خضر بن عمر العطوفي[1]، وشجاع الدين الياس الرومي (ـ 929 هـ)، وملا عصام الدين إبراهيم بن محمد عربشاه الإسفرائيني السمرقندي (ـ 944 هـ)[2]، ومير صدر الدين الثاني محمد بن إبراهيم القوامي الشيرازي (ـ 1050 هـ)، وعبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي (ـ 1067 هـ/ 1656 م) (حاشية السيالكوتي على حواشي الشمسية)[3]، وعماد بن محمد بن يحيى بن علي بن الفارسي (حاشية الفارسي على السيد الشريف)، وملا صدر الدين (حاشية ملا صدر الدين على السيد الشريف)، وخليل بن محمد الرضوي (حاشية الرضوي على شروح الشمسية)[4]، ومظفر الدين الشيرازي، وبرهان الدين بن كمال الدين بن حميد، وناصر الدين اللقاني، والمولى عصام الدين (حاشية المولى عصام الدين على شرح القطب)، والشيخ عبد الرحمن الشربيني، (تقرير؛ حاشية، الشيخ الشربيني على حاشية عبد الحكيم السيالكوتي)، والشيخ الدسوقي (حاشية الدسوقي).. الخ.

وفي عصرنا الحاضر، يمكن القول، إنه لم يخلو أي كتاب في المنطق من الاعتماد عليها والرجوع إليها. حتى إن بعض الباحثين اقتبس منها الشيء الكثير حرفياً، ونسج على منوالها في معالجة الموضوعات المنطقية، كما في إيراد الأمثلة.

وإذا كنا وما زلنا نرى أن المنطق الفلسفي الإسلامي يتمثل خير تمثيل في فلاسفة الإسلام، وبخاصة: **الفارابي، وابن سينا، والغزالي**، فإننا نرى أيضاً بأن الفهم الجيد لهذا المنطق، قد تبدى مع **نجم الدين القزويني** في رسالته الموجزة، والشرح عليها من قبل قطب الدين **الرازي**، والتعليق على الشرح من قبل السيد الشريف **الجرجاني**. لذا، نستطيع القول: إن الباحث إذا أراد التوسع في المباحث المنطقية فلا بدّ له من الرجوع إلى مؤلفات **الفارابي، وابن سينا، والغزالي، وابن رشد**... وإذا أراد الإيجاز مع الوضوح إلى حدّ بعيد... فلا غنى له عن الرسالة الشمسية، وشرحها، وحاشيتها.

= حبش السهروردي، أخلاق جلالي... الخ.

(1) حاشية قدمها للسلطان سليمان خان سنة 930 هـ.

(2) كان وزيراً للسلطان محمود ميرزا، ابن السلطان أبي سعيد.

(3) وبخاصة على حاشية السيد الجرجاني. وسيالكوت كانت تابعة للاهور بالهند. من مؤلفاته: عقائد السيالكوتي، حاشية على تفسير البيضاوي، حاشية على شرح العقائد النسفية... الخ.

(4) وبخاصة على شرح القطب، أي شرح قطب الدين الرازي للرسالة الشمسية في القواعد المنطقية.

(6)

نشرت «الرسالة الشمسية» للمرة الأُولى، ـ على حدّ علمنا ـ، في القاهرة سنة 1293 هجرية، وقد قام بطبعها الشيخ **أحمد الليثي بن عثمان** بالمطبعة الوهبية، تحت عنوان لا يخلو من الغموض: شرح العلامة قطب الدين محمود بن محمد الرازي المتوفى سنة 766 الملقب بتحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية التي صنفها الإمام نجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتبي المتوفى سنة 493[1].

كما نشرت في القاهرة سنة 1307 هجرية. وقام بطبعها **أحمد البابي الحلبي** بالمطبعة الميمنية، على غرار طبعة الشيخ أحمد الليثي بن عثمان، دون أي تحقيق، أو إشارة إلى علامات الوقف، أو ترجمة لحياة صاحب الرسالة، أو الشرح، أو الحاشية، وذلك في ماية وثمان وعشرين صفحة من القطع **الأصفر** الكبير. عدد الأسطر في كل صفحة يفوق ستة وثلاثين سطراً. وعدد الكلمات في كل سطر يتراوح بين الست عشرة والعشرين، بعامة. ولم تجيء خالية من الأخطاء والنواقص أو الزيادات، بالمقارنة مع النسخ الأُخرى، كنسخة انتشارات زاهدي الإيرانية، (انظر مثلاً: ص 3 و4 من كلا النسختين).

كذلك، نشرت في القاهرة سنة 1311 هجرية. وقامت بنشرها **المطبعة الأزهرية المصرية**، دون أي تحقيق، أو تعليق، أو مراعاة علامات الوقف.. الخ، ـ كما هو الحال بالنسبة إلى طبعة المطبعة الوهبية والميمنية ـ، في ماية واثنتين وثلاثين صفحة من القياس الكبير. عدد الأسطر في كل صفحة يناهز ستة وثلاثين سطراً. وعدد الكلمات في كل سطر يفوق العشرين كلمة. فلم تخلو من الأخطاء المطبعية والنحوية.

ثم نشرت الشمسية مع شرحها الأوّل، ـ شرح قطب الدين الرازي ـ، إضافة إلى خمسة حواش، هي: حاشية السيد الجرجاني على الشرح، وحاشية عبد الحكيم السيالكوتي، وحاشية جلال الدين الدواني، وحاشية الشيخ الدسوقي، وحاشية الشيخ عبد الرحمن الشربيني على حاشية السيالكوتي، في مجلدين، سنة 1327 ـ 1328 هجرية، بالقاهرة. وقد قام بنشرها، **الشيخ فرج الله زكي الكردي**، بمطبعة كردستان العلمية. وجاء **متن الشمسية** في نهاية المجلد الثاني من صفحة 287 حتى صفحة 309، دون أن يخلو من بعض النواقص، أو الزيادات، أو الأخطاء، بالمقارنة مع النسخ الأُخرى المنشورة، ولا سيما منها نسخة المطبعة الميمنية (انظر مثلاً: ص 287 و288 و290 و293

---

(1) من المعروف أن القزويني توفي سنة 675 هـ، وليس سنة 493 هـ.

و294 و295 و296 من النص، مع المقارنة مع الموضوعات نفسها، في طبعة المطبعة الميمنية).

كما نشرت في إيران سنة 1363 هجرية، في مائة واثنتين وسبعين صفحة من القياس الكبير. عدد الأسطر في كل صفحة يتراوح بعامة بين أربعة وثلاثين وخمسة وثلاثين سطراً. وعدد الكلمات في كل سطر بعامة يقارب الست عشرة كلمة. فجاءت خالية إلى حدّ ما. . من الأخطاء اللغوية، ولكنها مثخنة بالنواقص (انظر مثلاً: ص 12)، وذلك نقلاً عن نسخة مصرية نشرتها **دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي** الحلبي وشركاه ـ تحت عنوان (مغلوط) يثير اللبس في الأذهان، هو:

تحرير القواعد المنطقية

تـأليــف

قطب الدين محمود بن محمد الرازي

المتوفى سنة 766 هـ

شرح الرسالة الشمسية

لنجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتبي

المتوفى سنة 493 هـ[1]

على تحرير القواعد المنطقية

وبأسفله حاشية:

للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني

المتوفى سنة 816 هـ

على تحرير القواعد المنطقية

كما أن ثمة نسخة مصرية، غامضة أيضاً في عنوانها، صدرت عن مصطفى الحلبي في القاهرة، سنة 1367 هـ ـ 1948 م، تحت عنوان:

نجم الدين عمر بن علي القزويني: شرح الرسالة الشمسيّة

مع الملاحظة بأن أحدث طبعة للرسالة الشمسية، وهي طبعة **منشورات الرضى ـ انتشارات زاهدي** ـ الإيرانية، منشورة تحت عنوان لا يخلو من الغموض، إن لم نقل أنه أبعد ما يكون عن الوضوح، هو:

---

(1) تجدر الإشارة إلى أن وفاة نجم الدين القزويني كانت سنة 675 هـ/ 1276 م.

شرح الشمسية

لنجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتبي
المتوفى سنة 493 هـ[2]

وبأسفله حاشية:

للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفى سنة 816 هـ
على تحرير القواعد المنطقية

وقد رأينا أنه من المفيد جداً نشر هذه الرسالة (الشمسية) وحدها، ـ بدون الشرح عليها، والحاشية على الشرح ـ، مع تحقيقها، وتحليلها، ودراستها دراسة نقدية مقارنة، لأول مرة، لأسباب عدة، منها:

أولاً ـ عدم طباعة الرسالة الشمسية حتى الآن في نسخة مستقلة عن الشرح الأصلي، والشروح اللاحقة عليه، والحاشية على الشرح الأصلي أو الحواشي اللاحقة عليه؛ وتالياً، عدم وجودها، قيد التداول، بصورة منفردة.

ثانياً ـ ضرورة المقابلة بين النسخ المختلفة للشمسية لاعتماد نسخة موحدة محققة في المكتبة العربية والإسلامية.

ثالثاً ـ حاجة المكتبة العربية إلى وجود مثل هذه الرسالة في رفوفها لنفاد الطبعة العربية المصرية، الذي يضمها مع الشرح (أو الشروح) والحاشية على الشرح (أو الحواشي)، منذ زمن بعيد، يناهز الخمسة عقود من السنين.

رابعاً ـ تصويب بعض المعلومات الواردة في الرسالة الشمسية، ـ وهو ما نعتبره ذروة عملنا، وجوهره ـ، لعدم اتفاقها مع المنحى العام للمنطق الأرسطي، والتي قد تكون عملية النسخ، أو الطباعة، مسؤولة عن جزء منها، وإن كنا نشك في ذلك. آملين أن تلقى آراؤنا وتصويباتنا المنطقية، التي تتفق برأينا والمنحى العالم للمنطق الأرسطي، القبول من لدن المتخصصين، والمهتمين بالدراسات المنطقية، على حدّ سواء. لافتين النظر إبتداء، إلى عظيم تهيبنا في إطلاق الأحكام وإبداء الآراء، في آراء مناطقة كبار، من أمثال: نجم الدين القزويني، وقطب الدين الرازي، والسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني؛ وإلى أننا كنا ملزمين بإبداء رأينا، فأبديناه، من أجل الحقيقة ليس إلا...

وقد تكون آراؤنا برأي البعض، نوعاً من الاجتهاد الذي يمكن أن يناقضه اجتهاد

---

(2) انظر: المرجع (1) من ص 20.

آخر؛ فلا ضير في ذلك بنظرنا، في حال حصوله. فالقاعدة الشرعية والقانونية تنص على أن «من اجتهد فأصاب، فله أجران؛ ومن اجتهد فأخطأ، فله أجر واحد».

مع الإشارة إلى أن الرسالة الشمسية تخلو من بعض الموضوعات المنطقية الهامة بصورة مستقلة، كالمقولات العشر، والاستغراق، وقياس الأحراج، وقياس الدور، والقياس المضمر، والقياس المعلل... الخ. وهي ملاحظة تنسحب نفسها على منطق المشرقيين لابن سينا، الذي يدلل اسمه على مسماه، إزاء منطق اليونان.

وقد جاء عملنا هذا، في **بابين**:

الباب الأول وهو يشتمل على **فصلين**:

الفصل الأوّل: وقد تناولنا فيه:

1 ـ ترجمة حياة مؤلف الرسالة الشمسية: **نجم الدين القزويني** وأعماله. وهي ترجمة تلقي الضوء لأول مرة على الولادة والوفاة الحقيقيين لنجم الدين القزويني، والعصر الذي عاش فيه، مبينة بذلك، الخطأ الفادح الذي وقعت فيه كل النسخ التي تحمل اسم الشمسيّة على اختلافها، والتي تنسب وفاة نجم الدين القزويني إلى سنة 493 هـ. (كذا) على ظهر أغلفتها بصورة واضحة.

2 ـ ترجمة حياة **قطب الدين الرازي**، الشارح الأول للرسالة الشمسيّة.

3 ـ ترجة حياة السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، الواضع لأول حاشية على الشرح.

مع **الملاحظة** أن هذا الفصل أو بالأحرى مضمون هذا الفصل لا يوجد في أيّ من نسخ الرسالة الشمسيّة: المخطوطة، أو المطبوعة والمتداولة.

الفصل الثاني: وهو كناية عن دراسة تحليلية ونقدية ومقارنة للرسالة الشمسية. وقد عرضنا فيه أبواب الرسالة الشمسية وموضوعاتها المختلفة، مع التوضيحات والتصحيحات اللازمة، والأمثلة المناسبة.

الباب الثاني: وقد خصصناه لإثبات نص الرسالة الشمسية وتحقيقه، ـ أي إثبات متن الشمسية فقط وتحقيقه ـ، معتمدين على ثلاث نسخ: .

الأُولى: نسخة طبعة مطبعة **كردستان العلمية**، وقد رمزنا إليها بالحرف: ك.

الثانية: نسخة **الطبعة الميمنية** عام 1307 هجرية. وقد رمزنا إليها بالحرف: م.

الثالثة: نسخة دار إحياء الكتب العربية في أحدث طبعة لها، هي طبعة منشورات الرضى الإيرانية. وقد رمزنا إليها بالحرف: إ.

ومع الإشارة إلى أننا لم نعتمد نسخة (نصاً) أماً من هذه النسخ كأساس للتحقيق، أي لتحقيقها مع النسختين الأخريين، وإنما حققنا النص على أساس التكامل بين جميع هذه النسخ، حيث يساعد بعضها بعضاً على قاعدة التكامل بين الظاهر اللفظي للنص والمعنى الحقيقي له.

وقد أجزنا لأنفسنا إصلاح قواعد وإملاء بعض الكلمات، مثل: جزء، جزءان... الخ. وإصلاح أو وضع علامات الوقف؛ وتقسيم النص إلى فقرات لتيسير الفهم على القارىء؛ وإبداء بعض الملاحظات، وتصويب بعض المعلومات؛ لأننا نرى أن الغاية من التحقيق هو إيجاد الوسيلة التي تقربه من روح النص الأصلي إلى حدّ المطابقة، بحيث لا يكون التحقيق عملاً آلياً يهتم بنقل النص على مظهره، فيضيع القارىء في متاهات ألفاظه الواحدة التي قد تكتب على صور متغايرة: جزءان، جزآن؛ جزئيها، جزءيها، جزأيها؛ جزءاً، جزءً؛ الجزئين، الجزءين، الجزأين؛ حتى، حتي؛ إلى، إلي؛ حقايق، حقائق؛ الشيآن، الشيئآن، الشيئان؛ هٰهنا، هاهنا؛ مباد، مبادي، مبادىء؛ كيفما كان، كيف ما كان؛ هلم جرّا، هلمجرا؛ شرائع، شرايع... الخ.. كما يضيع ويحتار إزاء بعض المعلومات التي تبدو متعارضة مع فهمه الأصلي لها.

وإننا نأمل من تحقيق الرسالة الشمسية وحدها، بالإضافة إلى دراستها بصورة نقدية ومقارنة، والتي تؤلف بنظرنا، مع شرحها الأول، والحاشية الأُولى على الشرح، ذروة **المنطق الفلسفي الإسلامي من القرن السابع الهجري حتى القرن التاسع الهجري**، بعض الفائدة للباحثين في الدراسات المنطقية، والمتخصصين في هذا المجال، وهو ما توخيناه بالذات من وراء هذا العمل، والله من وراء القصد...

الـبـاب الأوَّل

وفيـه فصلان:

الفصل الأوَّل
مؤلف الرسالة الشمسية وشارحها وصاحب الحاشية على الشرح

الفصل الثاني
دراسة تحليلية ونقديَّة للرسالة الشمسيَّة

الفصل الأوَّل

وفيـــه:

١ ــ تعريف بمؤلف الرسالة الشمسيَّة:

نجم الدين القزويني

٢ ــ تعريف بشارح الرسالة الشمسيَّة:

قطب الدين الرازي

٣ ــ تعريف بصاحب الحاشية على الرسالة الشمسيَّة:

السيد الشريف الجرجاني

نجم الدين القزويني
(600 ـ 675 هـ/ 1203 ـ 1276 م)

1 ـ اسمه ونسبه ونشأته:

هو أبو الحسن علي بن عمر بن علي بن محمد القزويني[1] الملقب بنجم الدين، والشهير بألقاب: **دَبيران**، أي: حكيم منطقي. **ودُبَيْران**، أي: الكتاب، جمع كاتب، **وكاتبي قزويني. والكاتبي. والعلامة.**

وُلِدَ في قزوين سنة 600 هجرية، ونشأ في عصر **هولاكو** المغولي. وكان معاصراً **لنصير الدين الطوسي**[2] (597 ـ 672 هـ/ 1201 ـ 1274 م)، الذي كان أحد علماء وحكماء الإسلام الأفذاذ القلائل، الذين ظهروا في القرن الثالث عشر، والذين وضعوا كتباً باللغة العربية في الحكمة، والأخلاق، والنفس، والرياضيات، والطبيعيات، والجغرافيا، والفلك، والموسيقى، والبصريات[3]... الخ. وعندما بنى نصير الدين الطوسي بتشجيع من **هولاكو، مرصده في مراغة** (668 هـ)، ـ التي أصبحت عاصمة الأمبراطورية المغولية في عهد هولاكو ـ، لرصد الكواكب، والذي ذاعت شهرته بآلاته وراصديه، استدعاه إلى مراغة ليساعده في أُمور الرصد. ويرى بعض الدارسين[4] أن

---

(1) نسبة إلى قزوين.

(2) من ألقابه: الخواجة، المحقق، فخر الحكماء، الفيلسوف، أُستاذ البشر والعقل الحادي عشر، سلطان المحققين، وأُستاذ الحكماء والمتكلمين.

(3) من مؤلفاته: **تجريد الإعتقاد**، ويعرف باسم: **تجريد الكلام. وأساس الإقتباس وهو في المنطق. وأخلاق ناصري** في التصوف. وآداب المتعلمين. **وأوصاف الأشراف. وشرح الإشارات لابن سينا.** وتلخيص المحصل للفخر الرازي. **وبقاء النفس بعد بوار البدن. وإثبات العقل. وتحرير أُصول إقليدس في الهندسة. وتحرير المجسطي في الهيئة. والجبر والمقابلة. والتذكرة في علم الهيئة. والمتوسطات** الهندسية. وقد قربه **هولاكو** منه وجعله مستشاراً له وأميناً «وزيراً» على أوقاف الممالك، التي كان يفتحها ويستولي عليها. وكان يشجعه على متابعة نشاطه العلمي والفلسفي.

(4) انظر: عبد الأمير الأعسم، نصير الدين الطوسي ـ مؤسس المنهج الفلسفي في علم الكلام الإسلامي ـ، بيروت، منشورات عويدات، 1975 م، ص 25 ـ 26، 79.

نجم الدين القزويني تتلمذ على نصير الدين الطوسي؛ ونحن لا نؤيد هذا الرأي، نظراً لأن ولادة نصير الدين الطوسي كانت ـ برأي البعض ـ في سنة 597 هـ ـ وبرأي البعض الآخر ـ في سنة 607 هـ؛ وولادة نجم الدين القزويني كانت في سنة 600 هـ، مما يعني أن نجم الدين القزويني كان أكبر سناً من الطوسي، أو مقارباً له في السن على الأقل؛ ولا يمكن، والحال هذه، أن يتتلمذ القزويني على الطوسي. واستدعاء الطوسي للقزويني للعمل معه في مرصد مراغة الفلكي، لا يعني بالضرورة تتلمذ القزويني على الطوسي، بل ربما يفيد العكس من ذلك تماماً. ثم إن معاصرة القزويني للطوسي والعمل معه في مرصد مراغة الذي تم بناؤه بتشجيع من القائد المغولي: هولاكو (615 ـ 663 هـ/ 1217 ـ 1265 م)، يدحض بقوة إشارة أغلفة كل طبعات الرسالة الشمسيّة على اختلافها، إلى أن وفاة نجم الدين القزويني كانت سنة 493هـ.

2 ـ مؤلفاته:

ترك نجم الدين القزويني ثروة علمية وفكرية في مختلف حقول المعرفة الإنسانية: من فلسفة، ودين، ومنطق، ورياضيات، وطبيعيات، منها:

1 ـ عين القواعد في المنطق والحكمة.

2 ـ جامع الدقائق في كشف الحقائق في المنطق.

3 ـ حكمة العين في المنطق والطبيعي والرياضي. وهو كتاب في الإلٰهيات والطبيعيات.

4 ـ الشمسيّة في القواعد المنطقية.

5 ـ بحر الفوائد في شرح عين القواعد.

6 ـ الاعتراف بالحق.

7 ـ إثبات واجب الوجود.

8 ـ مناقشة تعليقات الطوسي.

والجدير بالذكر، أن هذه المؤلفات، ما عدا الرسالة الشمسية، لم تكن محل اهتمام الدارسين، لا ماضياً ولا حاضراً.

قطب الدين الرازي
(694 ـ 776 هـ/ 1295 ـ 1375 م)

1 ـ اسمه ونسبه ونشأته:

هو أبو جعفر محمد بن محمد الرازي البويهي، المكنّى بـ : **قطب الدين، وقطب المحققين، والعلامة الرازي، وسلطان المحققين**. أحد كبار علماء الإسلام المشهورين في المنطق والفلسفة.

اشتهر بشرحه القيّم على **الرسالة الشمسيّة في القواعد المنطقية** للقزويني، تحت عنوان: **تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسيّة**، وكذلك بشرحه على كتاب **المطالع في المنطق**، فضلاً عن كتابه **المحاكمات بين شارحي الإشارات: نصير الدين الطوسي، وفخر الدين الرازي**.

وُلِد في **ورّامين** من توابع **الري**، قرب طهران اليوم، إلى الجنوب منها، سنة 694 هـ/ 1295 م، وتوفي في ذي القعدة من سنة 776 هـ/ 1374 ـ 1375 م في دمشق، ودفن بمقبرة **الصالحية**.

والري اسم يعود إلى **رايا**، مقلوباً عن راكا Raga، **وراجا، ورازا**، والنسبة إليها: **الرازي**.

وقد عُرف قطب الدين الرازي بـ : **التحتاني**، تمييزاً له من شخص آخر، يعرف بـ : قطب الدين أيضاً، كان يسكن في الطابق العلوي من المدرسة الظاهرية بدمشق، وكان قطب الدين يسكن في الطابق السفلي من المدرسة نفسها.

تتلمذ على جمال الدين أبو المنصور الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي [1]،

---

(1) نسبة إلى الحلة في العراق. من مؤلفاته: مبادىء الوصول إلى علم الأُصول، نهاية الوصول إلى علم الأُصول، تهذيب طريق الوصول إلى علم الأُصول، تبصرة المتعلمين في أحكام الدين، تذكرة الفقهاء، قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام، في الأُصول والكلام، الأبحاث المفيدة في تحصيل العقيدة، كنز العرفان في فقه القرآن، نظم البراهين في أُصول الدين، إرشاد =

الشهير بـ : **العلاّمة الحلّي** (648 ـ 727 هـ/ 1250 ـ 1326 م)، تلميذ نصير الدين الطوسي. ونسخ بخط يده **قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام** للعلامة الحلي، الذي كتب له إجازة على غلاف تلك النسخة سنة 713 هـ/ 1313 م، في قصبة ورامين.

وتلمذ عليه شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مكي الجزيني[1] الشهير بـ : **الشهيد الأوّل** (734 ـ 786 هـ/ 1332 ـ 1384 م)، الذي قال عنه: «الإمام العلاّمة، سلطان العلماء، وملك الفضلاء، الحبر البحر قطب الدين محمد بن محمد الرازي البويهي، فإني حضرت في خدمته ـ قدس الله سره ـ بدمشق، عام ثمانية وستين وسبعمائة، واستفدت من أنفاسه وأجاز لي جميع مصنفاته في المعقول والمنقول أن أرويها عنه وجميع مروياته...»[2].

2 ـ مؤلفاتــه:

خلّف قطب الدين الرازي مؤلفات كثيرة تستغرق كل أبواب المعرفة، من لغة، وفقه، وحديث، وفلسفة، ومنطق، منها:

1 ـ **تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسيّة**، وهو مشهور باسم: **شرح الشمسيّة**. وقد فرغ منه في أوائل جمادى الثانية من سنة 729 هجرية، وأهداه إلى غياث الدين محمد بن رشيد الدين خدابنده.

= الأذهان إلى أحكام الإيمان، تلخيص المرام في معرفة الأحكام، السر الوجيز في تفسير القرآن العزيز، نهج الإيمان في تفسير القرآن، الأسرار الخفية في المنطق والطبيعي والإلهي، القواعد والمقاصد في المنطق والطبيعيات والإلهيات، المقامات (في الحكمة)، إيضاح التلبيس من كلام الرئيس ـ ابن سينا ـ، منهاج الهداية (في علم الكلام)، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، إستقصاء النظر في القضاء والقدر... الخ.

(1) نسبة إلى بلدة جزين في جنوبي لبنان. توصل إلى أن يكون مرجعاً في الفقه للمذاهب الخمسة في دمشق، حيث كان يدرِّس. من مؤلفاته: 1 ـ **دروس الشريعة أو الدروس الشرعية في فقه الإمامية**، الذي قسم فيه المتعلمين إلى قسمين: أ ـ فقهاء ب ـ صوفية. 2 ـ اللمعة الدمشقية. 3 ـ البيان في الفقه. 4 ـ القواعد الفقهية والفوائد (وهو يشتمل على ثلاثمائة قاعدة فقهية). 5 ـ الدرّة المضيئة، 6 ـ العقيدة (وهي رسالة صغيرة تبحث في العقيدة الإسلامية). 7 ـ المقالة التكليفية (وهي كناية عن رسالة في العقائد وعلم الكلام). 8 ـ جوابات المقداد (بن عبد الله السيوري، تلميذ الشهيد، وهي سبع وعشرون مسألة). 9 ـ جوابات مسائل الأطراوي (بدر الدين الحسن بن أيوب تلميذ الشهيد أيضاً)... الخ.

(2) انظر: اللمعة الدمشقية «للشهيد الأول»، ج 1، منشورات جامعة النجف الدينية، (د.ت)، ص 94.

2 ـ **بحر الأصداف**، وهو حاشية، وشرح لتفسير الكشاف.

3 ـ **تحفة الأشراف في شرح الكشاف**، وهو يقع في عدة مجلدات، وأكبر حجماً من بحر الأصداف.

4 ـ **تحقيق معنى التصور والتصديق**. وتوجد منه نسخة مع شرح عليه، من محمد بن زاهد الهروي، في المكتبة الخديوية بمصر.

5 ـ **تقسيم العلم**.

6 ـ **حاشية على قواعد العلامة الحلي**، ويسمى إختصاراً: **الحواشي القطبية**.

7 ـ **شرح الإشارات**.

8 ـ **لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار** (منطق) للقاضي سراج الدين الأرموي. ويُعرف اختصاراً باسم: **شرح المطالع**، وقد قدمه أيضاً للوزير غياث الدين.

9 ـ **المحاكمات بين شارحي الإشارات**. وهو محاكمة أو موازنة بين شرح فخر الدين الرازي وشرح الخواجة نصير الدين الطوسي لكتاب الإشارات والتنبيهات لابن سينا.

سيد شريف الجرجاني
(740 ـ 816 هـ/ 1340 ـ 1413 م)

1 ـ اسمه ونسبه ونشأته وتعلمه:

هو سيد شريف علي بن محمد بن علي الجرجاني[1]. وُلِدَ في بلدة **تاجو** (تاكو) من نواحي استراباذ أو جرجان[2] سنة 740 هـ/ 1340 م، وهي نفس السنة التي توفي فيها عبد القاهر الجرجاني، الأديب اللغوي المعروف. وتوفي في شيراز سنة 816 هـ/ 1413م.

درس العلوم العقلية على قطب الدين محمد بن محمد الرازي في هراة بشيراز. وتفقه على إمام عصره في الفقه واللغة والمنطق، سعد الدين التفتازاني (712 ـ 793 هـ/ 1312 ـ 1390 م). كما أخذ عن شمس الدين الفناري[3] (751 ـ 834 هـ/ 1350 ـ 1431 م)، الذي أعجب به واصطحبه معه إلى مصر، حيث حضر دروس **مبارك شاه**، تلميذ قطب الدين الرازي، وغيره من العلماء الفقهاء.

وكان إلى جانب إلمامه الواسع بالعلوم النقلية من حديث، وفقه، ولغة، ضليعاً في المنطق. وقد بدأت شهرته **كمتكلم بارز**، من خلال دفاعه عن الدين بأُسلوب المتكلمين، قبل أن ينتهي به الأمر إلى التصوف.

ندبه للتدريس في **دار الشفاء**، بشيراز، سنة 779 هـ/ 1377 م، الشاه جلال الدين **شجاع بن محمد بن مظفر الخوافي**، بعد أن قدمه إليه سعد الدين التفتازاني. ولما

---

(1) نسبة إلى جرجان.

(2) هي وركانة بالفارسية القديمة، وكركان بالفارسية الحديثة. وهي اليوم نفس ولاية استراباد الفارسية. وكان لجرجان شأن كبير في العهد الساساني. وقد تم فتحها من قبل المسلمين على يد يزيد بن المهلب سنة 98 هجرية.

(3) كان الفناري عالماً بالمنطق والأصول. ولي القضاء بروسيا. وكان عظيم القدر عند السلطان بايزيدخان. له مؤلفات عديدة، منها: 1 ـ البدائع في أُصول الشرائع، 2 ـ شرح إيساغوجي، 3 ـ تفسير الفاتحة.

استولى **تيمورلنك** على شيراز وكل فارس، سنة 789 هـ/ 1387 م، كان من جملة العلماء الذين صحبوه إلى عاصمته **سمرقند**. وبعد وفاة تيمورلنك سنة 807 هـ/ 1404 م، عاد إلى شيراز، ومات فيها[1] سنة 816 هـ/ 1413 م.

ويروي **الخوانساري** في كتابه **روضات الجنات**، مناظرات طويلة له ـ أي للجرجاني ـ مع أستاذه سعد الدين التفتازاني، كان الحق فيها إلى جانبه[2]؛ وكان الحكم بينهما، نعمان الدين الخوارزمي[3].

ومن تلامذته الذين أخذوا عنه العلم والحديث، نذكر: المحقق القاضي، محمد بن أسعد بن جلال الدين **الدّواني** (830 ـ 902 هـ/ 1427 ـ 1512 م)، الذي وضع حاشية على تحرير القواعد المنطقية للقطب الرازي، وهمام الدين أحمد بن عبد العزيز الشيرازي، وشمس الدين محمد بن علي بن السيد الشريف الجرجاني، وخضر بن محمد بن علي الرازي، الذي كان يُلقب أستاذه بـ : **أُستاذ العالمين وسند العالمين**[4].

2 ـ آثــاره:

ترك الجرجاني آثاراً عديدة في اللغة، والفقه، وآداب البحث، والشروح، باللغتين العربية والفارسية، قيل إنها بلغت **الخمسين** كتاباً، منها:

1 ـ كتاب **التعريفات**، وهو معجم مرتب على الحروف، يتضمن جملة مختارة من المصطلحات المستخدمة في الفنون والعلوم: من فلسفة، ومنطق، وفقه، وكلام، وحديث، وتصوف، ولغة، وبلاغة... الخ. وقد طبع في مصر سنة 1283 هـ/ 1866 م. وهو يختلف عن كتاب **الحدود** لابن سينا، في أنه لا يعالج فقط مصطلحات الفلسفة، وإنما مصطلحات علوم العربية المختلفة: النقلية والعقلية.

2 ـ مقاليد العلوم في الحدود والرسوم.

3 ـ تقسيم العلوم.

4 ـ شرح المواقف في علم الكلام للإيجي (عضد الدين).

---

(1) يرى بعض الباحثين أنه عندما دخل تيمور شيراز سنة 789 هـ، فرّ الجرجاني منها إلى سمرقند، ثم عاد منها إلى شيراز بعد موت تيمور. (شعبان محمد إسماعيل، أُصول الفقه، تاريخه ورجاله، ط 1، دار المريخ، الرياض، 1981 م، ص 408).

(2) 5/ 300 ـ 308.

(3) شعبان محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 408.

(4) الرازي ـ الصفوي، شرح الغرّة في المنطق، تحقيق ألبير نصري نادر، ص 21.

5 ـ رسالة في فن أُصول الحديث.

6 ـ الرسالة الشريفية في آداب البحث.

7 ـ شروح على الكشاف للزمخشري.

8 ـ شرح على الجزء الثالث من مفاتيح العلوم للسكاكي (الجزء الخاص بعلم المعاني والبيان).

9 ـ شروح على شرح التفتازاني على تلخيص المفتاح للقزويني (الشرح المطول).

10 ـ شروح على شرح البخاري على كتاب حكمة العين للقزويني.

11 ـ **الرسالة الكبرى والرسالة الصغرى** في المنطق، اللتان ترجمهما من الفارسية إلى العربية، باسم: **الدرّة والغرّة**، ولده، **شمس الدين محمد**. وقد قام (الدكتور) **ألبير نصري نادر** بتحقيق وتقديم كتاب **الغرّة**، باسم: **شرح الغرة في المنطق**، سنة 1983 م. علماً أن هذا الكتاب: **الرسالة**، كان مدار شروحات عديدة، منها: شرح نجم الدين خضر بن شمس الدين محمد بن علي الرازي (... ـ 850 هـ/ 1446 م)، وشرح قطب الدين الإيجي، عيسى بن عبد الله الصفوي (900 ـ 953 هـ/ 1494 ـ 1546 م). وهو كتاب قيِّم يتناول مختلف موضوعات المنطق التقليدي، بلغة بسيطة بعيدة عن الغموض، ننصح بالإطلاع عليه للفائدة الجليلة منه.

12 ـ حاشية على التجريد، لنصير الدين الطوسي.

13 ـ حاشية على حكمة العين، لنجم الدين القزويني.

14 ـ حاشية على الكشاف للزمخشري.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية ونقدية
للرسالة الشمسيّة

تتضمن الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية مع شرحها، المسمى: **تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، والحاشية على الشرح**، المعروف بـ : **حاشية الجرجاني على الشرح**، الأبواب الآتية: .

أولاً ـ خطبة (ديباجة) الرسالة الشمسية وشرحها.

ثانياً ـ المقدمة.

ثالثاً ـ المقالات (الموضوعات).

رابعاً ـ الخاتمة.

أولاً ـ خطبة الرسالة الشمسية وشرحها:

وهي كناية عن خطبتين: **الخطبة الأُولى**: لقطب الدين الرازي، شارح الشمسية (هكذا). وفيها يخبرنا، ـ بعد حمد الله وشكره، والتسبيح بسلطانه وحكمته، وطلب معونته وهدايته ـ، عن إلحاح المشتغلين بالمنطق من طلابه، والمترددين عليه من غيرهم، بأن يبين لهم وهو العرِّيف الماهر والخبير العالم بالمنطق، القواعد المنطقية التي تتضمنها الرسالة الشمسية، لنجم الدين القزويني، وكيف أنه كان يسوِّف ويماطل في الإستجابة لمطلبهم، لانشغال باله بأُمور استولى سلطانها عليه، ولأن العلم في عصره قد ولّت أدباره، وانحسر سلطانه، وخبت ناره؛ ولكنه لم يجد بداً في نهاية المطاف من النزول عند إلحاحهم، الذي فاق مَطْله وتسويفه، فأقدم على شرح الرسالة الشمسية، وسماه: **تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية**، مبيناً فيه قواعدها، وفرائد فوائدها؛ مضيفاً إليها من الأبحاث ما خلت عنها ولا بد منها، وذلك بعبارات أنيقة فصيحة، تعجب لاستماعها الآذان، كما تعجب معانيها الأذهان، هادياً الشرح إلى «رشيد الإسلام ومرشد المسلمين، الأمير أحمد»[1]، الذي خص أهل العلم في زمانه بالمراتب

(1) تجدر الإشارة إلى أن هولاكو هلك سنة 363 هجرية، فتولى بعده ابنه: **تكودار**، الذي أعلن إسلامه، وتسمّى باسم: السلطان أحمد، مما أغضب المغول، وساندوا ابن أخيه أرغون بن =

العليا، ونصب لأرباب الدين مناصب الإجلال، وأشاع في أهل زمانه العدل والإحسان. . . الخ.

والخطبة الثانية: لنجم الدين القزويني، صاحب الشمسية، وفيها يخبرنا، ـ بعد حمد الله، مبدع الوجود ونظامه، ومنشىء أنواع الجواهر العقلية، ومخترع ماهيات الأشياء ـ، أنه لما كانت العلوم اليقينية هي أعلى المطالب، وصاحبها أشرف الأشخاص البشرية، ولا يمكن الإطلاع على دقائقها والإحاطة بحقائقها إلاّ من خلال العلم الموسوم بالمنطق، الذي به يعرف صحتها من سقمها، وغثها من سمينها؛ ولما كان «السلطان محمد بن المولى»[1] الذي سعد بالرغم من حداثة سنه، بمحبة الحق وتأييده، واختص بالفضائل الجليلة، قد طلب منه تحرير كتاب في المنطق، جامع لقواعده، حاوٍ لأُصوله وضوابطه، فقد بادر إلى تنفيذ إشارته، واضعاً كتاباً في المنطق، جامعاً لقواعده وضوابطه، بعنوان: **الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية، حاوياً لمقدمة، وثلاث مقالات، وخاتمة.**

ثانياً ـ المقدمة:

وهي كناية عن بحثين:

= أباقان، في الحرب التي جرت بينهما سنة 682 هجرية، والتي وانتهت بقتله، وانتصار أرغون، الذي أعاد للدولة وجهها الوثني. وكان تكودار، سلطاناً عادلاً محباً للخير وللفقراء والعلماء، ولعله هو المقصود بالإهداء. لكن الذي يلفت النظر، هو أنه قضى قتلاً سنة (683 هـ/ 1284 م)، على يد ابن عمه: أرغون. وقطب الدين الرازي وُلِدَ سنة (694 هـ/ 1294 م)، أي بعد وفاة الأمير أحمد. وقد يكون تاريخ وفاة الأمير أحمد سنة (683 هـ) غير صحيح، أو قد يكون الإهداء من قبل صاحب الشمسيَّة: نجم الدين القزويني (600 ـ 675 هـ)، الذي كان معاصراً للأمير أحمد؛ علماً أن نص الخطبة والإهداء لا يؤيدان ذلك.

(1) لعله السلطان ألجايتو بن أرغون، الذي تولى بعد أخيه السلطان محمود غازان بن أرغون سنة 703 هـ. أعلن إسلامه بعد توليه السلطنة، وتسمى باسم: محمد، وتلقب بـ **غياث الدين خدابنده**. وتوفي سنة 717 هجرية/1317م. لكن اللافت للنظر، هو أن ألجايتو تولى الحكم سنة 703 هـ، ونجم الدين القزويني توفي سنة 675 هـ، وبذلك، فلا يمكن أن يكون الإهداء موجهاً من القزويني إليه. وقد يصح القول في هذا الصدد، أن الإهداء قد يكون من قطب الدين الرازي إلى السلطان ألجايتو. ولحل إشكالية، المهدى إليه، من قبل كل من قطب الدين الرازي ونجم الدين القزويني، نرى أن تنسب الخطبة الأُولى إلى نجم الدين القزويني، صاحب الرسالة الشمسية، وأن تنسب الخطبة الثانية إلى قطب الدين الرازي، صاحب تحرير القواعد المنطقية على الرسالة الشمسية. مع الملاحظة أن هذه الإشكالية قد تكون متأتية من قبل النساخ الذين وقعوا في خطأ نسبة كل من الخطبتين إلى صاحبها؛ وهو أمر غير مستبعد.

البحث الأول: في ماهية المنطق وبيان الحاجة إليه. وفيه تقسيم للعلم إلى قسمين: 1 ـ تصور، 2 ـ تصديق.

1 ـ التصور: ومعناه حصول صورة الشيء في الذهن أو العقل دون حكم، كتصورنا الإنسان، أو الحيوان، دون أي حكم عليه.

2 ـ التصديق: ومعناه التصور مع الحكم عليه سلباً أو إيجاباً، كتصورنا الإنسان بأنه عاقل، أو شاعر... الخ.

زيد كاتب	وعمرو شاعر
الجماد	ليس بفان
بعض الحيوان	ليس بعاقل

والتصديق قسمان: 1 ـ يقيني، 2 ـ ظني.

وليس كل جزء أو كل واحد من كل من التصور والتصديق بديهياً، لأنه إذا كانت جميع التصورات والتصديقات بديهية لما كان أي شيء من الأشياء مجهولاً لنا، ولما احتجنا إلى التعلم؛ ولأننا نحصِّل بعضاً من التصورات والتصديقات بالكسب والنظر، أي بالتعلم. كما أن ليس كل التصورات والتصديقات تحصل عن طريق الكسب، والنظر، وإلاّ لزم الدور أو التسلسل إلى ما لا نهاية. والدور هنا هو أن نحصِّل علماً بواسطة علم آخر، ثم نحصل هذا العلم الآخر بعلم آخر وهلم جرا... مما يعني التسلسل إلى ما لا نهاية، وهذا محال، مما يقتضي إبتداء العلم ببديهيات عقلية غير كسبية تبنى عليه مسائله المختلفة.

ولذا، فإن من التصورات والتصديقات ما هو **بديهي**، كقولنا: الكل أكبر من الجزء، والنفي والإثبات لا يجتمعان معاً ولا يرتفعان معاً؛ ومنها ما هو **كسبي**، يحصل عن طريق الفكر والتعلم، كقولنا:.

1 ـ الإنسان	حيوان ناطق.
2 ـ التمساح	يحرك فكه الأعلى عند المضغ.
3 ـ الأسفنج	حيوان نام.

وبما أن البعض من كل من التصور والتصديق علم نظري كسبي، والناس قد يخطئون ويصيبون في تصوراتهم وتصديقاتهم، وقد يناقض الإنسان الواحد نفسه أحياناً، فقد مست الحاجة إلى قانون دقيق هو **المنطق**، يبين طُرق اكتساب التصورات

والتصديقات من الضروريات والبديهيات، ويبين صحيح الفكر من فاسده. وهو يعرف بأنه: آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الوقوع في الخطأ أو الزلل في الفكر.

* * *

وليس المنطق كله بجميع أجزائه بديهياً وإلاً لاستغنينا عن تعلمه. كما أنه ليس كله بجميع أجزائه نظرياً أو كسبياً، وإلاً وقعنا في الدور والتسلسل إلى ما لا نهاية؛ وإنما بعض أجزائه بديهي، والبعض الآخر كسبي. والبعض الكسبي مستفاد من البعض البديهي. ولبيان ذلك، نقول: أنه لو لم تكن بعض أجزاء المنطق بديهية لكان المنطق كله بجميع أجزائه كسبياً. وإذا كان كذلك، فإننا نحتاج لتحصيله أو كسبه إلى علم آخر، يحتاج هو بدوره إلى علم آخر، وهلم جرا... وهذا هو التسلسل والدور، مما يلزم الانتهاء بالتسلسل في الكسب إلى علم بديهي يكون هو الإبتداء في العلم الكسبي أو في اكتساب العلم.

البحث الثاني: في موضوع المنطق:

إن موضوع كل علم هو ما يبحث في هذا العلم عن عوارضه الذاتية التي تلحق به لذاته، كأحوال الجسم أو البدن من حيث الصحة والسقم لعلم الطب، وأحوال الكلمة من حيث الإعراب والبناء لعلم النحو، وأحوال الإنسان من عقل وإرادة وتعجب لعلم الإنسان. وموضوع علم المنطق هو كل ما يبحث فيه المنطق، أو المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إن أعراضها الذاتية توصل إلى تصور مجهول، كالجنس، والفصل، للإنسان، أو الحيوان، أو النبات... الخ، أو تصديق مجهول، كقولنا:

العالم متغير، وكل متغير حادث، فالعالم حادث.

والموصل إلى التصور، يسمى: **القول الشارح**، لشرحه أو إيضاحه ماهيات الأشياء. والموصل إلى التصديق، يسمى: **الحجة**، لأن من يتمسك به استدلالاً على مطلوبه، يغلب على خصمه أو يحجه. بمعن أن **الحجة: استدلال**. والإستدلال قد يكون **قياساً**، وقد يكون **إستقراء**.

والتصور مقدم على التصديق، كتقدم الواحد على الاثنين. وهو ـ أي التصور ـ ليس بعلة للتصديق؛ لأنه إذا كان يلزم من حصول التصور حصول التصديق، فإنه يلزم بالضرورة وجود المعلول عند وجود العلة، أي وجود التصديق حال وجود التصور، وهذا ليس بحاصل.

والقول إن التصور سابق للتصديق، والتصديق بحاجة إبتداء للتصور، يعود إلى أن كل تصديق لا بدّ فيه من تحقق ثلاث تصورات:

1 ـ تصور المحكوم عليه : الموضوع.

2 ـ تصور المحكوم به : المحمول.

3 ـ تصور الحكم : النسبة الحكمية بين الموضوع والمحمول.

ومن جهل أحد هذه التصورات الثلاثة امتنع الحكم عليه واستحال. بمعنى أن التصديق، هو حصيلة تصور المحكوم عليه، وتصور المحكوم به، وتصور النسبة الحكمية، والحكم. مع الإشارة إلى أن بعض المناطقة يميز بين النسبة الحكمية وتصور الحكم.

ثالثاً ـ مقالات الشمسية:

وهي ثلاث مقالات (أبحاث):

المقالة الأُولى:

وهي تبحث في المفردات أو الحدود. وتتضمن أربعة فصول:

الفصل الأول: الألفاظ ودلالتها.

كل لفظ في اللغة يدل على معنى محدد. لذا، فثمة ارتباط جوهري بين اللفظ ودلالته، والمنطق لا علاقة له بالألفاظ إلاً من حيث دلالتها على معان محددة أو قوالب تصب بها المعاني والأفكار.

والدلالة تعني أن العلم بوجود شيء يفترض استتباع العلم بوجود شيء آخر في الذهن ملازم له. وهذا يعني أن الدلالة تتوفر عند قيام عنصرين، أحدهما يدل على الثاني. **الأول**: يسمى: **الدال**. والثاني: يسمى: **المدلول**.

والدلالة **نوعان**: أ ـ دلالة لفظية. ب ـ دلالة غير لفظية.

أ ـ الدلالة اللفظية: وهي التي يكون الدال فيها لفظاً أو صوتاً. وهي ثلاثة أنواع:

1 ـ الدلالة اللفظية الطبيعية: وهي ما كان الدال فيها شيئاً طبيعياً، كدلالة الأنين على الوجع.

2 ـ الدلالة اللفظية العقلية: وهي ما كان الدال فيها النظر العقلي، كدلالة كثرة

الكلام على الطيش.

3 ـ الدلالة اللفظية الوضعية: وهي ما كان الدال فيها اتفاقاً وضعياً أو إصطلاحاً؛ أي هي التي تنشأ عن الوضع والإصطلاح، كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق. وهي تقسم إلى ثلاثة أقسام:

1 ـ تطابقية أو مطابقية.

2 ـ تضمنية.

3 ـ إلتزامية.

1 ـ التطابقية: وهي دلالة اللفظ على تمام معناه الموضوع له، أي تطابق اللفظ والمعنى الموضوع له، كدلالة لفظ الإنسان على صفة الحيوانية وصفة النطق أو العقل، ودلالة لفظ الأسد على الحيوان المفترس.

2 ـ التضمنية: وهي دلالة اللفظ على أي جزء من أجزاء معناه الموضوع له، كدلالة لفظ الإنسان على صفة الحيوانية أو النطق، ودلالة لفظ البيت على السقف، أو الجدران، أو الغرف... الخ.

3 ـ الالتزامية: وهي دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه الموضوع له ولكنه ملازم له، بمعنى أن اللفظ يدل على أمر خارج ملازم لمعناه، كدلالة لفظ الدواة على القلم، ودلالة لفظ الإنسان على قابليته للتعلم والكتابة، ودلالة لفظ السقف على الحائط.

ولدلالة اللفظ على أمر خارج ملازم لمعناه، شرط الملازمة الذهنية بين معنى اللفظ ومعناه الخارجي، بحيث يلزم من تصور اللفظ في الذهن تصور الأمر الخارجي الملازم لمعناه كونه لازماً لمسمى اللفظ. وبمعنى آخر، يشترط في الدلالة الالتزامية بين اللفظ ومعناه الخارجي اللازم له، أن يكون التلازم ذهنياً، لأنه لا يكفي التلازم في الخارج فقط، كالعمى والبصر، من غير رسوخه في الذهن. كما يشترط أن يكون التلازم بين اللفظ والمعنى الخارجي له، بيناً، بحيث أن الذهن إذا تصور معنى اللفظ تصور لازمه في الحال دون توسط شيء آخر.

* * *

والدلالة المطابقية لا تستلزم التضمن لجواز أن يكون اللفظ موضوعاً للدلالة على معنى بسيط لا جزء له، فتكون دلالة اللفظ على هذا المعنى مطابقة. كما أن استلزام

الدلالة المطابقية الإلتزام، فأمر غير يقيني أو مؤكد، لثلاثة أسباب:

الأول: لأن الالتزام يقتضي أن يكون لمعنى اللفظ لازم خارج عنه ابتداء، بحيث يلزم من تصور معنى اللفظ تصور اللازم الخارج عنه في الحال (اللزوم الذهني).

الثاني: لأنه من غير المعلوم لدينا وجود لازم ذهني لكل ماهية لفظ بحيث يلزم من تصور هذه الماهية تصور الخارج الملازم لها.

الثالث: لجواز أن يكون من الماهيات ما لا يستلزم معناها القريب الموضوع لها أُموراً خارجة عنها ملازمة لها، أي لمعناها. فضلاً عن أن القول بأن تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها، غير صحيح؛ لأننا كثيراً ما نتصور ماهيات أشياء دون أن يخطر في ذهننا غيرها من الماهيات أو أنها ليست غيرها.

وابتناء على ذلك، يتبين لنا عدم استلزام الدلالة التضمنية الالتزام، لأنه إذا لم يكن معلوماً لدينا وجود لازم ذهني لكل ماهية بسيطة، فليس معلوماً لدينا كذلك، وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة، لجواز ألا يكون لبعض الماهيات المركبة لازماً ذهنياً.

أما التضمن والالتزام فلا يوجدان إلاً مع الدلالة المطابقية، لأنهما تابعان لها. والتابع من حيث كونه تابعاً لا يوجد بدون المتبوع، كالحرارة للنار، فإن الحرارة تابعة للنار، ولا توجد إلاً معها؛ وكالسقف للبيت، فالسقف تابع للبيت، ولا يوجد بدونه.

* * *

واللفظ الدال على تمام معناه إن دلّ بجزء منه على جزء من معناه الموضوع له، فهو لفظ مركب، كلفظ **رامي المنجنيق**. فالمقصود بالرامي: رمي شيء ما. والمنجنيق آلة حربية لقذف القذائف كان يستخدمها العرب في حروبهم.

وإن لم يدل أي جزء من اللفظ على أي جزء من المعنى الموضوع له، فهو لفظ **مفرد**، كلفظ: **إنسان** الذي يدل على معنى محدد، هو: الحيوانية والنطق، ويقسم إلى قسمين: إلان ـ والسان، وأي جزء من جزأيه لا يدل على أي معنى من الإنسان.

واللفظ المفرد إما أن يكون: 1 ـ اسماً، 2 ـ كلمة، 3 ـ أداة.

1 ـ اللفظ الاسمي: وهو ما دل على معنى محدد يمكن أن ينطبق على كثيرين أو على فرد واحد بدون أن يدل أي جزء من أجزائه على جزء من معناه الموضوع له.

مثال على ذلك:

الإنسان، الحيوان، سقراط، الأسد.

وهو يمكن أن يكون **موضوعاً** في القضية المنطقية، قابلاً للإخبار عنه.

2 ـ **اللفظ ـ الكلمة**: وهو ما دل على فاعل غير معين (مجهول) في زمان معين (معروف) من الأزمنة الثلاثة: ماض ـ حاضر ـ مستقبل.

مثال على ذلك:

كتب، ضحك، لعب، ضرب.

وهو يمكن أن يكون **محمولاً** في القضية المنطقية يصلح لأن يخبر به ولا يصلح لأن يخبر عنه.

مثال على ذلك:

زيد يكتب.

عادل يبتسم دائماً.

3 ـ **اللفظ ـ الأداة**: وهو لفظ لا يدل بحد ذاته على أي معنى، وإنما من طبيعته أن يربط فقط بين الألفاظ المختلفة لتبيان العلاقات القائمة فيما بينها. وهو لا يصلح لأن يكون موضوعاً ولا محمولاً في القضايا المنطقية، لأن الأصل في الحدود المنطقية هي أن تقبل الإخبار بها أو الإخبار عنها، وهو لا يقبل ذلك.

مثال على ذلك:

زيد يلعب بـــالطابة.

عادل يقرأ بـــالنظارة.

إن كانت الشمس طالعة فـــالنهار موجود.

مع الملاحظة أن نظرة المناطقة إلى الألفاظ تختلف عن نظرة النحاة إليها. فالمناطقة يرون أن المعنى هو الذي يحدد هوية اللفظ. فما دلّ على معنى واحد فهو لفظ جزئي أو مفرد، سواء تركب من كلمة أو عدة كلمات، في حين أن النحاة لا يعيرون أي اهتمام إلى معنى اللفظ، وإنما ينظرون إلى اللفظ ذاته، فإذا كان له إعراب واحد، فهو لفظ مفرد، أما إذا كان له أكثر من إعراب، فهو لفظ مركب، مثل: فضل الله، عبد الله، كلية الآداب، مدينة بيروت.

* * *

واللفظ المفرد إما أن يصدق في معناه على واحد وإما أن يصدق على كثيرين ويكون متعدد المعنى. فإن كان له معنى واحداً متشخصاً في فرد واحد معين لا ينطبق على غيره، سمي: **علماً** عند النحاة، **وإسماً جزئياً** حقيقياً عند المناطقة. وإن كان له معنى لا يتشخص في فرد واحد معين ويصح إطلاقه على كثيرين سمي: بـ **الكلي**، لأنه ينطبق في ما صدقه على أفراد كثيرين.

وإن انطبق الكلي في ما صدقه أو مفهومه في الخارج كما في الذهن على جميع أفراده **بالسوية**، **كالإنسان** الذي يصدق معناه في الواقع على جميع أفراد النوع الإنساني، **وكالشمس** التي يصدق معناها في الذهن على جميع أفرادها، سمي بـ : **المتواطىء**. وإن لم يصدق الكلي في معناه على جميع أفراده بالتساوي، بل كان حصوله أو صدقه في بعض الأفراد أولى، أو أقدم، أو أشد من البعض الآخر، سمي بـ : **المشكك**، لأن الناظر فيه يتشكك هل هو متواطىء أو مشترك، **كالوجود** بالنسبة إلى الواجب والممكن. فالوجود أولى وأتم وأقوى في الواجب منه في الممكن؛ **وكالبياض** بالنسبة إلى الثلج والخيط الأبيض أو الإنسان الأبيض، فالبياض أتم وأقوى في الثلج منه في شيء آخر.

أما إذا كان معنى الكلي في أفراده متعدداً، أي متكثر المعنى، فهو يسمى: بـ **المشترك**، كالعين، التي تُقال لعضو البصر، وعين الماء، والذهب، وقرص الشمس.

وإن لم يكن معنى الكلي في أفراده متكثراً أو متعدداً، بل وضع معناه لأحد الأفراد ثم نقل هذا المعنى إلى فرد آخر، فإنّ ترك استعماله في المعنى الأول يسمى: **لفظاً منقولاً**، لنقله من معناه الأول إلى الثاني. والناقل إذا كان هو **العرف** فإن اللفظ المنقول يسمى: **المنقول العرفي**، **كالدابة** ذات القوائم الأربع من الخيل والإبل والحمير... الخ. فإنها في الأصل في اللغة تُقال على كل ما يدب على الأرض من بهائم. وإن كان العرف الناقل هو **العرف الخاص**، فالمنقول يسمّى: **المنقول الإصطلاحي**، كإصطلاح النحاة والفقهاء مثلاً. فالفعل: أكل، شرب، ضحك... الخ في الأصل، كان اسماً عندما صدر عن الفاعل، ثم نقله النحاة إلى كلمة دلت على معنى في ذاته مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي ـ الحاضر ـ المستقبل. ولفظ: **الدوران**، كان مقترناً في الأصل بحركة سكك الحديد، ثم نقله العلماء الفقهاء إلى باب العلة وترتب الأثر على ما له صلوح العلية. وإذا كان الناقل هو **الشرع**، فالمنقول يسمى: **المنقول الشرعي**، **كالصَّلاة**، فإنها في الأصل تعني الدعاء ثم نُقلت في الشرع الإسلامي للدلالة على أفعال الركوع والسجود المعروفة؛ **وكالحج**، فإنه في الأصل يعني **القصد** بالإطلاق، ثم نقل في الشرع

ليدل على **مكة المكرمة**.

أما إذا لم يترك اللفظ المفرد الكلي المتعدد المعنى معناه الأول الموضوع له أصلاً، ولكنه يستعمل في معنى آخر لعلاقة ومناسبة بينه وبين المعنى الأول، فإنه يسمى في المعنى الأول: **حقيقي**، وفي المعنى الثاني: **مجازي**. كلفظ **الأسد**، فإنه لفظ موضوع أولاً للحيوان المفترس، ثم نقل إلى الرجل الشجاع لعلاقة القوة والشجاعة بينهما. فاستعمال لفظ الأسد بالنسبة إلى الحيوان المفترس، استعمال حقيقي، في حين أن استعماله بالنسبة إلى الرجل الشجاع، استعمال مجازي. وباختصار، إذا استعمل اللفظ في موضوعه الأصلي فهو معلوم الدلالة **وحقيقي**؛ وإذا استعمل اللفظ في غير موضوعه الأصلي بل تجوزاً، فهو **مجازي**.

* * *

وكل لفظ مفرد بالنسبة أو بالقياس إلى غيره من الألفاظ، إما أن يكون **مرادفاً له** إن كانا متوافقان في المعنى، أي معناهما واحد، كالبر والقمح، والهر والقط، والتبر والذهب والعسجد واللجين، والليث والسبع والأسد، والخمر والراح... الخ؛ وإما أن يكون **مبايناً** له إذا كانا مختلفان في المعنى، أي لكل منهما معنى مغايراً للآخر، كالحصان والذهب، والمثلث والمربع، والمنزل والحديقة. والعسل والمنزل... الخ.

* * *

أما **اللفظ المركب** فهو إما: 1 ـ **تام**، 2 ـ **ناقص** أو غير تام.

1 ـ المركب التام: وهو الكلام الذي يفيد المخاطب فائدة تامة ويفهمه دون حاجة لاستتباعه بلفظ آخر حتى يكتمل معناه ويتحقق الفهم منه «هو الذي يصح السكوت عليه».

مثال على ذلك:

العدل ممدوح.

الظلم ممقوت.

الشر مرذول.

وهو إن احتمل معناه الصدق أو الكذب وجاز وصفه بصفة الصدق أو الكذب، فإنه يسمى بـ: **الخبر والقضية**.

مثال على ذلك:

الإنسان الثري سعيد.

الطالب المجتهد ناجح.

اللوح أخضر اللون.

الحيوان فانٍ.

وإن لم يحتمل معناه الصدق أو الكذب ولا يجوز وصفه بالصدق أو الكذب، فإنه يسمى بـ **الإنشاء**. وهو على أنواع كثيرة، منها: الأمر، والنهي، والإستفهام، والقسم، والتعجب، والتمني، والترجي، والنداء، والدعاء، والمدح، والذم...

مثال على ذلك:

إذهب إلى عملك.	مركب إنشائي بصيغة الأمر.
لا تجالس من هم دون عمرك.	مركب إنشائي بصيغة النهي.
من هو الشخص الذي تتحدث إليه؟.	مركب إنشائي بصيغة الاستفهام.
والله لم أقل إلاَّ الصدق.	مركب إنشائي بصيغة القسم.
يا له من مشهد رائع.	مركب إنشائي بصيغة التعجب.
ليتني أربح الجائزة الكبرى.	مركب إنشائي بصيغة التمني.
يا صديقي، أرجو أن تصفح عني.	مركب إنشائي بصيغة الترجي.
يا بني، أين أنت؟.	مركب إنشائي بصيغة النداء.
إلهي! أنت الملاذ، فخذ بيدي.	مركب إنشائي بصيغة الدعاء.
إنه إنسان قل نظيره.	مركب إنشائي بصيغة المدح.
تباً لهذه المدنية المادية.	مركب إنشائي بصيغة الذم.

2 ـ المركب الناقص أو غير التام:

وهو الكلام الناقص الذي لا يفيد معرفة تامة أو فهماً كاملاً، لأنه بحاجة إلى لفظ آخر يكمله لكي يكتمل معناه؛ بمعنى أنه الكلام الذي لا يصح السكوت عليه من قبل المخاطب أو الغير، لأنه لا يعبر عن معنى مفهوم، وهو **قسمان**:

أ ـ المركب الناقص التقييدي: وهو الذي يكون فيه الجزء الثاني قيداً للأول.

مثال على ذلك:

ـ الحيوان الناطق...

ـ العسل الأسود. . :

ـ واجب الوجود. . .

ب ـ **المركب الناقص غير التقييدي**: وهو الذي لا يكون جزؤه الثاني قيداً للأول والذي يتركب من اسم وأداة، أو من كلمة وأداة.

مثال على ذلك:

زيد كان.

الشمس في.

يكتب بـ.

* * *

الفصل الثاني: المعاني المفردة:

اللفظ بالنسبة إلى مفهومه أو الصورة الذهنية التي يعبر عنها، إما **جزئي**، وإما **كلي**.

فهو **جزئي**: إن منع مفهومه أو تصوره من صدقه على أكثر من واحد ولو بالفرض.

مثال على ذلك:

سقراط، أفلاطون، أرسطو، مدينة بيروت، الأُمة العربية.

هذا الإنسان، هذا الحيوان، هذا العالم، هذه المدينة.

وهو **كلي**: إن لم يمنع مفهومه من صدقه على أكثر من واحد.

مثال على ذلك:

الإنسان: الذي يصدق معناه (الحيوانية والنطق) على جميع أفراد النوع الإنساني.

الحيوان: الذي يصدق مفهومه على جميع أنواع الحيوانات: الإنسان، الطير، الزواحف، الحشرات، الإسفنج، البهائم ذوات القوائم.

وتسمية الألفاظ بالكل والجزء إنما هي تسمية بالعرض. فاللفظ **الكلي** يكون كذلك بالنسبة إلى الجزئي المنسوب إلى الكلي، والمنسوب إلى الكلي يكون كلياً. واللفظ الجزئي هو كذلك بالنسبة إلى الكلي المنسوب إلى الجزء، والمنسوب إلى الجزء جزئي، بمعنى أن كلاً من اللفظين الكلي والجزئي متضايف للآخر في مفهومه، ولا يمكن تعقل أحدهما دون الآخر.

مثال على ذلك:

الإنسان	الذي هو جزء لخالد أو عمرو	والعكس.
الحيوان	الذي هو جزء للإنسان	والعكس.
الجسم	الذي هو جزء للحيوان	والعكس.
الجماد	الذي هو جزء للجسم	والعكس.

مع الملاحظة أن هذا الرأي حول كلية الجزء وجزئية الكل يدعو إلى النظر...

* * *

واللفظ الكلي إما أن تكون ماهيته هي نفس أو تمام ماهية ما صدقه من الجزئيات وداخلاً فيها، أو يكون خارجاً عنها.

1 ـ فإن كانت ماهيته هي نفس أو تمام ماهية ما تحته من جزئيات وداخلاً فيها، سمي: **نوعاً حقيقياً**، سواء كان متكثر العدد في الخارج وفي الذهن، **كالإنسان**، أو غير متكثر في الخارج بل في الذهن، **كالشمس**. ويمكن تعريفه: بأنه المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة (بالماهية) في جواب ما هو؛ أو: هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة **بالعدد** في جواب ما هو.

مع الإشارة إلى أن القزويني يميز بين النوع المتكثر العدد بحسب الشركة (الشراكة) والخصوصية معاً، كالإنسان، والنوع غير المتكثر العدد بحسب الخصوصية المحضة أو الماهية المختصة به، كالشمس. ولذا، يعرف اللفظ الكلي قائلاً: هو «مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو».

2 ـ وإن كان الكلي خارجاً عن تمام ماهية ما تحته من جزئيات، فهو: **أ ـ** إن كان تمام الجزء المشترك بينهما (أي الجزئيات) وبين نوع آخر أو أنواع أُخرى، سمي: **جنساً**. ويمكن تعريفه: بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة (بالماهية) في جواب ما هو. وقد عرفه **أرسطو** قائلاً: «هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو».

وهو (أي الجنس) **قريب**، إن كان الجواب عن ماهية الشيء (جنسه) وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنها وعن ما يشاركها فيه، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان، والأسد، والحصان... الخ.

وهو **بعيد**، إن كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها في ذلك الشيء غير

الجواب عنها وعن البعض الآخر، **كالجسم النامي** بالنسبة إلى **الحيوان** على مختلف أنواعه، **والنبات** على مختلف أنواعه.

وهناك **جوابان** إن كان الجنس بعيداً بمرتبة واحدة، **كالجسم النامي** بالنسبة إلى الإنسان، إذ الحيوان جواب، لأن الإنسان حيوان، والجسم النامي جواب آخر، لأن الحيوان جسم نام.

وهناك **ثلاثة أجوبة** إن كان الجنس بعيداً بمرتبتين، **كالجسم المطلق** بالقياس إلى الإنسان، إذ أن الحيوان والجسم النامي جوابان، وهو: أي الجسم المطلق (الجسم النامي جسم مطلق) جواب ثالث.

وهناك **أربعة أجوبة** إن كان الجنس بعيداً بثلاث مراتب، **كالجوهر**، إذ أن الحيوان والجسم النامي والجسم ثلاثة أجوبة، والجوهر جواب رابع... الخ. (شجرة فورفوريوس).

الإنسان	حيوان.
والحيوان	جسم نام.
والجسم النامي	جسم مطلق.
والجسم المطلق	جوهر.

ب ـ وإن لم يكن الكلي تمام ماهية الجزء المشترك بينها (الجزئيات) وبين نوع آخر، فإما ألا يكون مشتركاً بينها وبين نوع آخر أصلاً، ويسمى: **فصلاً**، **كالناطق** بالنسبة إلى الإنسان فقط، حيث لا يشاركه في ذلك أي نوع آخر؛ أو يكون بعضاً من تمام الجزء المشترك مساوياً له (أي للنوع الآخر)، **كالحساس** أو **النمو** للإنسان وغيره من أنواع، ويسمى: **فصل جنس**.

مع الملاحظة أن كلام **القزويني** عن البعض من تمام الجزء المشترك المساوي لنوع آخر والذي يكون فصل جنس، غير واضح. وقد جاء شرح **الرازي** له ليزيده غموضاً، بقوله: «وكيفما كان: أي سواء لم يكن الجزء مشتركاً أصلاً، أو يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً له، فهو مميز للماهية عن مشاركها في جنس أو وجود، فيكون فصلاً»[1].

ويمكن تعريفه (أي الفصل): بأنه المقول على الشيء في جواب أي شيء هو في

(1) ص 54.

ذاته أو **جوهره**، الذي يميزه عن جميع ما عداه من الأشياء.

ولذا، إذا كان للشيء الواحد أو الماهية الواحدة أكثر من صفة أساسية جوهرية، **كأن يكون لكل منهما صفتين أو أكثر**، تكون هذه الصفات مجتمعة فصلاً، أو تكون كل منها فصلاً لكل منهما.

مع الملاحظة أيضاً، أننا نرى في شرح الرازي لكلام القزويني وتعريفه للفصل، **لبساً، وتناقضاً**، «رسموا الفصل بأنه كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره، كالناطق والحساس، فإنه إذا سُئل عن الإنسان أو عن زيد بأي شيء هو في **جوهره**، فالجواب: أنه **ناطق أو حساس**، لأن السؤال بأي شيء هو، إنما يطلب به ما يميز الشيء في الجملة، فكل ما يميزه يصلح للجواب؛ ثم إن طلب المميز الجوهري يكون الجواب بالفصل، وإذ طلب المميز العرضي يكون الجواب بالخاصة. فالكلي جنس يشمل سائر الكليات، وبقولنا: يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو، يخرج النوع والجنس والعرض العام، لأن النوع والجنس يقالان في جواب ما هو، لا في جواب أي شيء هو، والعرض العام لا يقال في الجواب أصلاً. وبقولنا: في جوهره، يخرج الخاصة، لأنها وإن كانت مميزة للشيء، لكن لا في جوهره وذاته، بل في عرضه...»[1].

إننا نرى أن المثل الذي ساقه **الرازي** على رسم الفصل في ابتداء الكلام، وهو: **الناطق والحساس**، غير صحيح، لأننا نعتقد أن **الحساس** ليست صفة جوهرية، أو فاصلة في النوع الإنساني تميزه عن غيره من أنواع الموجودات، بل هي صفة يشترك فيها أفراد أكثر من نوع واحد من الموجودات الحيوانية (الإنسان، الطير، الزواحف، الحشرات الحيوانات ذات القوائم الأربع، الإسفنج) وغير الحيوانية (النبات)؛ وهي صفة عرضية عامة تنتمي إلى الكلية العامة) العرض العام.

كما أن تفريقه بين المميز الجوهري، والمميز العرضي لتمييز الشيء في جوهره عن جميع ما عداه، يندرج تحت كليتي **الفصل**، كصفة جوهرية للنوع؛ **والخاصة**، كصفة عرضية للنوع.

* * *

وكما يمكن التمييز في الجنس والنوع بين عال ومتوسط وسافل، أي بين بعيد

---

(1) ص 54.

وقريب، يمكن التمييز في الفصل بين قريب وبعيد. 1 ـ فهو **قريب**، إن كان الفصل مميزاً ـ في جنس قريب ـ لنوع من الموجودات من غيره من أنواع الموجودات المنتمية إلى جنس واحد، **كالناطق** بالنسبة إلى النوع الإنساني الذي يميزه من غيره من أنواع الحيوانات. 2 ـ وهو **بعيد**، إن كان الفصل مميزاً ـ في جنس بعيد ـ لنوع من الموجودات من غيره من الأنواع المنتمية إلى نفس الجنس، **كالحساس** للإنسان.

مع الملاحظة أننا لا نوافق القزويني ـ ولا الرازي والجرجاني اللذان وافقاه على رأيه ـ على تمثيل «الفصل البعيد» بـ : الحساس للإنسان. ونرى أن هذه الصفة: **الحساس**، على غرار: الحي، والنامي، والمتحرك، صفة عرضية، وهي عرض عام، تنطبق على النوع الإنساني وغيره من الأنواع المنتمية إلى الجنس الحيواني والنباتي. ورأينا الذي يرفع كل إشكال من حيث الخلط بين **الفصل** كصفة جوهرية تميز نوعاً من أنواع الموجودات من غيره من أنواع الموجودات، **والخاصة** كصفة موقوفة على نوع واحد من الموجودات أو بعضه؛ **والعرض العام** كصفة مشتركة بين نوعين أو أكثر، هو أن الفصل **واحد** ولا يمكن تنويعه إلى قريب وبعيد كما هو الحال بالنسبة إلى الأجناس والأنواع، وإلاّ يختلط الفصل بالخاصة والعرض العام، أي يختلط الذاتي بالعرضي ويصبحان شيئاً واحداً، وهذا باطل.

* * *

والكلي الخارج عن الماهية إذا **امتنع انفكاكه** عن ماهية الشي، سمي بـ : **العرض اللازم**، وهو **نوعان**:

1 ـ عرض لازم للوجود، كالسواد للزنجي. فالسواد لازم لوجوده كشخص لا كماهية، لأن الماهية الإنسانية توجد بغير السواد أيضاً وإلاّ لكان كل إنسان أسود اللون؛ وكالسواد للغراب... الخ.

2 ـ عرض لازم للماهية، كالفردية للسبعة، والزوجية للاثنين، والحرارة للنار. وهو إما أن يكون بيّناً بحد ذاته وإما أن يكون غير بيّن.

فهو **بيّن**، إن كان تصوره مع تصور ملزومه كافياً في جزم العقل باللزوم بينهما، كالإنقسام بمتساويين **للثمانية**. فمن تصور الثامنية وتصور كيفية الإنقسام بمتساويين جزم بمجرد تصور المتساويين بأن العدد: ثمانية، ينقسم بمتساويين. ومن تصور الأربعة أدرك أو يدرك أنها ضعف الاثنين.

أما **غير البيّن**، فهو الذي يفتقر جزم العقل باللزوم بينهما، أي اللازم والملزوم،

إلى وسط، كتساوي الزوايا الثلاثة لقائمتين للمثلث، فتصور المثلث وتصور تساوي الزوايا الثلاث للقائمتين للمثلث، لا يكفي في جزم العقل بأن المثلث متساوي الزوايا للقائمتين، بل يحتاج إلى وسط هو: **كل مثلث له قائمتان متساوي الزوايا**.

وكقولنا: الإنسان فان لأنه حيوان. فالوسط هنا هو الحيوان. إذ كل حيوان فان، وبما أن الإنسان حيوان، فالإنسان فان.

أما إذا لم **يمتنع انفكاك** الكلي عن الماهية، فهو يسمى بـ : **العرض المفارق**. وهو قسمان:

1 ـ عرض مفارق **سريع** الزوال أو الإنفكاك، كحمرة الخجل، وصفرة الوجل، والإندهاش، والذهول، والنوم، والمرض، والمشي، والقعود، والكتابة، بالنسبة إلى الإنسان.

2 ـ عرض مفارق **بطيء** الزوال أو الإنفكاك، كانحسار الشباب، وتغير شعر الرأس الأسود إلى البياض. . . الخ. مع الإشارة إلى أن **الرازي** قد انتقد **القزويني** على تقسيمه العرض المفارق إلى سريع الإنفكاك وبطيئه، لأن ما لا يمتنع انفكاكه لا يلزم بالضرورة أن يكون منفكاً حتى نحصره في سريع الإنفكاك وبطيئه. فحركة الأفلاك عرض مفارق ومع ذلك فهي دائمة.

* * *

والكلي الخارج عن الماهية سواء كان لازماً أو مفارقاً، إما أن يكون **خاصة** أو **عرضاً عاماً**.

1 ـ فهو إن كان وقفاً على أفراد نوع واحد أو حقيقة واحدة، أو مختصاً بها، فهو **الخاصة**، كالضاحك، أو المدخن، أو الشاعر، بالنسبة إلى الإنسان.

2 ـ وإن لم يكن مختصاً بأفراد نوع واحد أو حقيقة واحدة فقط، بل يشملها وغيرها من الأنواع أو الحقائق، فهو **العرض العام**، كالماشي على رجلين، أو المبصر بعينين، فإنه يشمل الإنسان وغيره من أنواع الحيوان.

وحدّ الخاصة أو رسمها (تعريفها) هو أنها: كلية عرضية مقولة فقط على كل أو بعض أفراد نوع واحد من أنواع الموجودات، وتميزهم من غيرهم من أفراد الأنواع الأُخرى.

وحدّ العرض العام هو أنه: كلية عرضية مقولة على أفراد أكثر من نوع واحد أو

حقيقة واحدة، بمعنى أنه يشترك فيها أفراد أكثر من نوع واحد وحقيقة واحدة، كالمشي على رجلين، والرؤيا بعينين، والقعود، والقيام، والفناء، بالنسبة إلى الإنسان وغيره من أنواع الحيوان.

وإذن، فالكليات **خمس**: نوع ـ جنس ـ فصل ـ خاصة ـ عرض عام. وذلك، لأن الكلي كما سبق وأشرنا، إما أن يكون هو ذاته **نفس ما تحته** من جزئيات، أو **داخلاً فيها**، أو **خارجاً عنها**. فإن كان نفس ماهية ما يتضمنه من جزئيات، فهو **النوع**، **كالإنسان** بالنسبة إلى جميع أفراد النوع الإنساني. وإن كان (أي الكلي) داخلاً في هذه الجزئيات، فإما أن يكون تمام الحقيقة أو الماهية المشتركة بينها وبين جزئيات أخرى منتمية إلى نوع آخر، وهو **الجنس**، أو لا يكون كذلك، وهو **الفصل**. وإن كان (أي الكلي) خارجاً عن هذه الجزئيات (أي عرضياً)، فهو إن اختص بأفراد حقيقة واحدة أو نوع واحد من الموجودات، فهو **الخاصة**، وإلا فهو **العرض العام**، الذي يقسم إلى قسمين: عرض لازم للماهية، وعرض لازم للوجود.

مع الإشارة إلى أن **القزويني** قسم الكلي الخارج عن الماهية إلى **لازم ومفارق**، وقسم كلاً من اللازم والمفارق إلى **خاصة وعرض عام**، فيكون الخارج عن الماهية **أربعة أقسام**: لازم، ومفارق، وخاصة، وعرض عام، مما دعا **الرازي** إلى القول بأن أقسام الكلي تبعاً لتقسيم القزويني، هي **سبعة** وليست **خمسة** كما يقول.

ونحن نرى أن الكليات **خمس**. **ثلاث منها جوهرية**، هي: الجنس ـ النوع ـ الفصل. **وإثنتان منها عرضيتان**، هما: الخاصة ـ العرض العام. وكل من الخاصة والعرض العام ينقسم إلى قسمين: لازم ومفارق، وهذا هو مراد القزويني.

* * *

الفصل الثالث: مباحث الكلي والجزئي:

وهي **خمسة** مباحث، **ثلاث** في الكلي، **واثنان** في الجزئي.

المبحث الأول: وجود الكلي وعدمه:

قلنا إن اللفظ الكلي هو الذي يحمل أو يصدق مفهومه على كثيرين؛ أو هو المفهوم الذي لا يمتنع صدقه على أكثر من واحد ولو بالفرض.

واللفظ الكلي مفهوم عقلي لا دخل فيه لوجوده أو عدم وجوده في الخارج. فهو:

1 ـ قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لا لاقتضاء مفهوم اللفظ ذلك، بل لأن النظر

العقلي يحتمل امتناع وجوده، كامتناع وجود شريك لله تعالى.

2 ـ قد يكون ممكن الوجود في الخارج ولكنه لا يوجد فعلاً، كالغول، والعنقاء.

3 ـ قد يكون الموجود منه واحداً فقط مع عدم وجود غيره، كالله تعالى.

4 ـ قد يكون الموجود منه واحداً فقط مع إمكانية وجود غيره، كالشمس، والقمر.

5 ـ قد يكون الموجود منه كثيراً، ولكنه محدود أو محصور، كالكواكب السبعة السيارة، وأنواع الحيوان، وعدد الرسل.

6 ـ قد يكون الموجود منه كثيراً غير متناه، كأفراد الحيوان بمختلف أنواعه، والنفوس الناطقة المجردة عن الأبدان بحسب بعض الفلاسفة الذين يقولون بالتقمص أو بقدم العالم.

وباختصار، يمكن القول: إن اللفظ الكلي:

1 ـ إما أن يكون معدوم الوجود في الخارج، وهو بذلك قسمان: أ ـ ممتنع الوجود. ب ـ ممكن الوجود.

2 ـ وإما أن يكون موجوداً في الخارج غير متعدد الأفراد، وهو أيضاً قسمان: أ ـ الموجود منه واحد فقط مع عدم وجود غيره. ب ـ الموجود منه واحد فقط مع إمكانية وجود غيره.

3 ـ وإما أن يكون موجوداً متعدد الأفراد، وهو كذلك قسمان: أ ـ الموجود منه محصور أو متناه. ب ـ الموجود منه كثير وغير متناه.

المبحث الثاني: الكلي والأُمور الذهنية المتعلقة به:

الكلي، كالإنسان، والحيوان، يستثير في الذهن عند ذكره، ثلاثة أُمور:

الأوّل: الإنسان أو الحيوان من حيث هو هو نفسه كإنسان أو كحيوان.

الثاني: كونه كلياً.

الثالث: المركب منهما، أي من الإنسان أو الحيوان، والكلي كمفهوم.

والأول: يسمى: **كلياً طبيعياً**، لأن الإنسان الفرد أو الحيوان الفرد موجود في الطبيعة أو في الخارج المحسوس، والإنسان أو الحيوان جزء من هذا الإنسان الفرد أو الحيوان الفرد الموجود فعلاً، وجزء الموجود في الخارج موجود؛ فالإنسان أو الحيوان موجود، وهو الكلي الطبيعي.

والثاني: يسمى: **كلياً منطقياً**، لأن المنطقي يبحث عنه بصورة عامة دون إشارة إلى

مادة مخصوصة، ويسوق عليه أحكاماً ليبتني عليها أحكاماً عامة شاملة لجميع ما يصدق عليه مفهوم الكلي.

والثالث: يسمى: **كلياً عقلياً**، كونه موجود في العقل، لأن مفهوم الكلي أو تصوره هو ما يحمل على كثيرين ولا يمتنع صدقه على أكثر من واحد.

وإذا كان الكلي الطبيعي له وجود في الخارج، فإن الكليان الآخران: المنطقي والعقلي، حولهما خلاف، والنظر في ذلك، خارج عن المنطق.

وهكذا، إذا قلنا: إن الإنسان أو الحيوان نوع، فإنه يحصل في الذهن ثلاثة أمور: 1 ـ هو نوع طبيعي، 2 ـ هو نوع منطقي، 3 ـ هو نوع عقلي.

مع الملاحظة أن ثمة خلافاً شديداً بين الفلاسفة والمناطقة فيما إذا كان للماهيات أو الكليات العقلية والمنطقية وجود في الواقع المحسوس أو الخارج؟ وهناك ثلاثة آراء في هذا الصدد:

1 ـ رأي يقول إن كل ما هو عقلاني ومنطقي، له وجود في الخارج.

2 ـ رأي يقول إن كل ما هو واقعي وموجود في الخارج، له وجود في العقل والمنطق.

3 ـ رأي يقول إن الكلي له وجود في العقل فقط، في حين أن الجزئي له وجود في العقل والخارج معاً.

المبحث الثالث: النسب الأربع بين الكليين:

الكليان من حيث المعنى، بينهما نسب أربع:

1 ـ نسبة التساوي: أي أنهما متساويان في المعنى، إن كان كل منهما يصدق على كل ما يصدق عليه الآخر بالتمام، كلفظ **الإنسان**، ولفظ **الحيوان الناطق أو العاقل**. فكل إنسان حيوان ناطق أو عاقل وبالعكس..

وتسمى هذه النسبة أو العلاقة أيضاً، بعلاقة **الانطباق**.

2 ـ نسبة التباين: أي أنهما متباينان في المعنى، إن كان كل منهما لا يصدق على أي فرد مما يصدق عليه الآخر، كلفظ **الإنسان**، ولفظ **الطير**. فلا واحد من الإنسان طير وبالعكس.

وتسمى هذه النسبة أو العلاقة أيضاً، بعلاقة **الانفصال**.

3 ـ **نسبة العموم والخصوص**: إن كان أحدهما يصدق على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس، بمعنى أن أحدهما يشتمل على كل ما صدق الآخر من غير عكس، كلفظ **الإنسان**، ولفظ **الحيوان**. فلفظ الحيوان يشتمل على كل ما صدق الإنسان، في حين أن الإنسان لا يصدق إلا على بعض ما صدق الحيوان.

وتسمى هذه النسبة أو العلاقة كذلك، بعلاقة **الإشتمال** أو **التضمن**.

4 ـ **نسبة العموم والخصوص من وجه**: وذلك إن كان كل منهما يصدق على بعض ما يصدق عليه الآخر، كلفظ **السام**، ولفظ **الغاز**، ولفظ **العرب**، ولفظ **الأفارقة**. **فبعض السام غاز، وبعض الغاز سام. وبعض العرب أفارقة، وبعض الأفارقة عرب**.

وتسمى هذه النسبة أو العلاقة كذلك، بعلاقة **التقاطع**.

* * *

ونقيضا اللفظين الكليين المستاويين: متساويان: بمعنى أن كل واحد من نقيضي المتساويين يصدق على كل ما يصدق عليه نقيض الآخر، وإلا لكذب أحد النقيضين على بعض ما صدق عليه نقيض الآخر؛ لكن ما يكذب عليه أحد النقيضين يصدق عليه نفسه، وإلا لكذب النقيضان معاً، فيصدق أحد المتساويين على بعض ما يصدق عليه نقيض الآخر، وهو يستلزم صدق أحد المتساويين بدون الآخر، وهذا خلف.

أي: إذا كان الإنسان يساوي الحيوان الناطق أو العاقل.
كل إنسان حيوان ناطق أو عاقل.
فإن: لا إنسان يساوي لا حيوان ناطق أو عاقل.
كل لا إنسان لا حيوان ناطق أو عاقل.

وبعبارة أُخرى، يجب أن يصدق قولنا:

كل لا إنسان لا ناطق أو لا عاقل.
وكل لا ناطق أو لا عاقل لا إنسان.
وإلاَّ لكان: بعض اللاإنسان ليس لا ناطق أو لا عاقل.
فيكون: بعض اللاإنسان لا ناطق أو لا عاقل.
وبعض الناطق أو العاقل لا إنساناً.
وهذا محال.

ونقيضا اللفظين الكليين المتباينين: متباينان تبايناً جزئياً: لأنهما إن لم يصدقا معاً

على شيء ما، كالموجود والمعدوم، ونقيضاهما: اللاموجود واللامعدوم، كان بينهما تباين كلي. وإن صدقا معاً: كاللاإنسان واللاحيوان الصادقين على الجماد، كان بينهما تباين جزئي، لأن كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الآخر، فيصدق كل واحد من نقيضهما بدون نقيض الآخر؛ ولذا، فالتباين الجزئي لازم حتماً لا محالة.

* * *

المبحث الرابع: اللفظ الجزئي وأقسامه:

اللفظ الجزئي قسمان:

1 ـ **جزئي حقيقي**: وهو المفهوم الذي يمتنع صدقه على أكثر من واحد ولو بالفرض، كأسماء الأعلام، والمدن، والبلاد، مثل: عمرو، مكة، لبنان... الخ.

2 ـ **جزئي إضافي**: وهو المفهوم المضاف إلى ما هو أعمّ منه من حيث المفهوم أو الماصدق (لفظ كلي). وهو يُقال على كل أخص تحت شيء أعم، كلفظ عمرو، فهو جزئي حقيقي في ذاته، وجزئي إضافي خاص بالنسبة إلى الحيوان (لفظ كلي عام).

والجزئي الإضافي أعم من الجزئي الحقيقي، لأن كل لفظ جزئي حقيقي هو لفظ جزئي إضافي دون العكس، ولجواز أن يكون الجزئي الإضافي لفظاً كلياً كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان، وامتناع كون الجزئي الحقيقي لفظاً كلياً.

المبحث الخامس: النوع وأقسامه ومراتبه، والأجناس ومراتبها، والنسبة بين أقسام النوع:

أ ـ النوع وأقسامه ومراتبه: النوع قسمان:

1 ـ **نوع حقيقي**: وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو، كالإنسان الذي يُقال على جميع أفراد الإنسان. وهو أحد الكليات الخمسة التي سبق الكلام عليها.

2 ـ **نوع إضافي**: وهو المقول على كل ماهية يُقال عليها وعلى غيرها: **الجنس**، في جواب ما هو، قولاً أولياً بلا واسطة. أي هو المقول على ماهية مشتركة مع غيرها من الماهيات بالجنس في جواب ما هو قولاً بلا واسطة، **كالإنسان** بالنسبة إلى **الحيوان**. فالإنسان ماهية يُقال عليها وعلى غيرها كالحصان، والعقرب مثلاً: **الجنس**، وهو الحيوان، في جواب ما هو، بحيث إذا قلنا ما الإنسان والحصان والعقرب؟ فالجواب هو: حيوان. فالجنس والنوع المندرج تحته متضايفان كتضايف الأب والابن.

* * *

والنوع الإضافي له مراتب أربع:

1 ـ **النوع العالي**: وهو أعم الأنواع جميعاً الذي لا يعلوه نوع آخر، كالجسم المطلق الذي هو أعم من الجسم النامي، والحيوان، والإنسان.

2 ـ **النوع السافل أو نوع الأنواع**: وهو أخص الأنواع جميعاً الذي ليس تحته نوع آخر، كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان، والجسم النامي، والجسم المطلق.

3 ـ **النوع المتوسط**: وهو أخص من النوع العالي وأعمّ من النوع السافل، **كالحيوان**، الذي هو أخص من الجسم النامي وأعم من الإنسان؛ **وكالجسم النامي** الذي هو أخص من الجسم المطلق وأعم من الحيوان.

4 ـ **النوع المفرد**: وهو مباين لسائر الأنواع، لأنه لا يوجد له مثال في الوجود، ويمكن التمثيل عليه، بأنه: كالعقل وما تحته من العقول العشرة المتفقة الحقيقة، إذا اعتبرنا أن الجوهر جنس له.

أما النوع الحقيقي فلا مراتب له، لأنه يستحيل ترتيب الأنواع الحقيقية بعضها فوق بعض، وإلاً لكان أو أصبح النوع الحقيقي جنساً، وهذا محال؛ في حين أن الأنواع الإضافية تقبل الترتيب، كالإنسان الذي هو نوع إضافي للحيوان، الذي هو بدوره نوع إضافي للجسم النامي، الذي هو بدوره نوع إضافي للجسم المطلق، الذي هو بدوره نوع للجوهر.

ب ـ مراتب الأجناس:

وكما أن الأنواع الإضافية تترتب فيما بينها تنازلياً ولها أربع مراتب، كذلك الأجناس أيضاً تترتب فيما بينها تصاعدياً، ولها **أربع** مراتب، هي:

1 ـ **الجنس العالي أو جنس الأجناس**: وهو الذي لا يعلوه جنس آخر فوقه لأنه أعم الأجناس وفوقها جميعاً، كالجوهر.

2 ـ **الجنس السافل**: وهو أخص الأجناس جميعاً لأنه لا جنس آخر تحته، كالحيوان.

3 ـ **الجنس المتوسط**: وهو جنس أعم من الجنس السافل وأخص من الجنس العالي، كالجسم النامي، أو الجسم المطلق، الذي هو أخص من الجوهر، وأعم من الحيوان.

4 ـ **الجنس المفرد**: وهو مباين لجميع الأجناس، ومثاله: العقل وما تحته من أنواع العقول العشرة المختلفة الحقيقة، إن لم نعتبر أن الجوهر جنس له.

ج ـ النسبة بين النوعين الإضافي والحقيقي:

النوع الإضافي والنوع الحقيقي كل منهما له وجود بدون الآخر. فالنوع الإضافي موجود بدون الحقيقي كما في الأنواع المتوسطة التي هي أنواع إضافية وليست حقيقية، لأنها أجناس. أما الأنواع الحقيقية الموجودة بدون الأنواع الإضافية فهي قائمة في الحقائق البسيطة، كالعقل، والنفس، والنقطة... الخ. ولذا، فليس بين النوع الإضافي والحقيقي عموم وخصوص مطلقاً، بل إن كلاً منهما أعم من الآخر من وجه، وذلك لأنه قد ثبت وجود كل منهما بدون الآخر، ولصدقهما كذلك على النوع السافل، كونه نوع حقيقي من حيث إنه مقول على أفراد متفقة الحقيقة، ولأنه أيضاً ـ أي النوع السافل ـ نوع إضافي من حيث إنه مقول على النوع الحقيقي وعلى غيره: الجنس، في جواب ما هو؟.

مع الملاحظة أن تراتبية الأجناس والأنواع من حيث تداخل الأنواع تحت الأجناس، وتضمن الأجناس للأنواع، هي ما تسمى بـ : **شجرة فرفوريوس**.

* * *

والمقول في جواب ما هو، هو الدال على ماهية الشيء المسؤول عنه بالتمام أو **بالمطابقة**. فلو تساءلنا عن ماهية الإنسان أو عن ما هو الإنسان، فالجواب: إنه حيوان ناطق. وهذا الجواب يدل على ماهية الإنسان كلاً وجزءاً مطابقة (مطابقة اللفظ على تمام معناه). ولذا، فإن جزء المقول في جواب ما هو إن كان مذكوراً فيه ـ أي في الجواب ـ بلفظ يدل عليه **مطابقة**، فإنه يسمى: **واقعاً في طريق ما هو**،كالحيوان، أو الناطق، بالنسبة إلى الحيوان الناطق في جواب ما هو الإنسان. فإن معنى الحيوان جزء مجموع معنى الحيوان الناطق المقول في جواب ما هو الإنسان، وهو مذكور صراحة بلفظ الحيوان الدال عليه مطابقة. وقد سمي: **واقعاً في طريق ما هو**، لأن المقول في جواب ما هو، هو طريق ما هو، وهو، أي الجزء واقع فيه.

أما إذا كان جزء المقول في جواب ما هو، مذكوراً **بالتضمن**، بلفظ يدل على ذلك، فإنه يسمى: **داخلاً في جواب ما هو**، كمفهوم الجسم النامي، أو الحساس، أو المتحرك بالإرادة، أو الضحاك، ... الخ، الذي هو جزء معنى الحيوان الناطق المقول في جواب ما هو، وهو مذكور فيه بلفظ الحيوان الدال عليه بالتضمن. وبمعنى آخر، إن قولنا: إن الإنسان: حيوان ناطق، يدل تضمناً في لفظ الحيوان، على الجسم النامي، أو الحساس، أو المتحرك بالإرادة، أو الضحاك، الذي هو جزء معنى الحيوان.

مع الملاحظة أن الدلالة الالتزامية أو اللزومية لا محل لها في جواب ما هو، أي أنه لا يذكر لفظ إصطلاحي يدل التزاماً على الماهية المسؤول عنها كلاً أو جزءاً، ولا يجوز ذلك، لجواز انتقال الذهن من دال عن الجزء بالإلتزام إلى لازم آخر له. . وهلم جرا. . فيفوت المقصود على الفهم.

* * *

والفصل له نسبتان: 1 ـ نسبة إلى النوع، 2 ـ نسبة إلى الجنس، أي جنس النوع. أما نسبته **إلى النوع** فهو أنه مقوم له: أي داخل في قوامه وماهيته وجزء له، كالناطق بالنسبة إلى الحيوان الذي يميزه من عداه.

وأما نسبته **إلى الجنس** فهو أنه مقسم له، بمعنى أنه محصل قسم له لا محصل قسمين، لجواز تركيبه من أمرين متساويين أو أكثر. فالناطق بالنسبة إلى الحيوان هو حيوان ناطق حاصل بانضمام النطق إليه، وهو قسم من الحيوان الذي هو جزؤه المشترك الذي يكون أيضاً جزءاً لماهيات أُخرى.

ولذا، يجوز أن يكون **للجنس العالي** فصل يقومه، لجواز تركيبه من أمرين متساويين أو أكثر يساويانه ويميزانه عن مشاركاته في الوجود. كما أنه يجب أن يكون له ـ أي للجنس العالي ـ فصل يقسمه، لوجوب أن يكون تحته أنواع. وفصول الأنواع بالقياس إلى الجنس مقسمات له.

والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه، ويمتنع أن يكون له فصل يقسمه. أما أنه يجب أن يكون له فصل يقومه فلوجوب أن يكون فوقه جنس، وما له جنس لا بد أن يكون له فصل يميزه من مشاركاته في ذلك الجنس. وأما أنه يمتنع أن يكون له فصل يقسمه فلامتناع أن يكون تحته أنواع، لأنه نوع سافل، وإلاّ كان نوعاً متوسطاً وكان له فصل يقسمه، لأن المتوسطات سواء كانت أجناساً أو أنواعاً يجب أن يكون لها **فصول مقومات**، لأن فوقها أجناساً أو أنواعاً. كما يجب أن يكون لها ـ أي للمتوسطات ـ **فصول مقسمات**، لأن تحتها أنواعاً. وهكذا، فكل فصل يقوم الجنس العالي أو النوع العالي يقوم الجنس السافل أو النوع السافل، لأن العالي سواء كان جنساً أو نوعاً مقوم للسافل جنساً أو نوعاً. ومقوم المقوم مقوم من غير عكس كلي، أي أنه ليس كل مقوم للسافل مقوم للعالي، لأنه من الثابت أن جميع مقومات العالي هي في الوقت نفسه مقومات للسافل، ولو كانت جميع مقومات السافل هي في الوقت نفسه مقومات العالي لما كان ثمة فرق بين السافل والعالي.

أما أن كل فصل مقوم للعالي مقوم للسافل من غير عكس كلي، فلأن بعض مقوم الجنس أو النوع السافل هو في الوقت نفسه مقوم للجنس أو النوع العالي. وكل فصل يقسم الجنس السافل فهو يقسم الجنس العالي كذلك، من غير عكس كلي، بل جزئي؛ لأن معنى تقسيم السافل تحصيله في نوع، وكل ما يحصل السافل في نوع يحصل العالي فيه، فيكون العالي حاصلاً أيضاً في ذلك النوع. وعدم الإنعكاس الكلي ناتج عن أنه ليس كل فصل مقسم للعالي مقسم للسافل، لأن فصل السافل مقسم للعالي، وهو لا يقسم السافل بل يقومه، فإن بعض مقسم العالي هو في الوقت نفسه مقسم للسافل.

وباختصار، الفصل إما قريب وإما بعيد، وإما مقوم وإما مقسم. فو **قريب** بالنسبة إلى نوعه المساوي له، كالناطق بالنسبة إلى الإنسان. وهو **بعيد** بالنسبة إلى النوع الذي تحت نوعه، كالحساس بالنسبة إلى الإنسان. وكل نوع إضافي لا بد له من فصل يؤلف جزءاً من ماهيته ويقومها ويميزها عن الأنواع الأُخرى؛ وكل جنس، لا بد له من فصل يقسمه إلى قسمين يشكل أحدهما نوع ذلك الفصل، كالحساس المقوم للحيوان، والمقسم للجسم النامي إلى حيوان وغير حيوان، فيقال: الجسم النامي حساس وغير حساس.

* * *

الفصل الرابع: التعريفات:

المعرِّف للشيء أو القول الشارح هو الذي يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء على حقيقته بالتمام وتميزه عن كل ما عداه.

مثال على ذلك:

الإنسان: حيوان ناطق أو عاقل.

ولا يجوز أن يكون المعرِّف أو القول الشارح عين أو نفس المعرَّف، وإلاً لزم أن يكون المعرَّف معلوماً إبتداء قبل أن يكون معلوماً، والشيء لا يعلم قبل نفسه، فيتعين أن يكون المعرِّف غير المعرَّف.

مثال على ذلك:

تعريف الحركة بالإنتقال.

تعريف الإنسان بالبشر.

والتعريف لا يخلو من كونه واحداً من أربعة أوجه:

1 ـ إما أن يكون أعم من المعرف.

2 ـ إما أن يكون أخص من المعرف.

3 ـ إما أن يكون مبايناً للمعرف.

4 ـ إما أن يكون مساوياً للمعرف.

1 ـ **التعريف الأعم**: وهو تعريف قاصر عن إفادتنا بدقة عن المعرف، كونه الغاية من التعريف إعطاء تصور عن حقيقة الشيء أو تمييزه من غيره من الأشياء، والأعم من الشيء لا يفيدنا بأي شيء منهما لأنه تعريف غير مانع.

مثال على ذلك:

الإنسان: حيوان يمشي على رجلين، أو يبصر بعينين.

2 ـ **التعريف الأخص**: وهو تعريف أخفى على العقل من الأعم، كون الخاص أقل وجوداً في العقل من العام، ولأن وجود الخاص في العقل يستلزم وجود العام فيه من غير عكس؛ وما هو أقل وجوداً في العقل يكون أخفى عند العقل؛ والقول الشارح لا بد وأن يكون أوضح من المعرَّف، بمعنى أنه تعريف غير جامع.

مثال على ذلك:

الإنسان: حيوان كاتب، إذ ليس كل إنسان بكاتب.

3 ـ **التعريف المباين**: وهو تعريف بعيد جداً عن المعرف لأنه لا يفيدنا بأي تصور عنه، كون المتباينين لا يصح حمل أحدهما على الآخر، كالذكر والأنثى، والليل والنهار.

4 ـ **التعريف المساوي**: وهو التعريف الجامع المانع المساوي للمعرف تماماً في العموم والخصوص بحيث يتساويان في الماصدق، كالإنسان والحيوان الناطق أو العاقل.

مع الملاحظة أن كلام **القزويني** على التعريف لا يخلو من غموض وينقصه الوضوح.

«المعرف للشي هو الذي يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء وامتيازه عن كل ما عداه، وهو لا يجوز أن يكون نفس الماهية لأن المعرف معلوم قبل المعرف، والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا أعم لقصوره عن إفادة التعريف، ولا يكون نفس الماهية لأن المعرف معلوم قبل المعرف، والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا أعم لقصوره عن إفادة التعريف، ولا أخص لكونه أخفى، فهو مساوٍ لها في العموم والخصوص»[1].

---

(1) ص 78.

والمعرّف للشيء الذي غايته إما التمييز بين الأشياء أو إفادتنا بكنهها وحقيقتها، إما أن يكون بـ : **الحد**، وإما أن يكون بـ : **الرسم**. والتعريف بالحد أو بالرسم، إما أن يكون تاماً، وإما أن يكون ناقصاً.

1 ـ التعريف بالحد: وهو قسمان:

أ ـ التعريف بالحد التام: وهو يكون بذكر الجنس القريب والفصل القريب. وهو يسمى: **حدّاً**، لأن معنى الحدّ في اللغة هو المنع؛ وبما أنه يشتمل على ذكر الخصائص الذاتية للشيء التي تميزه من غيره، فإنه يمنع من دخول سائر الأشياء فيه. ويسمى: **تاماً**، لأنه يذكر جميع ذاتيات الشيء المعرف بتمامها.

مثال على ذلك:

الإنسان: حيوان (جنس قريب) ناطق أو عاقل (فصل قريب).

والحد التام يساوي المعرّف بالتمام، كالمترادفين.

ب ـ التعريف بالحد الناقص: وهو يكون بذكر الفصل القريب وحده، أو الجنس البعيد والفصل القريب. وهو يسمى: ناقصاً، لعدم اشتماله على بعض الخصائص الذاتية للشيء المعرف أو لخلوه من بعض أجزاء الحد التام.

مثال على ذلك:

الإنسان: هو الناطق. أو: جسم (جنس بعيد) ناطق.

والحد الناقص لا يساوي المعرّف في المفهوم كالمترادفين، وإنما يساويه في الماصدق، وهو يميزه من غيره من الأشياء تمييزاً ذاتياً.

مع الملاحظة، أن **المتكلمين** ينكرون على المناطقة الأرسطاليسيين إمكانية التعريف بالحدّ، أي التعريف بالجنس أو الماهية والفصل. كما أن **السهروردي**، أبو الفتوح يحيى بن حبش (1153 ـ 1191م) يرى أن المناطقة المشائين يقررون أمرين:

الأول: إن التعريف يكون من الصفات الذاتية: أي الجنس والفصل.

الثاني: إن المجهول لا يمكن التوصل إليه إلاّ من خلال المعلوم.

وهو يقول: إن الفصل كناية عن الصفات الكلية التي يتميز بها أفراد حقيقة واحدة عن أفراد حقيقة أُخرى من الحقائق التي تشترك معها في جنس واحد. وبذلك، يكون الفصل هو الصفة الذاتية الخاصة أو بالأحرى الذاتي الخاص بمحدود ما، فإذا وجد هذا

الذاتي الخاص في غير المحدود لم يكن خاصاً، في حين أنه اعتبر خاصاً بالمحدود، كما اعتبر غير محسوس، ومجهولاً مع الشيء أو المحدود؛ وإذا كان الأمر كذلك، فلا يمكن التعريف به لوجوب تقدم العلم بالمعرف على العلم بالمعرف. وباختصار، يرفض السهروردي الصفات الذاتية (الذاتيات) وإمكانية التعريف بها، لأن الصفات الذاتية لكثير من الأشياء مجهولة لنا، مما يلزم من ذلك، أن التعريف القائم على الجنس والفصل غير ممكن، إما لعدم معرفة جميع ذاتيات المعرف، وإما لصعوبة تمييز الأجناس والفصول من اللوازم العامة والخاصة للمحدود أو المعرف من قبل المعرف؛ علماً أن **أرسطو** نفسه يعترف بصعوبة التعريف بالحد، كما يعترف بذلك أتباعه من المناطقة الذين عدلوا عنه إلى التعريف بالرسم القائم على الخاصة (صفة عرضية).

2 ـ التعريف بالرسم: وهو قسمان:

أ ـ التعريف بالرسم التام: وهو يكون بذكر الجنس القريب والخاصة. ويسمى رسماً، لأنه تعريف بالخارج اللازم الذي هو أثر من آثار الشيء، فيكون تعريفاً بالأثر، على غرار رسم الدار أثرها. ويسمى: تاماً، من حيث إنه يذكر فيه الجنس القريب كالحد التام، مع صفة خاصة عرضية للشيء.

مثال على ذلك:

الإنسان: حيوان (جنس قريب) ضاحك، أو مدخن، أو كاتب (خاصة).

ب ـ التعريف بالرسم الناقص: وهو يكون بذكر الخاصة وحدها، أو بذكر الخاصة والجنس البعيد. وهو يسمى: **ناقصاً**، لخلوه من بعض أجزاء الرسم التام.

مثال على ذلك: .

الإنسان: هو الضاحك، أو المدخن، أو الكاتب (خاصة).

أو

الإنسان: هو: جسم (جنس بعيد) ضاحك، أو مدخن، أو كاتب (خاصة).

والتعريف بالرسم على نوعيه، يميز المعرَّف عن غيره من الأشياء تمييزاً عرضياً لا ذاتياً كما هو الحال بالنسبة إلى الحد الناقص.

وباختصار، التعريف إما أن يكون **بالحدّ**، أي بذكر الخصائص الجوهرية أو الذاتية للشيء المعرف (الذاتيات) التي تميزه من غيره من الأشياء؛ وإما أن يكون **بالرسم**، أي بذكر بعض الخصائص الذاتية وغير الذاتية للشيء المعرف.

* * *

لذا، يجب الاحتراز من كل تعريف غير منطقي، أي كل تعريف لا تتوافر فيه شروط التعريف المنطقي. والاختلال الحاصل في التعريف قد يكون **معنوياً**، وقد يكون **لفظياً**.

أ ـ أغاليط التعريف المعنوية، وهي كثيرة، منها: .

1 ـ تعريف الشيء بنفسه أو بما يساويه في المعرفة والجهالة:

مثال على ذلك:

ـ الماء	هو الماء.
ـ الحركة	ما ليست بسكون.
ـ الزوج	ما ليس بفرد.

2 ـ تعريف الشيء بما لا يعرف إلاّ به: أي بما يتوقف معرفته وفهمه على معرفة المعرَّف ابتداء، (دور صريح أو دور مضمر).

مثال على ذلك:

ـ النفس الإنسانية	هي مجموعة القوى النفسية؛ والقوى النفسية هي مجموع النفس الإنسانية.
ـ الشمس	كوكب يرى في النهار؛ والنهار زمان يرى فيه الشمس (دور صريح).
ـ الاثنان	زوج أول.
والزوج	هو المنقسم بمتساويين.
والمتساويان	هما الشيئان اللذان يطابق أحدهما الآخر.
والشيئان	هما الإثنان.
نتيجة: الإثنان	هما الاثنان (دور مضمر بمراتب).
ـ الكيفية	هي التي بها تقع المشابهة.
والمشابهة	اتفاق في الكيفية.
نتيجة: الكيفية	هي الكيفية. (دور مضمر بمرتبة واحدة).

ب ـ أغاليط التعريف اللفظية: ومنها:

1 ـ استعمال ألفاظ غريبة غير مألوفة على السمع والفهم.

مثال على ذلك:

النار أسطقس الاسطقسات[1].

2 ـ استعمال ألفاظ مجازية أغمض على الفهم من المعرَّف بالنسبة إلى السامع.

مثال على ذلك:

ـ الجمل   سفينة الصحراء.

ـ الأسد   ملك الغاب.

3 ـ استعمال ألفاظ مشتركة في اللفظ دون المعنى.

مثال على ذلك:

المولى: السيد والمسود.

العين: حاسة الإبصار، ومكان الماء، والجاسوس... الخ.

* * *

المقالة الثانية: القضايا وأحكامها:

وهي كناية عن **مقدمة، وثلاثة فصول.**

المقدمة: وهي تبحث في تعريف القضية وأقسامها الأولية.

فالقضية: قول [القول هو اللفظ المركب في القضية الملفوظة، أو المفهوم العقلي المركب في القضية المعقولة] يفيد معنى الحكم، ويحتمل الصدق أو الكذب، ما عدا الأقوال الإنشائية: من أمر، ونهي، واستفهام، وتعجب، وقسم، وندم، ومدح، وذم، التي لا تحتمل الصدق والكذب، وتخرج من دائرة القضايا المنطقية التي يهتم المنطق بالبحث فيها.

وهي قسمان: **1 ـ حملية، 2 ـ شرطية.** (تقسيم أولي).

وكل واحدة منهما تنقسم إلى أقسام ثانية. **فالحملية** تنقسم إلى ضرورية، ومطلقة، وممكنة... الخ. **والشرطية** تنقسم إلى متصلة، ومنفصلة، ولزومية، واتفاقية... الخ..

---

(1) الأسطقس: العنصر. والاسطقسات الأربعة: العناصر الأربعة التي تتركب منها الموجودات، وهي: الماء ـ الهواء ـ النار ـ التراب.

والحملية ـ إذا ما حذفت منها الرابطة الحكمية: هو، هي، ليس... الخ ـ هي التي ينحل طرفاها إلى **مفردين**: **أحدهما**، يسمى: **الموضوع** أو المحكوم عليه. **والثاني**، يسمى: **المحمول** أو المحكوم به. وهي **موجبة**، إن حكم فيها بأن أحدهما هو الآخر أو بعضه؛ **وسالبة**، إن حكم فيها بأن أحدهما ليس هو الآخر أو بعضه.

مثال على ذلك:

سقراط	هو فيلسوف.
الفرزدق	ليس بعالم.

والشرطية هي التي لا ينحل طرفاها إلى مفردين على غرار الحملية.

مثال على ذلك:

إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

فنحن لو حذفنا أدوات الربط أو الإتصال: إن، والفاء، فإنه يبقى: الشمس طالعة، النهار موجود، وهما ليسا بمفردين بل مركبين.

وهي قسمان: 1 ـ متصلة، 2 ـ منفصلة.

1 ـ المتصلـة:

وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أُخرى، أي هي التي يحكم فيها بصدق أحد طرفيها أو لا صدقه على تقدير صدق الطرف الآخر فيها. فإن كان الحكم فيها بصدق طرف على تقدير صدق طرف آخر، فهي: **متصلة موجبة**؛ وإن كان الحكم فيها بسلب صدق طرف على تقدير صدق طرف آخر، فهي: **متصلة سالبة**.

مثال على ذلك:

ـ إن كان هذا الجسم الذي يرى إنساناً	فهو حيوان	(متصلة موجبة).
ـ إن كانت الشمس طالعة	فالنهار موجود	(متصلة موجبة).
ـ ليس البتة إن كان هذا الجسم إنساناً	فهو جماد	(متصلة سالبة).
ـ ليس أبداً إن كان الطالب مجتهداً	كان ناجحاً	(متصلة سالبة).

والمتصلة الموجبة أو السالبة إما أن تكون كلية وإما أن تكون جزئية.

2 ـ المنفصلة:

وهي التي يحكم بالتنافي بين طرفيها في الصدق والكذب معاً، بمعنى أنهما لا يصدقان ولا يكذبان معاً؛ أو التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها في الصدق فقط، بمعنى أنهما لا يصدقان معاً ولكنهما قد يكذبان معاً؛ أو التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها في الكذب فقط، بمعنى أنها لا يكذبان معاً، وقد يصدقان معاً؛ أو التي يحكم بنفي التنافي أو سلبه في الصدق والكذب معاً بين طرفيها.

فإن حكم بالتنافي التام في الصدق والكذب بين طرفيها، فهي تسمى: **منفصلة حقيقية**.

مثال على ذلك:

هذا العدد إما أن يكون زوجاً أو فرداً.

هذا الجسم إما أن يكون جماداً أو حيواناً.

وإن حكم بالتنافي في الصدق فقط بين طرفيها، فهي تسمى: **مانعة الجمع**، التي قد يكذب طرفاها معاً.

مثال على ذلك:

إما أن يكون هذا الجسم جماداً أو نباتاً.

فالجسم قد يكون لا جماداً ولا نباتاً وإنما إنساناً أو حيواناً.

وإن حكم بالتنافي في الكذب فقط بين طرفيها، فهي تسمى: **مانعة الخلو**، التي قد يصدق طرفاها معاً.

مثال على ذلك:

إما أن يكون هذا الجسم لا جماداً أو لا حيواناً.

فالجسم قد يكون لا جماداً ولا حيواناً، بل نباتاً، وإلا لكان الجسم جماداً وحيواناً في الوقت نفسه، وهذا محال.

وإن حكم بسلب التنافي في الصدق والكذب معاً بين طرفيها، فهي تسمى: **سالبة حقيقية**.

مثال على ذلك:

ليس البتة إما أن يكون خالد كاتباً أو شاعراً.

إذ يجوز أن يكون خالد كاتباً وشاعراً معاً، ويجوز ألا يكون لا كاتباً ولا شاعراً معاً.

الفصل الأول: القضية الحملية:

وفيه أربعة مباحث:

البحث الأول: أجزاء القضية الحملية وأقسامها.

تتألف القضية الحملية من **ثلاثة** أجزاء:

1 ـ الجزء المحكوم عليه بشيء ما، ويسمى: **الموضوع**.

2 ـ الجزء المحكوم به، ويسمى: **المحمول**، لحمله على شيء ما.

3 ـ نسبة تربط بين الموضوع والمحمول، وتسمى: نسبة حكمية.

واللفظ الدال على النسبة الحكمية، يسمى: **رابطة**. وهي **نوعان**:

أ ـ رابطة غير زمانية، إن كانت في قالب الاسم، مثل: هو، هي، هم.

ب ـ **رابطة زمانية**، إن كانت على صورة كلمة، مثل: كان، كانت، كانوا (أفعال ناقصة).

مثال على ذلك:

أرسطو هو منشىء علم المنطق.

سقراط كان فيلسوفاً.

والقضية المؤلفة من هذه الأجزاء الثلاثة: الموضوع، والمحمول، والرابطة، تسمى بـ : **القضية الثلاثية**. أما إذا حذفت الرابطة من القضية في بعض اللغات، أو لوضوح معناها في الذهن، فإنها تسمى عندئذ بـ : **القضية الثنائية**. (التقسيم الأول للقضية الحملية).

مثال على ذلك:

العادل محبوب.

الظالم ممقوت.

* * *

والنسبة الحكمية إن كان يصح فيها القول إن الموضوع محمول، فالنسبة تكون **ثبوتية**، والقضية تكون موجبة.

مثال على ذلك:

الإنسان حيوان.

وإن كانت النسبة الحكمية يصح فيها القول إن الموضوع ليس بمحمول، فالنسبة تكون **سلبية**، والقضية تكون سالبة. (التقسيم الثاني للقضية الحملية باعتبار النسبة الحكمية).

مثال على ذلك:

الإنسان ليس بجماد.

مع الإشارة إلى أن النسبة الحكمية بين الموضوع والمحمول لا تصح في القضايا الكاذبة سواء كانت موجبة أو سالبة.

مثال على ذلك:

الإنسان	جماد	(موجبة كاذبة).
الإنسان	ليس بحيوان	(سالبة كاذبة).

ومع الملاحظة إن القول: «الموضوع محمول»، يدعو إلى النظر، فبعض المناطقة، كأرسطو، مثلاً، يرى أن المحمول كناية عن صفة يتصف بها الموضوع (النظرة الكيفية للموضوع). والبعض الآخر يرى أن الموضوع هو أحد أفراد أو أجزاء المحمول (النظرة الكمية الرياضية للموضوع).

* * *

وموضوع الحملية إما أن يكون إسماً جزئياً أو إسماً كلياً (التقسيم الثالث للقضية الحملية باعتبار الموضوع).

أ ـ فإن كان اسماً **جزئياً**، سميت القضية بـ : القضية **الشخصية والمخصوصة**.

مثال على ذلك:

ـ عمرو	شاعر	(موجبة شخصية مخصوصة).
ـ عمرو	ليس بكاتب	(سالبة شخصية مخصوصة).
ـ بيروت	عاصمة لبنان	(موجبة مخصوصة).

وهي تسمى **شخصية**، لأن موضوعها شخص معين، وتسمى **مخصوصة**، لخصوص موضوعها.

ب ـ وإن كان اسماً كلياً، وعين فيها **عدد الأفراد** الذين يقع عليهم الحكم، سميت بـ: القضية **المحصورة والمسورة، وسمي اللفظ الدال عليها: سوراً**. وهي **أربعة أقسام**.

1 ـ كلية موجبة: وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول لكل أفراد الموضوع. وسورها: كل، جميع، كافة، عامة... الخ.

مثال على ذلك:

كل إنسان فان.

جميع الطلاب المجتهدين ناجحون.

2 ـ كلية سالبة: وهي التي يحكم فيها بسلب المحمول عن كل أفراد الموضوع. وسورها: لا، لا واحد من، كل... ليسوا،... الخ.

مثال على ذلك:

لا جماد حي.

كل العرب ليسوا بخلاء.

3 ـ جزئية موجبة: وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع. وسورها: بعض، واحد، أغلب، معظم، كثير، رب،... الخ.

مثال على ذلك:

كثير من الحيون يمشي على رجلين.

بعض الحيوان إنسان.

4 ـ جزئية سالبة: وهي التي يحكم فيها بسلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع. وسورها: ليس بعض، ليس كل، بعض... ليس،... الخ.

مثال على ذلك:

بعض الحيوان ليس بإنسان.

ليس كل معدن ذهباً.

مع الملاحظة أن **قطب الدين الرازي** في شرحه للشمسية، يرى أن السور: «**بعض ليس**» قد يذكر للإيجاب العدولي، كقولنا: بعض الحيوان ليس بإنسان.

ونحن لا نوافق الرازي على رأيه هذا، حتى لا نقع في إشكال أو توهم، حول طبيعة هذه القضية أو جنسها. ثم إننا لو سلمنا مع الرازي، بأن هذه القضية: جزئية

موجبة معدولة المحمول، فإن القضية الحاصلة منها عند نقض محمولها، وهي:

بعض الحيوان ليس غير إنسان.

ومن قواعد الإستدلال في نقض المحمول، تماثل القضية المنقوضة مع القضية الأصلية في كل من الموضوع والصدق، وهذا ليس بحاصل.

كما أننا لا نوافق **الجرجاني** في حاشيته على شرح الرازي، على قوله، إن السور: «ليس كل، يحتمل أن يكون سلباً كلياً، يقصد به سلب المحمول عن الموضوع»، ونرى رفعاً لكل إشكال وأبهام أن السور: «ليس كل»، هو سور جزئي سالب.

* * *

وإن لم يعيَّن عدد الأفراد (الماصدق) الذين يقع عليهم الحكم في القضية الحملية ولم يصحّ وصفها بالكلية أو الجزئية، فإنها تسمى بـ : **القضية الطبيعية العامة**، لأن الحكم فيها واقع على «نفس الطبيعة».

مثال على ذلك:

ـ الإنسان نوع.

ـ الحيوان جنس.

مع الملاحظة، أن **الجرجاني** صاحب الحاشية على شرح الرازي للشمسية، قد أحال على الرازي وغيره من المناطقة، المثال الآتي على القضية الطبيعية:

الإنسان حيوان ناطق.

ونحن نرى أن هذا المثال غير دقيق، والرازي لم يورده، وإنما أورد المثالين التاليين:

الحيوان جنس، والإنسان نوع..

أما إذا صح وصف القضية الحملية بالكلية أو الجزئية في حال عدم تعيين الماصدق الذي يقع عليه الحكم، فإنها تسمى بـ : **القضية المهملة**.

مثال على ذلك:

الزهر أبيض اللون.

الإنسان كاتب.

* * *

وهذه القضية **المهملة** هي في قوة القضية الجزئية، لأن بعض الزهر أبيض اللون وليس كله، وبعض الإنسان كاتب وليس كله؛ ولأنه متى صدقت المهملة صدقت الجزئية والعكس؛ بمعنى أنه إذا صدق قولنا: الزهر أبيض اللون، صدق قولنا: بعض الزهر أبيض اللون، وبالعكس، أي إذا صدق قولنا: بعض الزهر أبيض اللون، صدق قولنا: الزهر أبيض اللون.

* * *

البحث الثاني: تحقيق المحصورات الأربع:

القضايا التي يهتم المنطقي بها من دون غيرها، هي **المحصورات**: الكلية الموجبة، الكلية السالبة، الجزئية الموجبة، الجزئية السالبة، والعلاقات القائمة بين موضوعاتها ومحمولاتها، تارة بحسب الحقيقة أو النظر العقلي، وتارة بحسب الخارج أو الواقع (المفهوم والماصدق).

والقضية المحصورة ـ كما قلنا ـ تتألف من طرفين: **أحدهما، الموضوع** أو المحكوم عليه، ويمكن أن يشار إليه بحرف ج. **والثاني، المحمول** أو المحكوم به، ويمكن أن يشار إليه بحرف ب.

فقولنا: كل ج ـ ب، كل إنسان حيوان، لا يعني أن مفهوم ج هو مفهوم ب نفسه، وإلاَّ لكان ج و ب لفظين مترادفين، ولوجب الحمل بينهما في اللفظ وليس في المعنى؛ كما أنه لا يعني أن مفهوم ج هو ما يصدق عليه مفهوم ب وإلاَّ كانت القضية كل ج ـ ب قضية طبيعية؛ بل يعني أن كل ما يصدق عليه مفهوم ج من الأفراد يصدق عليه مفهوم ب أو يثبت له مفهوم ب. بمعنى أن كل **كلي**، سواء كان موضوعاً أو محمولاً، ج أو ب، له مفهوم وما صدق، والتالي، فإن لكل واحد من ج و ب مفهوم وما صدق عليه من الأفراد؛ وما يصدق عليه مفهوم ج من الأفراد فهو مفهوم ب.

والموضوع قد يكون **عين ماهية** أفراده من الماصدق، كما في قولنا: كل إنسان حيوان، فإن حقيقة الإنسان هي عين ماهية ما صدقه من الأفراد، مثل: خالد، وعمرو، وعادل... الخ.

وقد يكون **جزءاً** من ماهية أفراده من الماصدق، كما في قولنا: كل حيوان حساس، فإن الحكم فيه واقع على خالد وعمرو وعادل وغيرهم من الأفراد أيضاً، وحقيقة الحيوان جزء لها.

كما أنه ـ أي الموضوع ـ قد يكون **خارجاً** عن ماهية ما صدقه، كقولنا: كل ماش حيوان، فإن الحكم فيه كذلك على خالد وعمرو وعادل وغيرهم، ومفهوم الماشي خارج عن ماهياتهم.

لذا، فإن صدق وصف المحمول على ذات الموضوع قد يكون بالضرورة، أو بالإمكان، أو بالفعل، أو بالدوام. وإذا تقرر هذا، فإننا نقول: إن قولنا: كل ج ـ ب، يستعمل تارة بحسب **الحقيقة**، فيكون قولنا حقيقياً، والقضية حقيقية ممكنة الوجود، وهي تستعمل في العلوم، كالقضايا الهندسية والحسابية؛ وتارة يستعمل بحسب الخارج فيسمى **خارجياً**، أي خارجاً عن القوى المدركة، كالقضايا الطبيعية، مثل: الحركة، والسكون، والإضاءة، والإحراق.

ومعنى قولنا: 1 ـ إن كل ج ـ ب يستعمل تارة بحسب الحقيقة، هو أن كل ما لو وجد كان ج من الأفراد الممكنة، فهو بحيث لو وجد كان ب، أي: كل ما هو ملزوم ج هو ملزوم ب أيضاً، بمعنى أن الحكم في قولنا هذا، ليس بقاصر على ما له وجود في الخارج فقط، بل هو شامل لما يقدر وجوده أو يمكن وجوده، سواء كان موجوداً في الخارج أو معدوماً؛ فـ ج إن لم يكن له وجود، فالحكم فيه هو على أفراده المقدرة أو المحتملة أو الممكنة الوجود، كقولنا: كل حصان مجنح حيوان.

أما إذا كان موضوع الحكم موجوداً، فالحكم لا يقتصر فقط على أفراده الموجودين بل يشمل أيضاً أفراده المحتملة الوجود أو الممكنة الوجود أيضاً، كقولنا: كل إنسان حيوان.

2 ـ ومعنى قولنا: أن كل ج ـ ب يستعمل بحسب الخارج، أن كل ج في الخارج فهو ب في الخارج، والحكم فيه على الموجود في الخارج، سواء كان إتصافه بـ ج حال الحكم أو قبله أو بعده، وذلك لأن ما ليس له وجود في الخارج أصلاً منذ الأزل يستحيل أن يكون ب في الخارج، سواء كان حال الحكم أو قبله أو بعده؛ ويخطىء من يظن أن معنى قولنا: كل ج ـ ب، هو إتصاف ج بـ ب حال كونه موصوفاً بالجيمية، فالحكم في هذا القول، ليس على وصف ج حتى يجب تحققه في الخارج حال تحقق الحكم، بل الحكم على ذات ج، فلا يلزم الحكم إلاَّ وجوده. فقولنا: كل شاعر ضاحك، لا يعني أن من شروط كون ذات الشاعر موضوعاً أن يكون شاعراً في وقت كونه موصوفاً بالضحك، بل يكفي في ذلك، أن يكون موصوفاً بالشاعرية في وقت ما.

وباختصار، **إن القضايا الحقيقية** لا تستلزم وجود موضوعاتها في الخارج، بل

يجوز أن تكون موجودة في الخارج أو غير موجودة (معدومة). وإذا كانت موضوعاتها موجودة في الخارج، فإن الحكم فيها لا يكون مقتصراً على ما صدقها من الأفراد الخارجيين، بل يشملهم وغيرهم من الأفراد المقدرين أو الممكنين في الوجود.

أما القضايا الخارجية فإنها تستلزم وجود موضوعاتها في الخارج، لأن الحكم فيها مقتصر على ما صدقها من الأفراد الخارجيين، ولأن فرض ثبوت المحمول لها، يفرض إبتداء، وجود الموضوع.

وهكذا، فالموضوع إن لم يكن موجوداً فقد تصدق القضية بحسب الحقيقة دون الخارج، فإذا لم يوجد شيء من المربعات في الخارج مثلاً، فإنه يصح القول **بحسب الحقيقة**: كل مربع شكل، أي كل ما لو وجد كان مربعاً فهو بحيث لو وجد كان شكلاً، ولا يصح أو لا يصدق **بحسب الخارج**، لعدم وجود المربع في الخارج.

أما إذا كان الموضوع موجوداً، فقد يكون الحكم مقتصراً على ما صدقه من الأفراد الخارجيين، أو مشتملاً عليهم وعلى الأفراد المحتملين في الوجود.

1 ـ فإن كان الحكم مقتصراً على ما صدقه من الأفراد الخارجيين، كانت **الكلية الخارجية** صادقة، دون **الكلية الحقيقية**، كما لو انحصرت الأشكال في الخارج في المربع فقط، فيصدق: كل شكل مربع بحسب الخارج، ولا يصدق بحسب الحقيقة، أي لا يصدق: كل ما لو كان شكلاً، فهو بحيث لو وجد، كان مربعاً، وذلك لصدق قولنا: بعض ما لو وجد كان شكلاً فهو بحيث لو وجد كان ليس بمربع.

2 ـ وإن كان الحكم يتناول جميع الأفراد الخارجيين المحققين والمحتملين أو الممكنين، كانت الكليتان: الخارجية والحقيقية صادقتين معاً، كقولنا: كل إنسان حيوان.

* * *

مع الإشارة إلى أن مفهوم وحكم المحصورات الباقية: الكلية السالبة، والجزئية الموجبة، والجزئية السالبة، هو كمفهوم وحكم الكلية الموجبة وعلى غرارها من حيث الاعتبار بحسب الحقيقة المعتبرة في الموجبة الكلية بحسب الكل، معتبرة في الموجبة الجزئية بحسب البعض. والسالبة الكلية معناها رفع الإيجاب عن كل واحد واحد منها. والسالبة الجزئية معناها رفع الإيجاب عن بعض الآحاد منها. والفرق بين الجزئيتين الحقيقية والخارجية هو أن الحقيقية أعم مطلقاً من الخارجية، لأن الحكم بالإيجاب على بعض أفراد الخارجية هو إيجاب على بعض أفراد الحقيقية مطلقاً بدون العكس؛ وعلى

هذا، فإن السالبة الكلية الخارجية أعم من السالبة الكلية الحقيقية، لأن نقيض الأخص أعم من نقيض الأعم مطلقاً، وبين السالبتين الجزئيتين تباين جزئي ظاهر.

وكذلك مع **الملاحظة**، أن كلام **القزويني** على تحقيق الحصورات الأربع ينقصه الوضوح والتبسيط، ولم يجيء شرح **الرازي** له واضحاً كفاية. ونحن نوافق **الجرجاني** في حاشيته على الشرح، على تقسيمه القضايا إلى **ثلاثة أقسام**:

1 ـ **حقيقية**: يتناول الحكم فيها جميع الأفراد الخارجيين الموجودين فعلاً، والمقدرين أو الممكنين، كما هو الحال في القضايا العلمية، من هندسية، وحسابية... الخ.

2 ـ **خارجية**: يتناول الحكم فيها الأفراد الخارجيين الموجودين فعلاً، فقط، كما هو الحال في القضايا الطبيعية، من حركة، وسكون، وضوء، واحتراق.. الخ.

3 ـ **ذهنية**: يتناول الحكم فيها الأفراد الموجودين في الذهن فقط، كما هو الحال في قضايا المنطق، من تناقض، وتضاد... الخ.

بمعنى أن المعتبر في القضايا من حيث وجود الموضوع (**تقسيم خاص بالحملية باعتبار وجود الموضوع**) ثلاث:

1 ـ **القضية الحقيقية**: وهي التي يكون الحكم فيها على جميع أفراد الموضوع، عقلياً كان، أو خارجياً محققاً كان، أو مقدراً.

مثال على ذلك:

ـ كل إنسان   قابل للتعلم..

ـ كل إنسان   فان.

2 ـ **القضية الخارجية**: وهي التي يكون الحكم فيها خاصاً بالأفراد الخارجيين المحققين فعلاً من الموضوع.

مثال على ذلك:

كل جندي في الجيش   مدرب على حمل السلاح.

كل طالب في الجامعة   يحضر إلى الجامعة.

3 ـ **القضية الذهنية**: وهي التي يكون الحكم فيها خاصاً بالأفراد الموجودين في الذهن فقط.

مثال على ذلك:

ـ كل متناقضان   لا يصدقان معاً ولا يكذبان معاً.

ـ كل متضادان   لا يصدقان معاً وقد يكذبان معاً.

ـ كل واجب الوجود   ممكن الوجود.

* * *

البحث الثالث: العدول والتحصيل:

(تقسيم ثان خاص بالحملية من حيث تحصيل الموضوع والمحمول وعدولهما).

موضوع القضية الحملية أو محمولها إما أن يكون لفظاً محصلاً دالاً على **شيء موجود**، مثل: إنسان، خالد، حصان؛ أو دالاً على **صفة وجودية**، مثل: عادل، ظالم، شاعر؛ وإما أن يكون **لفظاً معدولاً**، أي داخلاً عليه حرف سلب على شكل يؤلف جزءاً من الموضوع أو المحمول أو كليهما معاً، مثل: لا عادل، غير ظالم، لا إنسان... الخ.

وعليه، فالقضية الحملية من حيث كون الموضوع أو المحمول لفظاً محصلاً أو معدولاً، تنقسم إلى **قسمين**: محصلة، **ومعدولة**.

1 ـ المحصلة: وهي التي يكون موضوعها ومحمولها لفظاً محصلاً، سواء كانت موجبة أو سالبة.

مثال على ذلك:

سقراط	فيلسوف	(موجبة محصلة).
أرسطو	ليس بشاعر	(سالبة محصلة).

2 ـ المعدولة: وهي التي يكون حرف السلب فيها جزءاً من الموضوع أو المحمول. فإن كان جزءاً من الموضوع، سميت بـ القضية **المعدولة الموضوع**. وإن كان جزءاً من المحمول، سميت بـ القضية **المعدولة المحمول**. وإن كان جزءاً منهما معاً، سميت بـ القضية **المعدولة الطرفين**، أي معدولة الموضوع والمحمول معاً.

مثال على ذلك:

ـ اللاجماد	حي	(قضية معدولة الموضوع).
ـ الجماد	لا حي	(قضية معدولة المحمول).
ـ اللاإنسان	لا عاقل	(قضية معدولة الطرفين).

والفرق بين القضية المحصلة السالبة والمعدولة، هو أن حرف السلب في القضية

المحصلة السالبة لا يؤلف جزءاً من الموضوع أو المحمول، في حين أنه يؤلف جزءاً من الموضوع أو المحمول في القضية المعدولة.

وتسمى القضية **معدولة**، لأن حروف السلب، إنما وضعت في الأصل للسلب والرفع، فإذا جعل حرف السلب كجزء من الموضوع أو المحمول، يثبت له شيء أو يسلب عنه شيء، فقد عدل به عن وظيفته الأصلية (موضوعه الأصلي) كحرف سالب، إلى غيره. وتسمى القضية الموجبة الخالية من السلب بـ : **المحصلة**. كما تسمى القضية السالبة المحصلة التي لا يؤلف حرف السلب فيها جزءاً من موضوعها أو محمولها بـ : **البسيطة**، لأن البسيط هو كل ما لا جزء له، وحرف السلب وإن كان موجوداً فيها إلاّ أنه ليس جزءاً من موضوعها أو من محمولها.

* * *

وقد يتوهم البعض أن كل قضية تتضمن حرف السلب تكون سالبة؛ وأن القضية المعدولة سواء كانت معدولة الموضوع، أو المحمول، أو الموضوع والمحمول معاً، هي قضية سالبة؛ والحق غير ذلك، فالقضية المعدولة المشتملة على حرف السلب قد تكون موجبة إذا كان حرف السلب يؤلف جزءاً من موضوعها أو محمولها أو من موضوعها ومحمولها معاً؛ وقد تكون (أي القضية المعدولة) سالبة إذا لم يكن حرف السلب يؤلف جزءاً من أي من طرفيها.

ولذا، فالذي يحدِّد إيجاب القضية أو سلبها ليس طرفاها: الموضوع والمحمول، وإنما النسبة الثبوتية أو السلبية فيها. بمعنى أنه متى كانت النسبة بين طرفي القضية هي الإيجاب، كانت القضية موجبة وإن اشتمل طرفاها على حرف السلب؛ ومتى كانت النسبة بين طرفيها هي السلب أو الرفع، كانت القضية سالبة وإن كان طرفاها وجوديين محصلين.

مثال على ذلك:

- كل لا عادل　　غير عالم　　(موجبة كلية معدولة الطرفين).
- لا واحد من الإنسان　　خالد　　(سالبة كلية محصلة الطرفين).

* * *

وقد يلتبس على البعض التمييز بين السالبة البسيطة المحصلة والموجبة المعدولة المحمول، من حيث إن حرف السلب الموجود في كل منهما واحد، كقولنا: .

خالد هو ليس بشاعر **أو** خالد هو لا شاعر.

فلا يعلم للوهلة الأُولى إن كانت هذه القضية سالبة بسيطة أو موجبة معدولة.

مثال آخر:

كل ما ليس بحي هو ليس بعالم.

والحقيقة أن هناك فرقاً **معنوياً** من جهة، وفرقا **لفظياً** من جهة أُخرى، بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة.

1 ـ **أما الفرق المعنوي**، فهو أن السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة المحمول، لأنه متى صدقت الموجبة المعدولة المحمول صدقت السالبة البسيطة من غير عكس.

وقولنا: إنه إذا صدقت الموجبة المعدولة المحمول صدقت السالبة البسيطة فلأنه إذا ثبت شيء ما (صفة) وليكن **اللا باء** للموضوع ج، صدق سلب الباء عنه، وإذا لم يصدق سلب الباء عنه، ثبت له الباء، فيكون الباء واللاباء ثابتين له، وهما متناقضان، وهذا محال، لأن المتناقضين لا يجتمعان معاً، ولا يمكن للشيء الواحد أن يتصف بصفة ما ونقيضها في الوقت ذاته.

(مثال على ذلك: كل إنسان غير جماد لا إنسان جماد.

وقولنا: من غير عكس، فلأنه إذا صدقت السالبة البسيطة التي لا تستلزم وجود موضوعها فلا يلزم عن صدقها صدق الموجبة المعدولة المحمول، لأن الإيجاب الذي لا يصح أو لا يصدق على المعدوم يصح أن يصدق السلب عنه بالضرورة؛ بمعنى أن المعدوم يقبل أن يسلب عنه كل شيء، والإيجاب يستلزم وجود الموضوع ولا يصح إلاّ على موجود محقق كما في القضية الخارجية الموضوع، أو على موجود مقدَّر كما في الحقيقية الموضوع، فيجوز أن يكون الموضوع معدوماً، وعندئذ يصدق السلب البسيط ولا يصدق الإيجاب المعدول. أما إذا كان الموضوع موجوداً، فإن السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول متلازمتان، لأن الموجود إذا سلب عنه شيء ما وليكن **الباء**، فإنه يثبت له اللاباء، وبالعكس.

مثال على ذلك: 1 ـ لا عنقاء موجودة كل عنقاء غير موجودة.

2 ـ لا إنسان جماد كل إنسان غير جماد.

2 ـ **أما الفرق اللفظي**، بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول، فهو أن القضية ـ كما سبق وقلنا ـ **إما** أن تكون **ثلاثية أو ثنائية**.

أ ـ فإن كانت **ثلاثية**، أي مؤلفة من: موضوع، ومحمول، ورابطة، فإن الرابطة فيها إما أن تكون متقدمة على حرف السلب أو متأخرة عنه.

فإن كانت متقدمة على حرف السلب تكون القضية **موجبة**، لأن وظيفة الرابطة هي أن تربط ما بعدها بما قبلها، فهناك ربط السلب، وربط السلب **إيجاب**.

مثال على ذلك:

سقراط هو ليس بشاعر (قضية موجبة معدولة المحمول).

وإن تأخرت الرابطة عن حرف السلب تكون القضية **سالبة**، لأن من شأن حرف السلب أن يرفع ما بعدها (أي الرابطة) عما قبلها. فهناك سلب الربط، وسلب الربط **سلب**.

مثال على ذلك:

سقراط ليس هو بشاعر (قضية سالبة بسيطة).

ب ـ وإن كانت القضية **ثنائية**، فالفرق بينهما يكون من ناحيتين:

الأولى: بالنية أو القصد، بأن يقصد في القضية ربط السلب، أو سلب الربط.

الثانية: بالإصطلاح، على تخصيص بعض الألفاظ، مثل: غير، لا، بالإيجاب المعدول، ولفظ: ليس، بالسلب البسيط، أو **بالعكس**، أي بتخصيص: غير، لا، بالسلب البسيط، وتخصيص: ليس، بالإيجاب المعدول.

مثال على ذلك:

سقراط غير شاعر (موجبة معدولة المحمول).

سقراط ليس بشاعر (سالبة بسيطة).

* * *

مع الملاحظة أن قول **القزويني**، وكذلك قول **الرازي** في شرحه للشمسية[1]، بأن «حرف السلب: ليس» قد يكون جزءاً من الموضوع أو المحمول ليجعل منهما لفظاً معدولاً، قد يثير الإشكال...

مثال على ذلك:

ـ كل ما ليس بحي هو ليس بعالم.

ـ كل الطلاب الذين ليسوا مجتهدين ليسوا ناجحين.

---

(1) ص 98.

ولرفع هذا الإشكال، نرى أن تحصر حروف الرفع التي تجعل الألفاظ معدولة، بحرفين: **لا** و: **غير**، فقط، ويستبعد ما عداهما، مثل: **ليس**، الذي هو بنظرنا سور سالب.

مع التأكيد على أننا لا نوافق **القزويني** على قوله بإمكانية اعتبار لفظ: **غير**، أو: **لا**، كلفظ سالب، إصطلاحاً، وذلك لأننا لو أخذنا القضية التالية مثلاً، مفترضين صدقها:

بعض الأعداء لا يستغنى عنهم (قضية جزئية سالبة بسيطة).

(وهي كذلك فعلاً برأي عبد الرحمن بدوي في كتابه: المنطق الصوري والرياضي، ص 169).

فإن القضية المنقوضة المستنتجة منها وفاقاً لقواعد نقض المحمول، هي القضية الجزئية الموجبة:

بعض الأعداء يستغنى عنهم.

وهي قضية كاذبة، ويجب ألا تكون كذلك، إستناداً إلى قواعد نقض المحمول التي توجب الاحتفاظ بصدق القضية الأصلية.

أما إذا اعتبرنا القضية أعلاه، قضية جزئية موجبة معدولة المحمول، فإن القضية المنقوضة المستنتجة منها، وهي القضية الجزئية السالبة:

ليس بعض الأعداء يستغنى عنهم.

تكون صادقة.

* * *

البحث الرابع: القضايا الموجهة:

(تقسيم ثالث خاص بالحملية من حيث جهة النسبة بين المحمول والموضوع).

رأينا أن القضية الحملية تنقسم بحسب **الكيف** ـ كالقضية الشرطية ـ إلى موجبة وسالبة؛ وبحسب **الموضوع** أو الكم ـ كالقضية الشرطية ـ إلى محصورة (محصورة كلية، محصورة جزئية)، وشخصية، وطبيعية، ومهملة؛ وبحسب **وجود موضوعها في** الموجبة، إلى: حقيقية، وخارجية، وذهنية؛ وبحسب **تحصيل موضوعها** ومحمولها وعدولهما، إلى محصلة، ومعدولة.

أما بحسب **النسبة** الواقعية في القضية الحملية نفسها (مادة القضية)، أي في الكيفية الثابتة التي ينتسب فيها المحمول إلى الموضوع، فإنها تقسم إلى **ثلاثة** أقسام: 1 ـ الوجوب (واجبة)، 2 ـ الإمتناع (ممتنعة)، 3 ـ الإمكان (ممكنة). كما أنها تقسم بحسب **جهة النسبة** عند النظر فيها، إلى: ضرورية، لا ضرورية، دائمة، لا دائمة، ممكنة، . . . الخ.

إن **نسبة** المحمول إلى الموضوع سواء كانت **إيجابية**، أو **سلبية**، لا بد لها من **كيفية**، كالضرورة، والدوام (نسبة إيجابية)، واللاضرورة، واللادوام (نسبة سلبية).

فإذا قلنا: كل إنسان حيوان (بالضرورة).

فإن **الضرورة** هي كيفية نسبة الحيوان إلى الإنسان.

وإذا قلنا: كل إنسان متعلم (لا بالضرورة).

فإن **اللاضرورة** هي كيفية نسبة التعلم إلى الإنسان.

وهذه الكيفية **الثابتة** في الشيء نفسه أو الأمر نفسه، تسمى **مادة القضية**. واللفظ الدال عليها سواء كان في **القضية الملفوظة**؛ أو كان **حكم العقل** بأن النسبة مكيفة بكيفية ما: ضرورة، لا ضرورة، دوام، لا دوام. . . الخ، يسمى: **جهة القضية**. .

والمراد **بجهة القضية**، ما يمكن تصوره أو فهمه من كيفية النسبة بين طرفي القضية، أي نسبة المحمول إلى الموضوع: ضرورة، لا ضرورة، دوام، لا دوام، إمكان عام، إمكان خاص. . . الخ.

مع الملاحظة أن **الجهة** في القضية قد تطابق **مادة** القضية من حيث الواقع، وقد لا تطابقها.

1 ـ فإن **خالفت جهة** القضية **مادة** القضية، كانت القضية **كاذبة**، والحكم مخالفاً للواقع، لأن **اللفظ** إذا دلّ على كيفية النسبة في القضية: ضرورة، لا ضرورة، دائمة، لا دائمة. . . الخ، أو **حكم العقل** بذلك، ولم تكن تلك الكيفية التي دلّ عليها اللفظ أو حكم بها العقل هي الكيفية الثابتة في الموضوع أو الأمر نفسه، لم يكن الحكم في القضية صحيحاً، أو مطابقاً للواقع. فلو قلنا مثلاً:

كل إنسان حيوان لا بالضرورة.

فإن اللاضرورة دلّت على أن كيفية نسبة الحيوان إلى الإنسان في الأمر نفسه، هي **اللا ضرورة**، وليس ذلك صحيحاً في الأمر نفسه، ولذا فالقضية كاذبة، والحكم كاذب.

2 ـ وإن **وافقت الجهة مادة القضية**، أو الكيفية الثابتة لها في ذات الأمر أو الموضوع، كانت القضية **صادقة**، كقولنا:

كل إنسان   حيوان   بالضرورة.

فإن الضرورة دلّت على أن كيفية نسبة الحيوان إلى الإنسان، هي **الضرورة**، وهذا صحيح من حيث الواقع، ولذا، فالقضية صحيحة، والحكم صحيح.

أما إذا تعذر تصور أو فهم أي شيء من كيفية النسبة أو الجهة في القضية، فإن القضية تكون عند ذلك، **بدون جهة**، وتسمى في هذه الحالة بـ : **القضية المطلقة**.
وباختصار، يمكن القول: إن لنسبة الموضوع إلى المحمول، سواء كانت إيجابية أو سلبية، **ثلاثة** وجودات.

الوجود الأول: الوجود في ذات الموضوع: أو الكيفية الثابتة للنسبة في الموضوع ذاته (مادة القضية).

الوجود الثاني: الوجود في العقل: أو الكيفية الثابتة للنسبة في العقل (جهة القضية المعقولة).

الوجود الثالث: الوجود في اللفظ: أو الوجود اللفظي الدال عليها (جهة القضية الملفوظة).

وبما أن الصور العقلية والألفاظ الدالة عليها، قد تكون مطابقة للموضوعات في ذاتها في الواقع، أو غير مطابقة، يمكن القول: إن جهة القضية قد لا تكون مطابقة لمادتها في الواقع. **فإذا قلنا**:

الإنسان فان بالضرورة.

فإن مادة القضية، هي: **الضرورة**. وهي **صادقة، وواقعية**. أما **الجهة فيها، فهي** أيضاً: **الضرورة**، كما هو الحال في مادتها، بحيث تتطابق جهة القضية مع مادتها.

أما إذا قلنا:

الإنسان يمكن أن يكون فانياً.

فإن مادة القضية هنا، هو: **الضرورة**، لأن الواقع لا يتغير بتغير التعبير أو الإدراك، أما **الجهة**، فهي: **الإمكان العام**. وهذا الإمكان هو ما نفهمه من القضية، وهو بالطبع لا يطابق المادة.

وإذا أخذنا **القضية الآتية**:

الإنسان متنفس دائماً.

فإن **مادة القضية** هنا، هي: **الضرورة**، **أما الجهة**، فهي: **الدوام**.

والقضايا الموجهة المشهورة **ثلاث عشرة قضية**، منها: **البسيطة**: موجبة، أو سالبة، أي التي حقيقتها إيجاب فقط، أو سلب فقط. ومنها: **المركبة**، التي تتركب من موجبة وسالبة معاً، أي من قضية **ظاهرة**، موجبة أو سالبة، مذكورة صراحة في الجزء الأول أو الطرف الأول من القضية المركبة، ومن قضية أُخرى ضمنية، تعارض الجزء الأول بالكيف دون الكم، يعبر عنها بكلمة: **لا بالضرورة**، أو: **لا دائماً**.

مثال على ذلك:

كل ماش سليم الرجلين بالفعل، لا دائماً.

كل إنسان عاقل بالفعل، لا دائماً.

كل مسلم مؤمن بالفعل، لا بالضرورة.

وبعض المناطقة يقسم القضايا الموجهة، بعامة، إلى **أربعة أنواع**، هي:

1 ـ القضايا الضرورية.

2 ـ القضايا الدائمة.

3 ـ القضايا المطلقة.

4 ـ القضايا الممكنة.

أما **النسبة** في هذه القضايا، أي في الكيفية الثابتة لنسبة المحمول إلى ذات الموضوع، فلا تعدو واحدة من **ثلاث**: .

1 ـ **الوجود**: الذي يعني ضرورة نسبة المحمول لذات الموضوع، وثبوته له على صورة الإلزام، كالحرارة للنار، والزوجية للأربعة، والناطقية (النطق) أو التفكير للإنسان.

2 ـ **الإمتناع**: الذي يعني إستحالة نسبة المحمول لذات الموضوع وثبوته له، كاجتماع النقيضين، مثل: النار حارة وغير حارة، النار محرقة وغير محرقة. كما يمكن أن يعني إستحالة نسبة المحمول لذات الموضوع لأمر خارج عن ذات الموضوع. كقولنا: كل نائم فاقد التفكير. فالتفكير هنا، ممتنع عن النائم لا لذاته وشخصه، بل لكونه نائم؛ وقولنا: الإنسان: حجر.

3 ـ **الإمكان**: الذي يعني إمكانية ثبوت المحمول لذات الموضوع، أو سلبه عنه، دون وجوب أو امتناع، كقولنا: الإنسان كاتب أو شاعر.

مع **الملاحظة** أن صاحب الشمسية: **نجم الدين القزويني**، تحدث بإيجاز عن

القضايا الموجهة، ولم يتوسع فيها أو يوضحها، وقد قام بذلك شارح الشمسية: **قطب الدين الرازي**.

والقضايا البسيطة، ستة أقسام:

1 ـ ضرورية مطلقة: وهي التي يكون فيها المحمول ثابتاً بالضرورة للموضوع (ضرورية موجبة)، أو مسلوباً عنه (ضرورية سالبة)، ما دام الموضوع ذاته موجوداً، من دون قيد ولا شرط: وقت، وصف.

مثال على ذلك:

ـ كل إنسان حيوان، بالضرورة. **أو:** بالضرورة، كل إنسان حيوان (ضرورية مطلقة موجبة).

ـ وبالضرورة، لا شيء من الإنسان بحجر. (ضرورية مطلقة سالبة).

وهو حكم بضرورة ثبوت الحيوانية للإنسان حال وجوده، وفي جميع الأوقات، وبسلب الجماد عنه.

ويمكن أن نسمي هذه القضية بـ: **الضرورية الذاتية،** لأنها تشير بدون قيد ولا شرط، إلى ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع، أو رفعه عنه، ما دام الموضوع ذاته موجوداً.

مع الإشارة إلى أن **مادة** هذه القضية **وجهتها،** هما: **الوجوب** في القضية الموجبة، **والإمتناع** في القضية السالبة.

2 ـ دائمة مطلقة: وهي التي يكون فيها المحمول دائم الثبوت أو السلب لذات الموضوع، ما دام الموضوع بذاته موجوداً، وذلك بصرف النظر عن كون المحمول ضروري الثبوت أو السلب للموضوع، أو غير ضروري.

مثال على ذلك:

دائماً، كل إنسان حيوان. **أو:** كل إنسان حيوان، دائماً.

(دائمة مطلقة موجبة).

ودائماً، لا شيء من الإنسان بحجر أو شجر. **أو:** لا شيء من الإنسان بحجر أو شجر، دائماً. (دائمة مطلقة سالبة).

مع الملاحظة أن مفهوم الضرورة يفيد امتناع ارتفاع النسبة أو انفكاكها عن الموضوع. ومفهوم الدوام يعني بقاء النسبة في جميع الأوقات والأزمان. ومتى كانت

النسبة ممتنعة الإرتفاع أو الانفكاك عن الموضوع، فإنها تكون قائمة ومتحققة في جميع الأوقات التي يكون فيها وجوده (أي وجود الموضوع) بالضرورة.

3 ـ **المشروطة العامة**: وهي التي تكون فيها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه، متوقفة على شرط ما في الموضوع، بأن يكون لوصف الموضوع دخل في تحقق الضرورة. بمعنى أن ضرورتها مشروطة بدوام بقاء عنوان الموضوع (وصفه) ثابتاً لذاته (أي لذات الموضوع).

مع الإشارة إلى أن ذات الموضوع قد تكون عين وصفه وقد تكون غيره. . . ويمكن اعتبار هذه القضية من قسم **الضرورية**، المشروطة ببقاء عنوان الموضوع أو وصفه ثابتاً لذاته، أي لذات الموضوع.

مثال على ذلك:

1 ـ بالضرورة، كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً.

(مشروطة عامة موجبة).

ومعناه، أن تحرك الأصابع ليس بضروري الثبوت لذات الكاتب، بل ضرورة ثبوته متوقفة على شرط إتصافها ـ أي الأصابع ـ بوصف الكتابة.

2 ـ **وبالضرورة**، لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً.

(مشروطة عامة سالبة).

ومعناه، أن سلب سكونية الأصابع عن ذات الكاتب ليس بضروري إلاّ بشرط اتصافها ـ أي الأصابع ـ بالكتابة.

مثال آخر:

1 ـ **بالضرورة**، كل راكض متحرك ما دام راكضاً. (مشروطة عامة موجبة).

2 ـ **وبالضرورة**، لا شيء من الراكض بساكن ما دام راكضاً. (مشروطة عامة سالبة).

4 ـ **العرفية العامة**: وهي التي يتوقف فيها دوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه على شرط بقاء وصف الموضوع ثابتاً لذاته، أو ما دام ذات الموضوع متصفاً بالعنوان نفسه. وبعبارة أُخرى، هي التي يتوقف دوام المحمول للموضوع أو سلبه عنه، على بقاء عنوان الموضوع ثابتاً لذاته.

مثال على ذلك:

1 ـ **دائماً**، كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً. (عرفية عامة موجبة).

2 ـ **ودائماً**، لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً. (عرفية عامة سالبة).

مثال آخر:

1 ـ **دائماً**، كل ماشٍ متحرك ما دام ماشياً. (عرفية عامة موجبة).

2 ـ **ودائماً**، لا شيء من الماشي بساكن ما دام ماشياً. (عرفية عامة سالبة).

وهي تسمى **عرفية**، لأن العرف هو الذي يحدد المعنى منها. وتسمى **عامة**، لأنها أعم من العرفية الخاصة، التي هي من المركبات. وهي أعم مطلقاً من المشروطة العامة لأنه عندما تتحقق الضرورة بحسب الوصف، يتحقق الدوام تبعاً لذلك، من غير عكس. كما أنها أعم من الضرورية الذاتية، والدائمة المطلقة، لأنه متى صدقت الضرورة أو الدوام في جميع أوقات الذات، صدق الدوام في جميع أوقات الوصف، دون انعكاس.

وهي تشبه **المشروطة العامة** من حيث اشتراط جهتها إبقاء عنوان أو وصف الموضوع. ويمكن اعتبار هذه القضية من قسم القضية الدائمة المطلقة.

5 ـ المطلقة العامة (أو المطلقة الفعلية): وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه، **بالفعل** (ثبوت النسبة)، بدون قيد من دوام أو ضرورة، أو لا دوام، أو لا ضرورة، أو وقوعها في الزمن الحاضر أو غيره. . . وهي تسمى كذلك، لأن القضية التي لا تقيد بقيد من دوام، أو ضرورة، أو لا دوام، أو لا ضرورة، يفهم منها فعلية النسبة، والإطلاق، بمعنى أن نسبة المحمول للموضوع واقعة فعلاً وموجودة بالفعل لا بالقوة.

مثال على ذلك:

كل كاتب متحرك الأصابع، بالإطلاق العام أو بالفعل. (موجبة).

لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع، بالإطلاق العام أو بالفعل. (سالبة).

أو:

بالإطلاق العام، أو، بالفعل، كل إنسان متنفس. (موجبة).

بالإطلاق العام، أو، بالفعل، لا شيء من الإنسان جماد. (سالبة).

أو: بالإطلاق العام، لا شيء من الإنسان بمتنفس.

6 ـ الممكنة العامة: وهي التي تدل على أن النسبة المذكورة في القضية غير

ممتنعة، سواء كانت هذه النسبة **ضرورية**، أو **واقعة**، أو **دائمة**، أم لا. بمعنى أنها التي تدل على إمكان ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه، لا ثبوت المحمول للموضوع حقيقة أو نفيه. ولذا، تعرف بأنها التي يحكم فيها بارتفاع أو سلب الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم. وبعبارة أُخرى، هي التي يحكم فيها بارتفاع ضرورة الطرف الآخر المقابل للنسبة المذكورة في القضية. فإن كان الحكم في القضية هو: الإيجاب، كان مفهوم الإمكان: سلب ضرورة السلب، لأن الجانب الذي يخالف الإيجاب، هو: السلب. وإن كان الحكم في القضية سالباً، كان مفهومه: سلب ضرورة الإيجاب، بمعنى أن النسبة الحاصلة أو المذكورة في القضية، غير ممتنعة، سواء كانت ضرورية، أو واقعة فعلية، أو دائمة، أم غير ضرورية، أو فعلية، أو دائمة...

مثال على ذلك:

1 ـ كل إنسان شاعر، بالإمكان العام. (موجبة).

أي أن الشاعرية غير ممتنع ثبوتها لكل إنسان. ولذا، فعدمها ليس ضرورياً، وإن كانت غير حاصلة للبعض أو للكثير من الناس.

2 ـ لا شيء من الحار بارد، بالإمكان العام. (سالبة).

أي أن إيجاب البرودة للحار، ليس بضروري.

وهي تسمى كذلك: ممكنة عامة، لاحتوائها على معنى: **الإمكان**، **والعمومية**. مع الملاحظة بأنها أعمّ من الممكنة الخاصة، وأعم من المطلقة العامة؛ لأنه متى صدق الإيجاب بالفعل فلا يكون السلب ضرورياً. وسلب ضرورة السلب هو إمكان الإيجاب. ومتى صدق الإيجاب بالفعل صدق الإيجاب بالإمكان، والعكس غير صحيح، لجواز أن يكون الإيجاب ممكناً وليس واقعاً فعلاً وأصلاً. وكذلك متى صدق السلب بالفعل لم يكن الإيجاب ضرورياً. وسلب ضرورة الإيجاب هو إمكانية السلب. ومتى صدق السلب بالفعل صدق السلب بالإمكان، والعكس غير صحيح، لجواز أن يكون السلب ممكناً وليس واقعاً. ولذا، فإن الممكنة العامة أعم من جميع القضايا السالفة الذكر.

مع الإشارة إلى أن بعض المناطقة يقسمون القضية البسيطة إلى **ثمانية** أقسام وأكثر، منها:

1 ـ الضرورية الذاتية.

2 ـ المشروطة العامة.

3 ـ الدائمة المطلقة.

4 ـ العرفية العامة.

5 ـ المطلقة العامة.

6 ـ الحينية المطلقة.

7 ـ الممكنة العامة.

8 ـ الحينية الممكنة.

عِلماً أن **الحينية المطلقة** التي تشبه المشروطة العامة والعرفية العامة من حيث اشتراط جهتها بوصف الموضوع وعنوانه، والتي تدل على فعلية النسبة، يمكن اعتبارها من قسم القضية المطلقة.

مثال على ذلك:

بالفعل، كل إنسان يحرك رجليه حين هو يمشي.

وأن **الحينية الممكنة** يمكن اعتبارها من قسم القضية الممكنة.

مثال على ذلك:

بالإمكان العام، كل ماش غير مضطرب الرجلين حين هو ماش.

أما القضايا المركبة فهي سبعة أنواع:

1 ـ **المشروطة الخاصة**: وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام الذاتي. وهي تدل على ضرورة ثبوت المحمول للموضوع ما دام الوصف ثابتاً له. فإن لم يكن الوصف دائم الثبوت للموضوع فيحتمل أن يكون المحمول ثابتاً لذات الموضوع أو لا يكون. ولرفع هذا الاحتمال أو دفعه، وتبيان أن المحمول غير دائم الثبوت لذات الموضوع، تقيد هذه القضية باللادوام الذاتي، ويشار به إلى قضية مطلقة عامة.

ولذا، فهي تتركب من مشروطة عامة صريحة تقيد فيها الضرورة بالوصف، ومطلقة عامة، يُشار إليها بكلمة: **لا دائماً**.

مثال على ذلك:

بالضرورة، كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً، لا دائماً.

وقد سميت: **خاصة**، لأنها أخص من المشروطة العامة. وهي إما أن تكون **موجبة**، وإما أن تكون: **سالبة**.

1 ـ فإن كانت **موجبة**، فإنها تتركب من موجبة شرطية عامة وسالبة مطلقة عامة.

مثال على ذلك:

بالضرورة، كل مجتهد ناجح ما دام مجتهداً، لا دائماً.

فالجزء الأول من القضية، هو: الموجبة الشرطية العامة:

بالضرورة، كل مجتهد ناجح ما دام مجتهداً.

والجزء الثاني من القضية الذي يفهم منه اللادوام، هو: السالبة المطلقة العامة:

لا واحد من المجتهد بناجح بالفعل.

وذلك لأن المحمول إذا لم يكن دائم الإيجاب للموضوع في جميع الأوقات، كان معناه أن الإيجاب ليس دائم التحقق على الدوام، وإذا لم بتحقق الإيجاب في جميع الأوقات، يقوم السلب في القضية.

2 ـ وإن كانت **سالبة**، فإنها تتركب من سالبة شرطية عامة، وموجبة مطلقة عامة.

مثال على ذلك:

بالضرورة، لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً، لا دائماً.

فالجزء الأول منها، هو: السالبة الشرطية العامة:

بالضرورة، لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً.

والجزء الثاني منها، هو: الموجبة المطلقة العامة:

كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل.

وذلك لأن السلب في القضية إن لم يكن دائماً، لا يكون متحققاً في جميع الأوقات، وإذا لم يتحقق السلب في جميع الأوقات على الدوام، يتحقق أو يقوم الإيجاب في القضية، وهو: الإيجاب العام.

وإذا ما تساءل البعض عن حقيقة القضية المركبة، وكيف يمكن أن تكون موجبة وسالبة في آن معاً؟ فالجواب هو: أن القضية المركبة: موجبة في أحد جزأيها، وسالبة في الآخر إصطلاحاً. فإذا كان الجزء الأول موجباً، كانت القضية عندها موجبة، وإذا كان الجزء الأول سالباً، كانت القضية سالبة. أما الجزء الثاني فيكون موافقاً للجزء الأول في الكم، ومخالفاً له في الكيف والنسبة.

2 ـ **العرفية الخاصة**: وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام الذاتي. وهي تدل على أن المحمول وإن كان دائماً للذات ما دام الوصف أو النسبة، إلاّ أنه غير دائم ما دام الذات.

مثال على ذلك:

كل إنسان نام **دائماً** ما دام إنساناً، **لا دائماً.**

ولذا، فهي تتركب من عرفية عامة صريحة، ومطلقة عامة يشار إليها بكلمة: **لا دائماً،** أي: «لا شيء من الإنسان بنام بالفعل».

وتسمى كذلك، لأنها أخص من العرفية العامة التي تحتمل الدوام ما دام الذات وعدمه، في حين أنها ـ أي الخاصة ـ تختص بعدم الدوام ما دام الذات.

وهي إما أن تكون **موجبة،** وإما أن تكون **سالبة.**

فإن كانت **موجبة،** فإنها تتركب من **موجبة عرفية عامة،** وهي الجزء الأول منها، **وسالبة مطلقة عامة،** وهي مفهوم اللادوام منها (الجزء الثاني).

مثال على ذلك:

كل كاتب متحرك الأصابع **دائماً** ما دام كاتباً، لا دائماً.

وإن كانت **سالبة،** فإنها تتركب من **سالبة عرفية عامة،** وهي الجزء الأول منها، **وموجبة مطلقة عامة،** وهي مفهوم اللادوام (الجزء الثاني).

مثال على ذلك:

لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً، لا دائماً.

وهي ـ أي العرفية الخاصة ـ أعمّ من المشروطة الخاصة، لأنه عندما تصدق الضرورة بحسب الوصف لا دائماً، يصدق الدوام بحسب الوصف لا دائماً من غير عكس. وهي أيضاً، أعم من المشروطة العامة رغم صدقهما معاً في مادة المشروطة الخاصة، وذلك لصدق المشروطة العامة فقط في مادة الضرورة الذاتية، وصدقها هي فعلاً بدون المشروطة العامة إذا كان الدوام بحسب الوصف غير ضروري.

3 ـ **الوجودية اللاضرورية:** وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة الذاتية، لأن المطلقة العامة يمكن أن يكون المحمول فيها ضرورياً لذات الموضوع أو غير ضروري (معدوم الضرورة). ولذا يشار إلى عدم ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع بكلمة: **لا بالضرورة.** وارتفاع الضرورة يعني الإمكان العام. ولذا، **فهي** تتركب من **مطلقة عامة** هي الجزء الأول منها، **وممكنة عامة** هي الجزء الثاني منها، موافقة للمطلقة العامة في الكم مخالفة لها في الكيف، يشار إليها بكلمة: **لا بالضرورة.**

وقد سميت: **وجودية،** لأن المطلقة العامة تشير إلى تحقق الحكم ووجوده خارجاً

(واقعياً). وسميت: **لا ضرورية**، لتقيدها باللاضرورة.

مثال على ذلك:

كل إنسان عاقل أو مجتهد بالفعل، لا بالضرورة.

فإن كلمة: لا بالضرورة، تشير إلى أنه: لا شيء من الإنسان بعاقل أو مجتهد، بالإمكان العام.

وهي قد تكون إما موجبة، وإما سالبة.

فإن كانت موجبة، فتركيبها يكون: من موجبة مطلقة عامة، وسالبة ممكنة عامة. لأن الإيجاب إذا لم يكن ضرورياً، فمعنى ذلك، سلب ضرورة الإيجاب. وسلب ضرورة الإيجاب، هو: الممكن العام السالب.

مثال على ذلك:

كل إنسان ضاحك بالفعل، لا بالضرورة.

وإن كانت سالبة، فتركيبها يكون: من سالبة مطلقة عامة، وموجبة ممكنة عامة، لأن السلب إذا لم يكن ضرورياً، فمعنى ذلك، سلب ضرورة السلب، وسلب ضرورة السلب، هو: الممكن العام الموجب.

مثال على ذلك:

لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل، لا بالضرورة.

4 ـ **الوجودية اللادائمة**: وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام الذاتي؛ لأن المطلقة العامة يمكن أن يكون محمولها دائم الثبوت لذات الموضوع أو معدوم الثبوت. وعدم ديمومة الثبوت يظهر دائماً بكلمة: **لا دائماً**.

وهي سواء كانت وجودية لادائمة موجبة، أو سالبة، فإنها تتركب من قضيتين مطلقتين عامتين: إحداهما: موجبة، والأُخرى: سالبة.

مثال على ذلك:

كل إنسان ضاحك بالفعل، لا دائماً. (موجبة).

فالجزء الأول منها، هو: كل إنسان ضاحك بالفعل. والجزء الثاني هو: لا شيء من الإنسان ضاحك بالفعل.

و

لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل، لا دائماً. (سالبة).

فالجزء الأول منها، هو: لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل. والجزء الثاني هو: كل إنسان ضاحك بالفعل.

وهي أخص من الوجودية اللاضرورية، لأنها تتكون من قضيتين مطلقتين عامتين، في حين أن القضية الوجودية اللاضرورية تتكون من مطلقة عامة هي الجزء الأول منها، ومن ممكنة عامة هي الجزء الثاني منها، موافقة للمطلقة العامة في الكم مخالفة لها في الكيف؛ ولأنه إذا ما صدقت القضيتان المطلقتان، صدقت المطلقة، والممكنة؛ والعكس غير صحيح.

5 ـ **الوقتية** (أو: **الحينية اللادائمة**): وهي ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع، مع قيد اللادوام الذاتي، الذي يعبر عنه بكلمة: **لادائماً**، التي تشير إلى مطلقة عامة. ولذا، فهي تتركب من حينية أو وقتية مطلقة، ومطلقة عامة. وهي تسمّى أيضاً: وقتية مطلقة، نظراً لتعيين الوقت فيها أولاً (وقتية) ولعدم تقييدها باللاضرورة أو اللادوام ثانياً (مطلقة).

مثال على ذلك:

كل كاتب متحرك الأصابع بالفعل حين هو كاتب، لا دائماً.

وهذا يعني، أنه: لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل.

وهي: 1 ـ إن كانت **موجبة**، فإنها تكون مركبة من موجبة وقتية مطلقة، وسالبة مطلقة عامة.

مثال على ذلك:

كل كاتب متحرك الأصابع حين هو كاتب بالفعل، لا دائماً.

فالجزء الأول منها، هو: **الموجبة الوقتية المطلقة:**

كل كاتب متحرك الأصابع حين هو كاتب.

والجزء الثاني، هو: **السالبة المطلقة العامة**، التي يفهم منها اللادوام، أي:

لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع، **لا دائماً**، أو: **بالإطلاق العام**.

2 ـ وإن كانت **سالبة**، فإنها تكون مركبة من سالبة وقتية مطلقة، وموجبة مطلقة عامة.

مثال على ذلك:

لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع، **لا دائماً.**

فالجزء الأول منها، هو: **السالبة الوقتية المطلقة:**

لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع.

أما الجزء الثاني، فهو: **الموجبة الوقتية المطلقة العامة:**

كل قمر منخسف، بالفعل، بالإطلاق العام. (وذلك لأن الانخساف ليس ضرورياً للقمر بحسب وصف القمرية، ولا دائماً بحسب هذا الوصف. وإذن، لا يصدق القول: كل قمر منخسف ما دام قمراً).

6 ـ المنتشرة (المطلقة): وهي ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً باللادوام الذاتي (أي لا دائماً).

وهي أما أن تكون: **موجبة**، وإما أن تكون: **سالبة.**

فإن كانت موجبة، كقولنا: .

كل إنسان متنفس بالضرورة أو بالفعل في وقت ما، لا دائماً.

فإنها تكون مركبة من: **1 ـ موجبة منتشرة مطلقة**، هي:

كل إنسان متنفس بالضرورة أو بالفعل في وقت ما.

2 ـ وسالبة مطلقة عامة، هي:

لا شيء من الإنسان بمتنفس بالضرورة أو بالفعل، الذي هو مفهوم اللادوام.

وإن كانت سالبة، كقولنا:

لا شيء من الإنسان بمتنفس بالضرورة أو بالفعل في وقت ما، لا دائماً.

فإنها تكون مركبة من **1 ـ سالبة منتشرة مطلقة**، هي: .

لا شيء من الإنسان بمتنفس بالضرورة أو بالفعل في وقت ما.

2 ـ موجبة مطلقة عامة، هي:

كل إنسان متنفس بالضرورة أو بالفعل.

وهي ـ أي المنتشرة ـ أعم من الوقتية، لأنه إذا ما صدقت الضرورة في وقت

معين، لا دائماً، صدقت الضرورة في وقت ما، لا دائماً، والعكس غير صحيح.

وقد سميت: **منتشرة مطلقة**، لسببين:

1 ـ عدم تعيين وقت الحكم فيها، مما يعني احتمال الحكم فيها في كل وقت. (منتشرة).

2 ـ عدم تقييدها باللادوام أو اللاضرورة. (مطلقة).

ولذا، فإذا ما قيدت الوقتية أو المنتشرة، فإنهما تصبحان غير مطلقتين. مع الإشارة إلى أن الوقتية المطلقة، والمنتشرة المطلقة، تختلفان عن المطلقة الوقتية، والمطلقة المنتشرة. فالمطلقة الوقتية هي ما حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين. والمطلقة المنتشرة هي ما حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت غير معين.

7 ـ **الممكنة الخاصة**: وهي ما حكم فيها بارتفاع أو سلب الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم معاً، أي عن جانبي الإيجاب والسلب. **فقولنا**:

كل إنسان كاتب، بالإمكان الخاص. (ممكنة خاصة موجبة).

و لا شيء من الإنسان بكاتب، بالإمكان الخاص. (ممكنة خاصة سالبة).

معناه، أن إيجاب الكتابة للإنسان أو سلبها عنه، ليسا بضروريين، وإنما سلب ضرورة الإيجاب، إمكان عام سالب؛ وسلب ضرورة السلب، إمكان عام موجب.

والممكنة الخاصة سواء كانت موجبة، أو سالبة، تتكون من: **ممكنتين عامتين**: **إحداهما**: موجبة، **والأخرى**: سالبة. ولا فرق بينهما، أي بين موجبتها وسالبتها، من **حيث المعنى**، لأن معنى الممكنة الخاصة، سلب أو رفع الضرورة عن الطرفين، سواء كانت موجبة، أو سالبة. أما من **حيث اللفظ**، فإن ثمة فرقاً بينهما، لأن الممكنة الخاصة تقبل التعبير عنها، تارة بصيغة السلب، فتكون سالبة؛ وتارة بصيغة الإيجاب، فتكون موجبة.

مع الملاحظة، أن الممكنة الخاصة هي الممكنة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية. وكما تقيد الممكنة العامة بالاضرورة تقيد الممكنة الخاصة بالإمكان الخاص.

مثال على ذلك:

1 ـ كل إنسان شاعر بالإمكان العام لا بالضرورة (ممكنة عامة).

2 ـ كل إنسان شاعر بالإمكان الخاص (ممكنة خاصة).

والممكنة الخاصة أعم من غيرها من القضايا المركبات، لأن في كل منها: إيجاباً،

أو سلباً. كما أن الممكنة العامة أعم القضايا البسيطة؛ والضرورية أخص البسائط؛ والمشروطة الخاصة أخص المركبات... الخ.

الفصل الثاني: في أقسام الشرطية:

القضية الشرطية قسمان: 1 ـ متصلة، 2 ـ منفصلة.

المتصلة: إما لزومية وإما اتفاقية.

1 ـ اللزومية: هي التي يستصحب أولها تاليها والتي يصدق تاليها على تقدير صدق مقدمها لعلاقة بينهما توجب ذلك وتستلزمه. هذه العلاقة إما أن تكون:

أ ـ العلية: بمعنى أن يكون أحدهما (أحد الطرفين: المقدم أو التالي) علة للآخر.

مثال على ذلك:

ـ إن كانت الشمس طالعة (علة) فالنهار موجود (معلول).

ـ إذا تمدد الماء (معلول) يكون ساخناً (علة).

مع الملاحظة أن المراد بالعلية هنا هو علّية المقدم، أي أن يكون المقدم في القضية هو علة للتالي فيها دون العكس.

ب ـ المعلولية لعلة واحدة: بمعنى أن يكون كلا الطرفين: المقدم والتالي، معلولين لعلة واحدة.

مثال على ذلك:

1 ـ إن كان النهار موجوداً فالعالم مضيء.

فالعلة في وجود النهار والإضاءة للعالم والموجودات (معلولان) هي طلوع الشمس التي تولد النهار والإضاءة.

مثال آخر:

2 ـ إذا غلا الماء تمدد.

فالعلة في غليان الماء وتمدده (معلولان) هي **السخونة** في الماء التي تولد الغليان ثم التمدد.

ج ـ التضايف: بمعنى أن يكون كلا الطرفين: المقدم والتالي، متضايفين بعضهما مع بعض، أي أن كل طرف متضايف مع الطرف الآخر.

مثال على ذلك:

- إن كان عمرو أباً لزيد كان زيد ابنه (علاقة التضايف).

2 ـ **الإتفاقية**: وهي قضية لا يوجد بين طرفيها أو جزأيها أي اتصال حقيقي لعدم وجود علاقة توجب ذلك أو تستلزمه.

مثال على ذلك:

1 ـ إن كان الإنسان ناطقاً فالكلب نابح.

2 ـ كلما ذهب عمرو إلى الجامعة صادف زيداً في الطريق.

وقد تكون الإتفاقية صادقة أو كاذبة. فإن كان كل من المقدم والتالي فيها صادقين كانت صادقة، وتسمى عندها بـ : القضية الإتفاقية الخاصة.

مثال على ذلك:

إن كان الحيوان فانياً فالجماد أزلي.

وإن كان المقدم فيها كاذباً والتالي صادقاً، سميت في هذه الحالة بـ : القضية الإتفاقية العامة.

مثال على ذلك:

إن كان الإنسان خالداً فالنبات حساس.

أما القضية الشرطية المنفصلة فتقسم إلى ثلاثة أقسام:

1 ـ **منفصلة حقيقية**: وهي ما حكم فيها بالتنافي أو التعارض بين طرفيها في الصدق والكذب في حالة الإيجاب وعدم تنافيهما في حالة السلب. بمعنى أنه لا يمكن أو لا يجوز اجتماع الصدق والكذب ولا ارتفاعهما في حالة الإيجاب، ويمكن ذلك في حال السلب.

1 ـ مثال على ذلك في حالة الإيجاب:

أ ـ إما أن يكون العدد الصحيح زوجاً أو فرداً.

ب ـ إما أن يكون العالم حادثاً أو قديماً.

2 ـ مثال على ذلك في حالة السلب:

ليس زيد إما أن يكون شاعراً وإما أن يكون عالماً.

فالشاعر والعالم قد يجتمعان في زيد، ويرتفعان في غيره من الأفراد.

مع الملاحظة، أن المنفصلة الحقيقية تستخدم في القسمة، سواء كانت هذه القسمة ثنائية أو غير ثنائية.

2 ـ منفصلة مانعة الجمع: وهي ما حكم فيها بالتنافي أو عدم التنافي في الوجود بين طرفيها في الصدق فقط. بمعنى أنه لا يمكن اجتماع جزأيها وإنما يمكن ارتفاعهما معاً في حالة الإيجاب؛ ويمكن اجتماعهما ولا يمكن ارتفاعهما في حالة السلب.

1 ـ مثال على ذلك في حالة الإيجاب:

أ ـ إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً.

فهما لا يصدقان معاً على الشيء الواحد، وقد يكذبان أو يرتفعان، بأن يكون هذا الشيء: حيواناً أو إنساناً.

ب ـ إما أن يكون اللون أبيض أو أسود.

فهما لا يصدقان معاً وقد يكذبان أو يرتفعان، بأن يكون اللون أخضر أو أزرق أو أحمر... الخ.

2 ـ مثال على ذلك في حالة السلب:

ليس إما أن يكون الشيء أو الجسم غير شجر أو غير حجر.

فإن الشيء أو الجسم: غير الشجر وغير الحجر، يجتمعان أو يصدقان في الإنسان أو الحيوان، ولا يرتفعان أو يكذبان في الجسم الواحد، بأن لا يكون غير شجر ولا غير حجر، بل يكون شجراً وحجراً، وهذا محال.

مع الملاحظة، أن مانعة الجمع تستعمل عامة للرد على من يتوهم إمكان اجتماع شيئين معاً في حالة الإيجاب، كالكرم والبخل؛ كما تستخدم أيضاً للرد على من يتوهم استحالة اجتماع شيئين معاً، كالشاعرية والعالمية في حالة السلب.

3 ـ منفصلة مانعة الخلو: وهي تسمى كذلك، لأن الواقع لا يخلو من أحد طرفيها. وهي ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها أو عدمه ـ عدم التنافي ـ في الكذب فقط. بمعنى أنه يمكن اجتماع جزأيها أو طرفيها دون ارتفاعهما في حالة الإيجاب، ويمكن ارتفاعهما دون اجتماعهما في حالة السلب.

1 ـ مثال على ذلك في حالة الإيجاب:

إما أن يكون حسان في البحر وإما أن لا يغرق.

بمعنى أن الواقع لا يخلو من أحد طرفي القضية ويمكن اجتماعهما معاً. فيمكن أن يكون حسان في البحر ولا يغرق لمعرفته بالسباحة، كما يمتنع أن لا يكون حسان في البحر ويغرق، وذلك لأن الغرق لا يكون إلاَّ في الماء، فكيف يغرق وهو لم يكن في

الماء؟ فإذا غرق وهو لم يكن في الماء، فمعنى ذلك، أنه كان في الماء، في حين أنه لم يكن في الماء حقيقة، وهذا محال.

2 ـ مثال على ذلك في حالة السلب:

1 ـ ليس إما أن يكون الشعر أبيض اللون وإما أن يكون أسود اللون.

فإن الواقع قد يخلو من أحدهما أو كليهما وإن كانا لا يجتمعان معاً.

ب ـ ليس إما أن يكون الكتاب منطقاً وإما أن يكون تاريخاً.

فإنه قد يكون غير ذلك...

مع الملاحظة أن **مانعة الخلو الموجبة** تستخدم للرد على من يتوهم إمكانية خلو الواقع من الطرفين. فإن توهم البعض أنه يمكن لشيء ما ألا يكون معلولاً أو علة لشيء آخر، فالرد هو أن: كل شيء لا يخلو من كونه إما علة أو معلولاً لشيء؛ وقد يكون الشيء الواحد معلولاً وعلة معاً، بأن يكون معلولاً لشيء وعلة لشيء آخر. كما تستخدم **مانعة الخلو السالبة** للرد على من يتوهم عدم خلو الواقع من الطرفين، كالتوهم بأن الإنسان واحد من اثنين: «إما أن يكون عاقلاً مؤمناً، أو ملحداً لا عقل له»؛ فيرد على ذلك بأنه: «ليس الإنسان إما أن يكون عاقلاً مؤمناً، أو ملحداً لا عقل له». فالإنسان الواحد يمكن أن يكون عاقلاً وملحداً معاً في الوقت الواحد.

وباختصار، يمكن القول: إن القضية الشرطية المنفصلة تقسم إلى ثلاثة أقسام، هي:

1 ـ مانعة الجمع والخلو، كقولنا: العالم إما حادث أو قديم.

فاجتماع القدم والحدوث في العالم غير جائز، وكذلك الأمر بالنسبة إلى خلوه من القدم والحدوث، ويجب أحدهما: القدم أو الحدوث، لا محالة.

2 ـ مانعة الجمع دون الخلو: كالقول: هذا الشيء حيوان ونبات معاً.

فنرد على ذلك، بالقول:

هذا الشيء إما أن يكون حيواناً وإما أن يكون نباتاً.

مع العلم بأنه يجوز خلو الواقع عن الطرفين معاً، بأن يكون الشيء لا حيواناً ولا نباتاً، بل حجراً.

3 ـ مانعة الخلو دون الجمع: كقولنا:

إما أن يكون عمرو في البحر وإما ألا يغرق.

فإن هذا القول يمنع الواقع من الخلو من أحد الطرفين، ولا يمنع الجمع بينهما، إذ يجوز أن يكون عمرو في البحر ولا يغرق.

والمنفصلة ـ سواء كانت **حقيقية** تمثل تماماً حقيقة الإنفصال، أو **مانعة الجمع**، أو **مانعة الخلو** ـ أما أن تكون **عنادية**، وإما أن تكون **اتفاقية**. مع الإشارة إلى أن نسبة العناد والاتفاق إلى المنفصلة بأقسامها الثلاثة هي كنسبة اللزوم والاتفاق إلى المتصلة بقسميها: اللزومية والاتفاقية.

1 ـ **المنفصلة العنادية**: هي التي يكون بين طرفيها أو جزأيها عناد أو تناف حقيقي بصرف النظر عن الواقع والحقيقة. بمعنى أن النسبة ذاتها في كل من الطرفين تعاند وتنافي النسبة ذاتها في الطرف الآخر.

مثال على ذلك:

أ ـ العدد الصحيح إما أن يكون زوجاً أو فرداً.

ب ـ الطالب إما أن يكون ناجحاً أو راسباً.

ج ـ الإنسان إما أن يكون سعيداً أو تعيساً.

2 ـ **المنفصلة الاتفاقية**: هي التي لا يكون بين طرفيها أو جزأيها عناد أو تناف حقيقي ذاتي، بل يتفق تحقق أو حصول أحد الطرفين بدون تحقق أو حصول الطرف الآخر، لأمر خارج عن ذاتية كل منهما.

مثال على ذلك:

أ ـ إما أن يكون هذا الحجر زمرداً أو ياقوتاً.

وذلك إذا اتفق وعلمنا أنه لا يمكن أن يكون شيئاً آخر.

ب ـ هذا الشخص القادم إما أن يكون زيداً أو خالداً.

وذلك إذا اتفق وعلمنا أن شخصاً ثالثاً غيرهما لن يكون هو القادم.

وسالبة كل قضية من هذه القضايا الموجبة الثمان: المتصلة بقسميها: اللزومية والاتفاقية، والمنفصلة بأقسامها الثلاثة: الحقيقية، ومانعة الجمع، ومانعة الخلو، التي تقسم كل منها أيضاً إلى: عنادية واتفاقية (ثلاث عناديات وثلاث اتفاقيات) هي التي يرفع فيها ما حكم به في موجبتها.

فسالبة القضية اللزومية الموجبة التي يحكم فيها بلزوم التالي للمقدم هي السالبة اللزومية التي يحكم فيها بسلب اللزوم وليس بلزوم السلب، لأن التي يحكم فيها بلزوم

السلب هي موجبة لزومية لا سالبة.

مثال على ذلك:

إذا قلنا: إذا كانت الشمس طالعة فليس الليل موجوداً.

فإن هذه القضية **موجبة لزومية**، لأن الحكم فيها يفيد لزوم سلب وجود الليل عند طلوع الشمس.

أما إذا قلنا: ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود.

فإن هذه القضية هي **سالبة لزومية**، لأن الحكم فيها هو سلب وجود الليل عند طلوع الشمس.

مثال آخر:

إذا قلنا: إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

فإن هذه القضية **موجبة لزومية**.

أما إذا قلنا: ليس إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

فإن هذه القضية **سالبة لزومية**.

وسالبة القضية الاتفاقية الموجبة التي يحكم فيها بموافقة التالي للمقدم في الصدق هي السالبة الاتفاقية التي تسلب موافقة التالي للمقدم.

مثال على ذلك:

إذا قلنا: إذا كان الإنسان عاقلاً فليس الكلب نابحاً.

فإن هذه القضية موجبة اتفاقية، لأن الحكم فيها هو موافقة سلب نابحية الكلب لعاقلية الإنسان.

أما إذا قلنا: ليس إذا كان الإنسان عاقلاً فالكلب نابح.

فإن هذه القضية هي سالبة اتفاقية، لأن الحكم فيها سلب موافقة نابحية الكلب لعاقلية الإنسان.

مثال آخر:

إذا قلنا: إذا كان الإنسان ناطقاً فليس الحصان صاهلاً.

فإن هذه القضية موجبة اتفاقية، لأن الحكم فيها هو موافقة سلب صاهلية الحصان لناطقية الإنسان.

أما إذا قلنا: ليس إذا كان الإنسان ناطقاً فالحصان صاهل.

فإن هذه القضية سالبة اتفاقية، لأن الحكم فيها هو سلب موافقة صاهلية الحصان لناطقية الإنسان.

مثال ثالث:

إذا قلنا: إذا كان الإنسان ناطقاً فليس الحصان نابحاً.

فإن هذه القضية موجبة اتفاقية.

أما إذا قلنا: ليس إذا كان الإنسان ناطقاً فالحصان نابح.

فإن هذه القضية سالبة اتفاقية.

وسالبة القضية العنادية الموجبة هي السالبة العنادية الرافعة للعناد.

مثال على ذلك:

1 ـ العدد الصحيح إما أن يكون زوجاً أو فرداً.

ليس العدد الصحيح إما أن يكون زوجاً أو فرداً.

2 ـ الحيوان إما أن يكون حساساً وإما أن يكون نامياً.

ليس الحيوان إما أن يكون حساساً وإما أن يكون نامياً (سالبة عنادية حقيقية).

وإن رفعت السالبة العنادية الصدق في القضية العنادية فهي **مانعة جمع**.

مثال على ذلك:

إما أن يكون اللون أبيض أو أحمر.

ليس إما أن يكون اللون غير أبيض أو غير أحمر.

وإن رفعت السالبة العنادية الكذب في القضية العنادية فهي **مانعة خلو**.

مثال على ذلك:

اللون إما أن يكون غير أبيض أو غير أحمر.

ليس إما أن يكون اللون أبيض وإما أن يكون أحمر.

* * *

والشرطية المتصلة الموجبة الصادقة: تتركب إما:

1 ـ من طرفين صادقين.

مثال على ذلك:

ـ إن كان الإنسان نام فهو فان.

ـ إن كان الشيء حجراً فهو جماد.

2 ـ من طرفين كاذبين.

مثال على ذلك:

ـ إن كان عادل شجراً فهو نبات.

ـ إن كان الإنسان حجراً فهو جماد.

3 ـ من طرفين مجهولي الصدق والكذب.

مثال على ذلك:

ـ إن كان زيد صادقاً فهو عادل.

ـ إن كان عمرو في الجامعة فهو في قاعة المحاضرات.

4 ـ من مقدم كاذب وتال صادق، دون العكس، أي: تال كاذب ومقدم صادق.

مثال على ذلك:

ـ إن كان خالد أو عادل حصاناً فهو حيوان.

ـ إن كان أرسطو تاجراً كان محباً للمال.

وذلك لامتناع استلزام الصادق: الكاذب، وإلا لزم كذب الصادق وصدق الكاذب. أما كذب الصادق فلكون اللازم كاذب، وكذب اللازم يستلزم حتماً كذب الملزوم. وأما صدق الكاذب فلكون الملزوم صادق، وصدق الملزوم يستلزم حتماً صدق اللازم.

والشرطية المتصلة الموجبة الكاذبة: تتركب إما:

1 ـ من طرفين كاذبين.

مثال على ذلك:

أ ـ إن كان الخلاء موجوداً كان العالم قديماً.

ب ـ إن كان سقراط تاجراً كان كاذباً.

2 ـ من مقدم كاذب وتال صادق.

مثال على ذلك:

أ ـ إن كان الخلاء موجوداً فالإنسان حادث.

ب ـ إن كان الظلم ممدوحاً فنيرون ظالم.

3 ـ من مقدم صادق وتال كاذب.

مثال على ذلك:

إن كان الإنسان حادثاً فالخلاء موجود.

4 ـ من طرفين صادقين إذا كانت الشرطية لزومية ولا نسبة صحيحة بين طرفيها سواء كانت هذه النسبة إثباتاً أو نفياً.

مثال على ذلك:

أ ـ إن كانت الشمس طالعة فعمرو إنسان.

ب ـ إن كان أرسطو فيلسوفاً فالمتنبي شاعر.

أما إذا كانت الشرطية المتصلة الموجبة **اتفاقية**، فإن كذبها عن طرفين صادقين محال، لأنه إذا كان كل من الطرفين صادقاً فإن كلاً منهما يوافق الآخر بالضرورة في الصدق.

مثال على ذلك:

إن كان الإنسان ناطقاً فالحصان صاهل.

والمنفصلة الموجبة الحقيقية: التي يحكم فيها بعدم اجتماع أو ارتفاع طرفيها معاً، مما يعني صدق أحدهما وكذب الآخر، تتركب إما:

1 ـ من طرف صادق وآخر كاذب، وتكون في هذه الحالة **صادقة**.

مثال على ذلك:

أما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً.

2 ـ من طرفين صادقين، وتكون في هذه الحالة **كاذبة**.

مثال على ذلك:

إما أن يكون الإنسان مبصراً أو أعمى.

3 ـ من طرفين كاذبين، وتكون أيضاً كاذبة.

مثال على ذلك:

إما أن يكون عادل شجراً أو حجراً.

والمانعة الجمع: التي يحكم فيها بعدم اجتماع جزأيها أو طرفيها في الصدق، تتركب:

1 ـ من طرفين كاذبين، وتكون في هذه الحالة **صادقة**.

مثال على ذلك:

أ ـ أما أن يكون الشيء أبيض أو أسود.

ب ـ إما أن يكون سقراط تاجراً أو مجنوناً.

2 ـ من طرف صادق وآخر كاذب.

مثال على ذلك:

أ ـ إما أن يكون عادل إنساناً أو شجراً.

ب ـ إما أن يكون أرسطو فيلسوفاً أو جاهلاً.

3 ـ من طرفين صادقين، وتكون في هذه الحالة **كاذبة**.

مثال على ذلك:

أ ـ إما أن يكون عادل إنساناً أو حيواناً.

ب ـ إما أن يكون أرسطو فيلسوفاً أو عاقلاً.

والمانعة الخلو: التي يحكم فيها بعدم ارتفاع طرفيها وجواز اجتماعهما في الوجود، تتركب:

1 ـ من طرفين صادقين، وتكون في هذه الحالة **صادقة**.

مثال على ذلك:

أ ـ إما أن يكون عادل لا شجراً أو لا حجراً.

ب ـ إما أن يكون أفلاطون لا فيلسوفاً أو لا عاقلاً.

2 ـ من طرف صادق وآخر كاذب.

مثال على ذلك:

أ ـ إما أن يكون عادل لا شجراً أو لا إنساناً.

ب ـ إما أن يكون سقراط لا عربياً أو لا فيلسوفاً.

3 ـ من طرفين كاذبين، وتكون في هذه الحالة كاذبة.

مثال على ذلك:

أ ـ إما أن يكون عادل لا إنساناً أو لا ناطقاً.

ب ـ إما أن يكون سقراط لا فيلسوفاً أو لا يونانياً.

مع الملاحظة أن سوالب الموجبات المتصلة والمنفصلة تصدق في الأطراف التي تكذب فيها الموجبات، لأن كذب الإيجاب يستلزم حكماً صدق السلب؛ كما تكذب في الأطراف التي تصدق فيها الموجبات، لأن صدق الإيجاب يستلزم حكماً كذب السلب.

* * *

والقضية الشرطية الموجبة الكلية على غرار القضية الحملية الموجبة الكلية لا ينظر إلى كليتها من خلال كلية موضوعها أو محمولها، أي من خلال أن مقدمها أو تاليها لفظ كلي، وإنما باعتبار كلية الحكم فيها.

هي تكون كلية، إذا كان التالي فيها لازماً للمقدم (المتصلة اللزومية)، أو إذا كان التالي فيها معانداً للمقدم (المنفصلة العنادية) في جميع الأزمان والأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم.

فالقضية التالية:

كلما كان عادل يدرس فهو يعمل فكره.

هي قضية شرطية كلية موجبة رغم أن مقدمها وتاليها شخصيان.

والقضية التالية:

كلما كان الجسم إنساناً كان حيواناً.

هي قضية تثبت لزوم التالي (الحيوانية) للمقدم (الإنسانية) في جميع الأزمان أو الأوقات (ماض ـ حاضر ـ مستقبل) والأحوال أو الأوضاع (قائم، جالس، راكع، راكض.. الخ).

والقضية التالية:

كلما سخن الماء تمدد.

هي قضية كلية تثبت لزوم التالي (التمدد) للمقدم (سخونة الماء) في جميع الأزمان والأوضاع.

علماً أن بعضاً من الأوضاع أو الأحوال في القضية الشرطية المتصلة لا يفيد ولا يلزم حصول التالي للمقدم، وفي هذه الحالة، فلا يكون التالي لازماً للمقدم، وبالتالي، فلا يصدق أن التالي لازم للمقدم في جميع الأوضاع.

وإذا كان من الأوضاع أو الأحوال في القضية المنفصلة العنادية ما لا يعاند التالي

فيها المقدم، كصدقهما معاً، فإن التالي والحال هذه يكون لازماً للمقدم، ويكون نقيض التالي معانداً للمقدم.

والشرطية الجزئية المتصلة أو المنفصلة هي التي يكون فيها التالي لازماً أو معانداً للمقدم في بعض الأزمان والحالات التي يمكن اقتران أو اجتماع التالي بالمقدم.

مثال على ذلك:

1 ـ قد يكون إذا كان هذا الجسم إنساناً كان حيواناً.

2 ـ قد يكون إما أن يكون هذا الجسم جماداً أو نباتاً.

3 ـ قد يكون إذا كان عادل مجتهداً في دروسه كان ناجحاً في امتحانه.

والشرطية **المخصوصة** هي التي يكون فيها التالي لازماً أو معانداً للمقدم في حالة خاصة أو زمن معين.

مثال على ذلك:

1 ـ إن جئتني معتذراً صفحت عنك (حالة).

2 ـ إن جئتني اليوم أكرمتك (زمن).

3 ـ إن كان الطقس جميلاً اليوم سأذهب للصيد (حالة وزمن).

والشرطية على غرار القضية الحملية، إن عيِّن فيها كم الحكم: كلياً أو جزئياً، بالنسبة إلى الأوضاع والأزمان، فهي شرطية **محصورة**؛ وإن لم يعين فيها كم الحكم فهي مهملة.

مثال على ذلك:

1 ـ كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
(شرطية متصلة محصورة).

2 ـ دائماً إما أن تكون الشمس طالعة أو لا يكون النهار موجوداً
(شرطية منفصلة محصورة).

3 ـ إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (شرطية متصلة مهملة).

4 ـ إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجوداً
(شرطية منفصلة مهملة).

وكما أن الحكم في القضية الحملية إذا تناول فرداً معيناً تسمى: **مخصوصة**؛ كذلك الحال بالنسبة إلى القضية الشرطية التي تسمى **مخصوصة**، عندما يكون الحكم فيها سواء

بالإتصال أو الانفصال على وضع معين.

وسور الشرطية المتصلة الموجبة الكلية هو: كلما، مهما، متى.

مثال على ذلك:

مهما أو متى أو كلما كانت الشمس مشرقةفالنهار موجود.

وسور الشرطية المنفصلة الموجبة الكلية هو: دائماً.

مثال على ذلك:

دائماً إما أن تكون الشمس طالعة أو تكون غائبة.

وسور الشرطية المتصلة أو المنفصلة السالبة الكلية هو: ليس أبداً، ليس البتة.

مثال على ذلك:

1 ـ ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالطقس جميل

(شرطية متصلة سالبة كلية).

2 ـ ليس أبداً إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الطقس جميلاً

(شرطية منفصلة سالبة كلية).

وسور الشرطية المتصلة أو المنفصلة الموجبة الجزئية هو: قد يكون.

مثال على ذلك:

1 ـ قد يكون إذا كان الطالب مجتهداً كان ناجحاً.

(شرطية متصلة موجبة جزئية).

2 ـ قد يكون إما أن تكون الشمس طالعة أو يكون الليل موجوداً.

(شرطية منفصلة موجبة جزئية).

وسور الشرطية المتصلة السالبة الجزئية هو: قد لا يكون، ليس كلما، ليس مهما، ليس متى.

مثال على ذلك:

قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة كان الطقس جميلاً.

وسور الشرطية المنفصلة السالبة الجزئية هو: قد لا يكون، ليس دائماً.

مثال على ذلك:

قد لا يكون إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الطقس جميلاً.

* * *

والقضية الشرطية قد تتركب من:

1 ـ قضيتين حمليتين.

2 ـ قضيتين متصلتين.

3 ـ قضيتين منفصلتين.

4 ـ قضية حملية وأُخرى متصلة.

5 ـ قضية حملية وأُخرى منفصلة.

6 ـ قضية متصلة وأُخرى منفصلة.

وكل واحدة من الأقسام الثلاثة الأخيرة تنقسم في الشرطية المتصلة إلى قسمين، لتميز مقدمها عن تاليها بالطبع أو المفهوم، بخلاف الشرطية المنفصلة التي يتميز مقدمها عن تاليها بالوضع فقط. ولذا، فإن: القضية الشرطية المتصلة لها **تسعة أقسام**، والقضية الشرطية المنفصلة لها **ستة أقسام**.

أ ـ أقسام القضية الشرطية المتصلة:

1 ـ القضية الشرطية المتصلة المؤلفة من قضيتين حمليتين:

مثال على ذلك:

كلما كان الجسم إنساناً فهو حيوان.

كلما كان الطالب مجتهداً فهو ناجح.

2 ـ القضية الشرطية المتصلة المؤلفة من قضيتين متصلتين:

مثال على ذلك:

كلما كان الجسم إنساناً فهو حيوان، وكلما لم يكن الجسم حيواناً لم يكن إنساناً.

3 ـ القضية الشرطية المتصلة المؤلفة من قضيتين منفصلتين:

مثال على ذلك:

كلما كان دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً فدائماً إما أن يكون منقسماً بمتساويين أو غير منقسم.

4 ـ القضية الشرطية المتصلة المؤلفة من حملية ومتصلة، والمقدم فيها هو الحملية:

مثال على ذلك:

إن كان النجاح علة للسعادة فكلما كان النجاح كانت السعادة.

إن كان شروق الشمس علة لوجود النهار

فكلما كانت الشمس مشرقة فالنهار موجود.

5 ـ القضية الشرطية المتصلة المؤلفة من حملية ومتصلة، والمقدم فيها هو المتصلة:

مثال على ذلك:

1 ـ كلما كانت الشمس مشرقة فالنهار موجود،

(فشروق الشمس ملزوم لوجود النهار).

2 ـ كلما كان النجاح كانت السعادة، (فقيام النجاح ملزوم لوجود السعادة).

6 ـ القضية الشرطية المتصلة المؤلفة من حملية ومنفصلة، والمقدم فيها هو الحملية:

مثال على ذلك:

إن كان هذا الشيء جسماً فهو إما حيوان أو جماد.

7 ـ القضية الشرطية المتصلة المؤلفة من حملية ومنفصلة، والمقدم فيها هو المنفصلة:

مثال على ذلك:

كلما كان هذا الشيء إما حيواناً أو جماداً كان جسماً.

8 ـ القضية الشرطية المتصلة المؤلفة من متصلة ومنفصلة:

مثال على ذلك:

1 ـ إن كان كلما كانت الشمس مشرقة

فالطقس جميل، فدائماً إما أن تكون الشمس مشرقة

وإما أن لا يكون الطقس جميلاً.

2 ـ إن كان كلما كان النجاح كانت السعادة، فدائماً إما أن يكون النجاح

وإما أن لا تكون السعادة.

9 ـ القضية الشرطية المتصلة المؤلفة من منفصلة ومتصلة:

مثال على ذلك:

1 ـ إن كان دائماً إما أن تكون الشمس مشرقة

وإما إن لا يكون الطقس جميلاً، فكلما كانت الشمس مشرقة فالطقس جميل.

2 ـ إن كان دائماً إما أن يكون النجاح وإما أن لا تكون السعادة فكلما كان النجاح كانت السعادة.

ب ـ أقسام القضية الشرطية المنفصلة: .

1 ـ القضية الشرطية المنفصلة المؤلفة من حمليتين:

مثال على ذلك:

1 ـ إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً.

2 ـ إما أن يكون اللون أسود أو أبيض.

2 ـ القضية الشرطية المنفصلة المؤلفة من متصلتين:

مثال على ذلك:

1 ـ إما أن يكون إن كان النجاح كانت السعادة،

وإما أن يكون إن كان النجاح لم تكن السعادة.

2 ـ إما أن يكون إن كانت الشمس مشرقة فالطقس جميل،

وإما أن يكون إن كانت الشمس مشرقة لم يكن الطقس جميلاً.

3 ـ القضية الشرطية المنفصلة المؤلفة من منفصلتين:

مثال على ذلك:

1 ـ إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً، وإما أن يكون العدد لا زوجاً أو لا فرداً.

2 ـ إما أن يكون هذا الجسم جامداً أو سائلاً، وإما أن يكون هذا الجسم لا جامداً أو لا سائلاً.

4 ـ القضية الشرطية المنفصلة المؤلفة من حملية ومتصلة:

مثال على ذلك:

1 ـ إما أن يكون النجاح علة للسعادة، وإما أن يكون كلما كان النجاح كانت السعادة.

2 ـ إما أن يكون اجتهاد الطالب علة لنجاحه، وإما أن يكون كلما كان الاجتهاد كان النجاح.

3 ـ إما أن يكون شروق الشمس علة لوجود النهار، وإما أن يكون كلما كان شروق الشمس كان النهار موجوداً.

5 ـ القضية الشرطية المنفصلة المؤلفة من حملية ومنفصلة:

مثال على ذلك:

إما أن يكون هذا الشيء ليس جسماً وإما أن يكون إما حيواناً أو إنساناً.

6 ـ القضية الشرطية المنفصلة المؤلفة من متصلة ومنفصلة:

مثال على ذلك:

1 ـ إما أن يكون كلما كان النجاح كانت السعادة، وإما أن يكون النجاح، وإما أن لا تكون السعادة.

2 ـ إما أن يكون كلما كانت الشمس مشرقة فالطقس جميل،
وإما أن تكون الشمس مشرقة، وإما أن لا يكون الطقس جميلاً.

* * *

مع الملاحظة ـ كما سبق وأشرنا ـ بأنه إذا كانت القضية الحملية تنقسم إلى محصورة، ومهملة، ومخصوصة، فكذلك الحال بالنسبة إلى القضية الشرطية. وإذا كانت كلية القضية الحملية لا تتأتى عن كلية الموضوع أو المحمول، بل عن كلية الحكم، فكذلك القضية الشرطية التي لا تتأتى كليتها من حيث كون مقدمها أو تاليها، كلياً، بل لكلية حكمها بالإتصال أو الإنفصال.

مثال على ذلك:

كلما كان زيد يأكل فهو يحرك فكه الأسفل (شرطية كلية مع أن مقدمها وتاليها شخصيان).

كلما كان عمرو يكتب فهو يحرك يده (شرطية كلية مع أن مقدمها وتاليها شخصيان).

وبعبارة أُخرى، إن الشرطية تكون كلية، إذا كان تاليها لازماً لمقدمها، كما في

الشرطية المتصلة اللزومية؛ أو كان تاليها معانداً لمقدمها، كما في الشرطية المنفصلة العنادية، في جميع الأزمان، وعلى جميع الأحوال أو الأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم.

مثال على ذلك:

كلما كان الجسم إنساناً كان ناطقاً.

فلزوم النطق للإنسان ثابت في جميع الأزمان، وفي جميع الأوضاع والأحوال التي يكون عليها الإنسان الفرد، والممكنة الاجتماع فيه، كالقيام، والقعود، والإنحناء، والصيف، والشتاء، والليل، والنهار، والصحة، والمرض، والحزن، والفرح... الخ.

* * *

الفصل الثالث في أحكام القضايا:

وفيه: أربعة مباحث:

البحث الأول: التناقض.

وهو الاختلاف الحاصل في الكم والكيف والجهة بين قضيتين، **إحداهما**: موجبة، **والأُخرى**: سالبة، مما يقتضي لذاته، أي لذات الاختلاف، صدق إحداهما وكذب الأُخرى، وذلك مهما كانت مادتهما، ومهما كانت النسبة بين الموضوع والمحمول (موجبة كلية وسالبة جزئية، سالبة كلية وموجبة جزئية، موجبة جزئية وسالبة كلية، سالبة جزئية وموجبة كلية).

مثال على ذلك:

زيد فان.

زيد ليس بفان.

مع الملاحظة أنه ربما تخالفت القضيتان في الصدق والكذب لا لذات الاختلاف بل لأمر خارج عنه، كأن يكون الموضوع مثلاً في القضيتين أخص من المحمول؛ أو كأن يكون الموضوع في كلتا القضيتين أعم من المحمول، وفي هذه الحالة، فإنهما تكذبان معاً.

مثال على ذلك:

1 ـ كل إنسان حيوان (الموضوع أخص من المحمول) صادقة.

لا واحد من الإنسان حيوان (الموضوع أخص من المحمول) كاذبة.

2 ـ كل حيوان إنسان (الموضوع أعم من المحمول) كاذبة.

لا واحد من الحيوان إنسان (الموضوع أعم من المحمول) كاذبة.

أما إذا كان الاختلاف بالإيجاب والسلب بين قضيتين لا يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأُخرى كاذبة، فمعنى ذلك، أن كلتي القضيتين صادقتان.

مثال على ذلك:

1 ـ زيد إنسان

وزيد ليس بخالد.

2 ـ بعض الحيوان إنسان

وبعض الحيوان ليس بإنسان.

مع الإشارة إلى أن الاختلاف بالإيجاب والسلب بين كل قضية كلية وجزئية متقابلة، يقتضي أن تكون إحداهما صادقة والأُخرى كاذبة بحكم قوانين **التقابل** الذي يشكل التناقض أحد أقسامه.

والقضيتان المختلفتان بالإيجاب والسلب إما أن تكونا: **مخصوصتين**، أو **محصورتين**.

أ ـ فإن كانتا **مخصوصتين**، فالتناقض لا يتحقق بينهما إلاَّ بعد تحقق اتحادهما في **ثمانية أُمور**:

الأول: وحدة الموضوع لفظاً ومعنى، لأنه لو كان الموضوع فيهما مختلفاً لما تناقضتا، لجواز صدقهما وكذبهما معاً.

مثال على ذلك:

1 ـ زيد جالس وعمرو ليس بجالس.

2 ـ العدل ممدوح والظلم ليس بممدوح.

الثاني: وحدة المحمول لفظاً ومعنى، لأنه لا تناقض بين القضيتين عند اختلاف المحمول فيهما.

مثال على ذلك:

1 ـ زيد جالس وزيد ليس بعالم.

2 ـ العدل ممدوح   والعدل ليس بممقوت.

الثالث: وحدة الشرط، لعدم قيام التناقض عند اختلاف الشرط.

مثال على ذلك:

1 ـ الطالب ناجح، (أي إن كان مجتهداً).   الطالب ليس بناجح، (أي إن لم يكن مجتهداً).

2 ـ الطالب سعيد، (أي إن كان ناجحاً).   الطالب ليس سيعد، (أي إن لم يكن ناجحاً).

الرابع: وحدة الكل والجزء، لأنه إذا اختلف الكل والجزء، ارتفع التناقض بينهما.

مثال على ذلك:

الزهر أبيض اللون: أي بعضه.   والزهر ليس بأبيض اللون: أي كله.

الخامس: وحدة الزمان، لأنه لا تناقض عند اختلاف الزمان بين قضيتين.

مثال على ذلك:

الشمس مشرقة   : أي نهاراً.

الشمس ليست مشرقة   : أي ليلاً.

السادس: وحدة المكان، وذلك لعدم التناقض عند اختلاف المكان بين قضيتين.

مثال على ذلك:

1 ـ الطالب جالس   : أي في قاعة الدرس.

الطالب ليس بجالس :أي في الملعب.

2 ـ الأرض مجدبة   : في الصحراء.

الأرض ليست مجدبة: في السهل.

السابع: وحدة الإضافة، وذلك لعدم وجود التناقض أو تحققه في حال اختلاف الإضافة بين قضيتين.

مثال على ذلك:

1 ـ خالد أب   : لعادل.

خالد ليس بأب   : لفاضل.

2 ـ الاثنين نصف : الأربعة.

الاثنين ليست بنصف : للخمسة.

الثامن: وحدة القوة والفعل، وذلك لأن النسبة إذا كانت في قضية من القضيتين بالقوة وفي الأُخرى بالفعل، ارتفع التناقض بينهما.

مثال على ذلك:

1 ـ الخمر في الدّن مسكر : أي بالقوة.

الخمر في الدّن ليس بمسكر : أي بالفعل.

2 ـ زيد ميت : بالقوة.

زيد ليس بميت : بالفعل.

وهذه الأُمور أو الوحدات (من الوحدة) التي ذكرها المناطقة القدامى لتحقق التناقض، اختصرها المناطقة المتأخرون إلى شرطين:

الأول: وحدة الموضوع.

الثاني: وحدة المحمول.

1 ـ فوحدة الموضوع، يندرج فيها: وحدة الشرط، ووحدة الكل والجزء. **فقولنا:** الجسم (موضوع) مفرق للبصر، هو الجسم لا مطلقاً بل بشرط كونه أبيض. **وقولنا:** الجسم (موضوع) ليس بمفرق للبصر، هو الجسم لا مطلقاً بل بشرط كونه أسود. **وقولنا:** الطالب (موضوع) ناجح، هو الطالب لا مطلقاً بل بشرط كونه مجتهداً. **وقولنا:** الطالب (موضوع) ليس بناجح، هو الطالب لا مطلقاً بل بشرط كونه غير مجتهد.

فاختلاف الشرط يستتبع اختلاف الموضوع، واتحاد الموضوع يعني إتحاد الشرط.

أما اندراج وحدة الكل والجزء، فلأن الموضوع في **قولنا:** الزهر أبيض اللون، يعني: بعض الزهر. وفي **قولنا:** الزهر ليس بأبيض اللون، يعني: كل الزهر. وهما مختلفان.

2 ـ ووحدة المحمول، يندرج فيها: سائر الشروط، كشرط **الزمان** مثلاً، لأن المحمول في القضية: الشمس مشرقة، يعني: نهاراً.

وفي القضية:

الشمس ليست مشرقة، يعني: ليلاً.

فاختلاف الزمان يستتبع اختلاف المحمول.

وقد ردَّ **الفارابي** كل هذه الشروط أو الوحدات (مفرد وحدة)، إلى **وحدة النسبة الحكمية** فقط، حتى يكون السلب واقعاً على النسبة التي ورد عليها الإيجاب، ويقوم التناقض حكماً.

ب ـ وإن كانت القضيتان **محصورتين،** فلا بد مع اتحادهما في الأُمور **الثمانية** السالفة الذكر، من **شرط تاسع** هو اختلافهما في الكم (الاختلاف بالكم)، لأنهما لو كانتا كليتين أو جزئيتين لم يتناقضا، لجواز كذب الكليتين وصدق الجزئيتين في كل شيء (أو مادة) يكون فيه الموضوع أعم من المحمول.

مثال على ذلك:

1 ـ كل حيوان إنسان.
لا واحد من الحيوان إنسان.
(قضيتان كاذبتان).

2 ـ كل معدن ذهب.
لا شيء من المعدن ذهب.
(قضيتان كاذبتان).

3 ـ بعض الحيوان إنسان.
بعض الحيوان ليس بإنسان.
(قضيتان صادقتان).

4 ـ بعض المعدن ذهب.
بعض المعدن ليس بذهب.
(قضيتان صادقتان).

مع الملاحظة، أن **السهروردي**، أبو الفتوح يحيى بن حبش (1153 ـ 1191 م)، لا يرى ضرورة لهذا الشرط، لأن التناقض عنده هو سلب ما أوجبناه بعينه في قضية ما: موجبة أو سالبة، بدون تغيير في الكمية؛ أي إدخال حرف السلب فقط على القضية من دون تغيير في الكم أو في الجهة، وذلك إنسجاماً مع مذهبه الذي يعتبر السلب إثباتاً ويضعه في صورة الإيجاب، والذي يعتبر أن القضية الوحيدة الجديرة بالاعتبار في العلوم هي **القضية الكلية الموجبة الضرورية** التي يسميها بـ : **البتَّاتة**. ولذا، فإن نقيض القضية الكلية الموجبة الضرورية البتاتة: كل إنسان بالضرورة هو ممكن أن يكون كاتباً، هو: ليس بالضرورة كل إنسان هو ممكن أن يكون كاتباً. ونقيض القضية الكلية السالبة: لا

شيء من الجماد حي، هو: ليس لا شيء من الجماد حي.

لكن السهروردي يسلم بلوازم جزئية تلزم من القضية النقيض. فإذا قلنا مثلاً: بالضرورة كل إنسان حيوان، فإن نقيض هذا القول، هو: ليس كل إنسان بالضرورة حيواناً، ويلزم عن هذا النقيض، القول: بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان؛ وهذا القول، هو: قضية سالبة جزئية. وإذا قلنا: لا شيء من الإنسان بجماد بالضرورة، فإن نقيض هذا القول، هو: ليس لا شيء من الإنسان بجماد بالضرورة؛ ويلزم عن هذا النقيض، القول: بعض الإنسان جماد بالإمكان، وهو: قضية موجبة جزئية.

والجدير بالذكر، أن السهروردي يرفض التقسيم الأرسططالي للقضايا من حيث **الكم** أو **الكيف**، أو **الجهة**. فهو من حيث **الكم** يرى أن القضايا الجزئية أو البعضية والمهملة لا نفع لها، ويمكن أن ترد بالإفتراض إلى القضية الكلية، وذلك بأن تسمى الأبعاض أو الجزئيات المحكوم عليها في القضايا بأسماء معينة ثم يحكم على هذه الأسماء المفترضة بحكم كلي شامل. وهو من حيث **الكيف** يرى أن القضايا كلها ومنها القضايا السالبة يمكن أن ترد إلى القضية الكلية الموجبة، وذلك بأن نجعل السلب جزء المحمول أو الموضوع فلا يكون عندنا إلاً قضية موجبة. بمعنى أن السلب إذا كان بعد الرابطة فإنه يصير أحد جزئي القضية: الموضوع أو المحمول، وتصبح القضية موجبة معدولة، وبذلك ترد جميع القضايا السالبة إلى قضايا موجبة معدولة الموضوع أو المحمول أو معدولة الموضوع والمحمول معاً، وتصبح القضايا كلها موجبة كلية. وكذلك السلب في القضايا الممكنة ينقلب إلى الإيجاب بمجرد إدراج الجهة في المحمول. أما إذا كان السلب مقدماً على الرابطة في القضية أي قاطعاً أو نافياً للرابطة بين الموضوع والمحمول، فإن القضية تعتبر سالبة. وهو من حيث **الجهة**، يرى أن القضايا الموجهة كلها: **الممكنة، والممتنعة، والضرورية**، ترد إلى الموجبة الضرورية التي يسميها بـ : **البتاتة**، بجعل الجهات جزء المحمول، وذلك لأن الممكن إذا كان إمكانه ضرورياً، والممتنع امتناعه ضرورياً، والضروري وجوبه ضرورياً، فالأولى أن تجعل الجهات من الوجوب فتصير القضية في جميع الأحوال ضرورية، كقولنا: كل إنسان بالضرورة هو ممكن أن يكون متعلماً، أو يجب أن يكون حيواناً، أو يمتنع أن يكون جماداً؛ وتفسير ذلك، أن الممكن، أو الممتنع، أو الضروري، لما كان قد جعل موضوعاً للقضية، وحمل صفة الإمكان أو الامتناع أو الضرورة، فإن العقل أو الذهن يعتبر هذا **الحمل ضرورياً** في الحالات الثلاث، كما يعتبر **مادة القضية ضرورياً**، ويجعل الجهات كلها: الإمكان، والامتناع، والضرورة، أجزاء للمحمولات، وبذلك تصبح

القضايا كلها **ضرورية بتاتة**، وهي القضايا الوحيدة التي تستخدم في العلوم، أما سائر القضايا من ممكنة وممتنعة فلا تستخدم في العلوم على الإطلاق، لأنه لا فائدة منها.

ج ـ وإن كانت القضيتان **موجهتين**، سواء في المخصوصات أو المحصورات، فلا بدّ مع تلك الشرائط المذكورة من شرط آخر، هو: **الاختلاف في الجهة**، لأنهما لو اتحدتا في الجهة ارتفع التناقض بينهما، لكذب الضروريتين في مادة الإمكان، وصدق الممكنتين فيها.

مثال على ذلك:

1 ـ كل إنسان كاتب أو شاعر بالضرورة.

ليس كل إنسان كاتباً أو شاعراً بالضرورة.

فهاتان قضيتان كاذبتان، لأن إيجاب أو سلب الكتابة أو الشاعرية لبعض أفراد الإنسان ليس بضروري على الإطلاق.

2 ـ كل إنسان كاتب أو شاعر بالإمكان.

ليس كل إنسان كاتباً أو شاعراً بالإمكان.

(قضيتان صادقتان). ولذا، فلا بد من اختلاف الجهة في الموجهات.

* * *

وإذا كان نقيض كل شيء، معناه: رفعه، فإن نقيض:

1 ـ الضرورية المطلقة، هو: **الممكنة العامة**، لأن سلب الضرورة مع وجوبها ـ أي الضرورة ـ مما يتناقضان حكماً. بمعنى أن الإمكان العام هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم. وإثبات الضرورة في الجانب المخالف وسلبها عنه، مما يتناقضان.

مثال على ذلك:

كل كاتب، متحرك الأصابع، بالضرورة (ضرورية مطلقة).

نقيضها:

بعض الكاتب متحرك الأصابع، بالإمكان العام (ممكنة عامة).

2 ـ ونقيض الدائمة المطلقة، هو: **المطلقة العامة**، وذلك لأن السلب في كل الأوقات ينافيه الإيجاب في بعض الأوقات وبالعكس. بمعنى أنه إذا لم يكن الإيجاب في الجملة أو بعامة، فإنه يلزم السلب دائماً، وإذا لم يكن السلب في الجملة أو بعامة، فإنه يلزم الإيجاب دائماً.

مثال على ذلك:

1 ـ المجتهد ناجح، دائماً (دائمة مطلقة).

نقيضها:

المجتهد ليس ناجحاً، بالفعل (مطلقة عامة).

2 ـ كل مجتهد ناجح، بالفعل (مطلقة عامة).

نقيضها:

بعض المجتهد ليس بناجح، دائماً (دائمة مطلقة).

3 ـ الأرض كوكب متحرك، دائماً (دائمة مطلقة).

نقيضها:

الأرض ليست بكوكب متحرك، بالفعل (مطلقة عامة).

3 ـ ونقيض **المشروطة العامة**، هو: **الحينية الممكنة**، التي يحكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف، وذلك لأن نسبتها إلى المشروطة العامة هي كنسبة الممكنة العامة إلى الضرورية المطلقة. فكما أن الضرورية بحسب الذات تناقض سلب الضرورة بحسب الذات، فكذلك الأمر بالنسبة إلى الضرورة بحسب الوصف التي تناقض سلب الضرورة بحسب الوصف.

مثال على ذلك:

كل مصدور (داء الصدر) يسعل بالضرورة ما دام على هذه الصفة: أي مصدوراً (مشروطة عامة).

بعض المصدور يمكن أن يسعل في بعض أوقات كونه مصدوراً (حينية ممكنة).

4 ـ ونقيض العرفية العامة، هو: الحينية المطلقة، أي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبة عنه في بعض أوقات وصف الموضوع.

مثال على ذلك:

1 ـ كل مصدور يسعل دائماً ما دام مصدوراً (عرفية عامة).
بعض المصدور يسعل بالفعل في بعض أوقات كونه مصدوراً (حينية مطلقة).

2 ـ كل كاتب متحرك الأصابع دائماً ما دام كاتباً (عرفية عامة).

بعض الكاتب متحرك الأصابع بالفعل حين هو كاتب، أو في بعض أوقات كونه كاتباً (حينية منطلقة).

ونسبة الحينية المطلقة إلى العرفية العامة كنسبة المطلقة إلى الدائمة. فكما أن الدوام بحسب الذات ينافي الإطلاق، كذلك الدوام بحسب الوصف ينافي الإطلاق.

* * *

والقضايا المركبة أو المركبات، إما أن تكون: كلية، وإما أن تكون جزئية.

1 ـ فإن كانت **كلية**، فإن نقيضها هو أحد نقيضي جزأيها. ولتوضيح ذلك، نقول: لما كانت القضية المركبة كناية عن مجموع قضيتين مختلفتين بالإيجاب والسلب، فإن نقيضها هو رفع ذلك المجموع. ورفع المجموع إنما يكون برفع أحد جزأيه لا على التعيين، فإن جزأيه إذا تحققا تحقق المجموع، ورفع أحد الجزأين هو أحد نقيضي الجزأين لا على التعيين، فيكون لازماً مساوياً لنقيض المركبة، وهو المفهوم المردد بين نقيض الجزأين. وهذا يعني، أن طريق أخذ نقيض القضية المركبة هو تحليلها إلى بسيطيها أو طرفيها ثم الإتيان بنقيض كل منهما، ثم تركيب قضية منفصلة مانعة الخلو من النقيضين تكون مساوية لنقيضها.

وإذا كان نقيض القضية المطلقة العامة الموافقة، هو: المطلقة الدائمة المخالفة، ونقيض القضية المطلقة العامة المخالفة، هو المطلقة الدائمة الموافقة؛ وإذا كانت القضية الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين: **إحداهما**: موجبة، **والأُخرى**: سالبة، فإن نقيض الوجودية اللادائمة يكون إما: القضية الدائمة المخالفة وإما القضية الدائمة الموافقة.

مثال على ذلك:

كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائماً (وجودية لا دائمة).

إما ليس بعض الإنسان ضاحكاً دائماً وإما بعض الإنسان ضاحك دائماً (نقيضها).

2 ـ وإن كانت المركبات **جزئية**، فإنه لا يكفي في نقيضها «ما ذكرناه من المفهوم المردد بين نقيضي الجزأين، لجواز كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المردد»؛ إذ من الجائز أن يكون المحمول ثابتاً دائماً لبعض أفراد الموضوع ومسلوباً دائماً عن أفراد البعض الآخر الباقي، فتكذب الجزئية اللادائمة، لأن مفهومها أن بعض أفراد الموضوع

يكون بحالة يثبت له المحمول تارة ويسلب عنه أُخرى.

مثال على ذلك:

بعض الجسم حيوان لا دائماً.

فالحيوانية ثابتة لبعض أفراد الجسم دائماً أو مسلوبة عن أفراده الباقية دائماً. ولذا، فإن هذه الجزئية: كاذبة، مع كذب قولنا:

كل جسم حيوان دائماً، ولا واحد من الجسم بحيوان دائماً.

والحق في نقيضها ـ أي في نقيض هذه القضية ـ هو أن يردد بين نقيضي الجزأين لكل واحد واحد: أي كل واحد واحد لا يخلو عن نقيضيها، فيقال:

كل جسم (كل واحد واحد من أفراد الموضوع) أما حيوان دائماً أو ليس بحيوان دائماً.

وإذا ما قلنا: إن المركبة سواء كانت كلية أو جزئية كناية عن مجموع قضيتين، ورفع المجموع إنما يتم برفع أحد الجزأين: أي أحد نقيضي الجزأين الذي هو المفهوم المراد؛ وما هو بكاف في نقيض المركبة الكلية كاف في نقيض المركبة الجزئية، وإلاّ فما الفرق بينهما؟ فإن الجواب على ذلك، هو: أن مفهوم الكلية المركبة هو ذاته مفهوم الكليتين المختلفتين بالإيجاب والسلب، فإن أخذ نقيضاهما يكون أحد نقيضيهما مساوياً لنقيضها. وأما مفهوم الجزئية المركبة فهو غير مفهوم الجزئيتين المختلفتين بالإيجاب والسلب، وذلك لأن موضوع الإيجاب في المركبة الكلية هو ذاته موضوع السلب، وموضوع الجزئية الموجبة يجب ألا يكون هو نفسه موضوع الجزئية السالبة، لجواز تغايرهما، كون مفهوم الجزئيتين أعم من مفهوم المركبة الجزئية، لأنه متى صدقت الجزئيتان المختلفتان إيجاباً وسلباً مع اتحاد الموضوع، صدقتا مطلقاً بدون العكس، «فيكون أحد نقيضيهما أخص من نقيض مفهوم الجزئية، لأن نقيض الأعم أخص من نقيض الأخص، فلا يكون مساوياً لنقيضه». ولذا، يجوز اجتماع المركبة الجزئية مع إحدى الكليتين على الكذب، لأن إحدى الكليتين «لما كانت أخص من نقيض المركبة الجزئية، والأخص يجوز أن يكذب بدون الأعم، فربما يصدق نقيض المركبة الجزئية ولا تصدق إحدى الكليتين، وحينئذ يجتمعان على الكذب».

مثال على ذلك:

بعض الجسم حيوان لا دائماً.

قضية كاذبة. لذا يصدق نقيضها مع كذب إحدى الكليتين الأخص من نقيضها.

* * *

أما في **الشرطيات**، فإن نقيض **الشرطية الكلية**، هو: **الجزئية الموافقة لها في الجنس** (أي في الإتصال والإنفصال: **والنوع** (أي في اللزوم، والعناد، والاتفاق، وبالعكس)، **والمخالفة لها في الكيف** وبالعكس.

كما أن نقيض الموجبة الكلية اللزومية، هو: السالبة الجزئية اللزومية؛ ونقيض العنادية الكلية، هو: العنادية الجزئية؛ ونقيض الاتفاقية الكلية، هو: الاتفاقية الجزئية... الخ.

مثال على ذلك:

1 ـ كلما كان أ ب فـ ج د (موجبة كلية لزومية)
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

نقيضها:

ليس كلما كان أ ب فـ ج د ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

2 ـ دائماً إما أن يكون أ ب أو ج د (عنادية حقيقية)
دائماً إما أن تكون الشمس طالعة أو يكون الليل موجوداً.

نقيضها:

ليس دائماً إما أن يكون أ ب أو ج د
ليس دائماً إما أن تكون الشمس طالعة أو يكون الليل موجوداً.

* * *

البحث الثاني: العكس المستوي:

وهو كناية عن تبديل بين طرفي القضية، بجعل الجزء الأول أو الطرف الأول (موضوع، مقدم) من القضية ثانياً، والثاني أولاً، مع بقاء الصدق والكيف على حالهما.

والمراد **ببقاء الصدق**: هو أنه إذا كانت القضية الأصلية ـ حملية أو شرطية ـ **صادقة** وجب أن تكون القضية المعكوسة أو العكسية، صادقة؛ لأنه يستحيل صدق الملزوم بدون صدق اللازم؛ كما أنه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم.

مثال على ذلك:

1 ـ كل ذهب معدن	(القضية الأصلية)	صادقة.
بعض المعدن ذهب	(القضية العكسية)	صادقة.
2 ـ كل معدن ذهب	(القضية الأصلية)	كاذبة.
بعض الذهب معدن	(القضية العكسية)	صادقة.

والمراد **ببقاء الكيف**: هو أن القضية الأصلية إذا كانت **موجبة**، وجب أن تكون القضية العكسية موجبة كذلك، وإذا كانت القضية الأصلية **سالبة**، وجب أن تكون القضية العكسية سالبة أيضاً.

* * *

والقضايا السالبة إما أن تكون كلية وإما أن تكون جزئية.

1 ـ فإن كانت **كلية**، **فسبع منها**، هي: الوقتيتان (الوقتية المطلقة والوقتية المقيدة)، والوجوديتان (الوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة)، والممكنتان (الممكنة العامة والممكنة الخاصة)، والمطلقة العامة، لا تقبل العكس، وذلك لامتناع العكس في أخصها وهي القضية الوقتية. والقضية الوقتية لا تنعكس، **لصدق قولنا**:

بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائماً.

وكذب قولنا: بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العام، الذي هو أعم الجهات، لأن كل منخسف هو قمر بالضرورة.

وقولنا: إنه إذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم، يرجع إلى أنه لو انعكس الأعم لانعكس الأخص، لأن العكس لازم الأعم، والأعم لازم الأخص، ولازم اللازم لازم.

مع الإشارة إلى أن معنى الانعكاس المقصود في القضية هو لزوم العكس لزوماً كلياً منها، بحيث لا يتخلف الانعكاس أبداً في أية مادة منها؛ كما أن معنى عدم الانعكاس في القضية هو عدم لزوم العكس لزوماً كلياً منها، ويتبين ذلك في مادة واحدة منها.

أما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة ـ سالبتان كليتان ـ فتنعكسان إلى: **سالبة كلية دائمة**، لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً أنه لا شيء من ج ب، وجب أن يصدق: دائماً لا شيء من ب ج، وإلاَّ لصدق نقيضه، وهو: بعض ب ج بالإطلاق العام.

ويمكن أن نعبر عن ذلك بالصيغة التالية:

بعض ب ج بالإطلاق.

و: لا شيء من ج ب بالضرورة، أو دائماً.

ينتج: بعض ب ليس ب بالضرورة في الضرورية، ودائماً في الدائمة، وهو محال.

وهذا المحال ليس بلازم من تركيب المقدمتين، وذلك لصحته؛ كما أنه ليس بلازم من الأصل لأنه مفروض الصدق، فتعين أن يكون لازماً من نقيض العكس، فيكون محالاً، فيكون العكس حقاً.

لا مجتهد ناجح	بالضرورة أو دائماً	(القضية الأصلية).
لا ناجح مجتهد	بالضرورة أو دائماً	(القضية العكسية).
بعض الناجح مجتهد	بالضرورة أو دائماً	(صدق النقيض).
لا مجتهد ناجح	بالضرورة أو دائماً	(القضية الأصلية).

ينتج: بعض الناجح ليس بناجح بالضرورة أو دائماً.

أي: بعض ب ليس ب (محال).

مع الملاحظة أن **بعض المناطقة** يرى أن السالبة الضرورية تنعكس إلى سالبة ضرورية، وهذا خطأ؛ لجواز إمكان صفة لنوعين لا تثبت إلاً لأحدهما فقط بالفعل دون الآخر، فيكون النوع الأخر مسلوباً عنه هذه الصفة بالفعل بالضرورة مع إمكان ثبوت الصفة له. ولذا، فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة. فمركوب عمرو مثلاً ممكن للحصان والحمار، ثابت للحصان بالفعل دون الحمار. ولذا:

يصدق قولنا: لا شيء من مركوب عمرو بحمار بالضرورة.

ولا يصدق قولنا: لا شيء من الحمار بمركوب عمرو بالضرورة.

وذلك لصدق نقيضه، وهو: .

بعض الحمار مركوب عمرو بالإمكان.

وأما السالبة الكلية **المشروطة، والعرفية، العامتان**، فتنعكسان إلى: **عرفية كلية**، لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً، أنه: لا شيء من ج ب ما دام ج، صدق دائماً، لا شيء من ب ج ما دام ب، وإلا فبعض ب ج حين هو (ب) لأنه نقيضه.

ويمكن أن نعبر عن ذلك بالصيغة التالية:

بعض ب ج حين هو ب.

وبالضرورة أو دائماً: لا شيء من ج ب ما دام ج.

ينتج: بعض ب ليس ب حين هو ب.

وهذا الناتج محال، وهو ناشيء من نقيض العكس، مما يعني أن العكس حق.

لا إنسان خالد	ما دام إنساناً	(الفضية الأصلية).
لا خالد إنسان	ما دام خالداً	(العكس).
بعض الإنسان خالد		(النقيض).
لا إنسان خالد	ما دام إنساناً	(القضية الأصلية).

ينتج: بعض الإنيان ليس بإنسان.

أي: بعض ب ليس ب حين هو ب، (محال).

مع الملاحظة أن بعض المناطقة يرى أن المشروطة العامة تنعكس كنفسها، وهذا خطأ، لأن المشروطة العامة هي التي يكون فيها لوصف الموضوع دخل في تحقق الضرورة، فيكون مفهوم السالبة المشروطة العامة منافاة وصف المحمول لمجموع وصف الموضوع وذاته، ومفهوم عكسها منافاة وصف الموضوع لمجموع وصف المحمول وذاته، ومن الواضح أن الأول (الموضوع) لا يستلزم الثاني (المحمول).

والمشروطة والعرفية، الخاصتان، تنعكسان إلى: **عرفية عامة** مقيدة باللادوام في البعض، لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً، لا شيء من أ ب ما دام أ لا دائماً، صدق دائماً، لا شيء من ب أ ما دام ب لا دائماً في البعض: أي بعض ب أ بالفعل. ولكنهما لا تنعكسان إلى: **العرفية العامة المقيدة باللادوام في الكل، لأن قولنا**:

1 ـ لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً، **صادق**.

2 ـ **وقولنا**: لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكناً لا دائماً، **كاذب**، **لكذب اللادوام**، وهو: كل ساكن كاتب بالإطلاق العام، لصدق نقيضه:

بعض الساكن ليس بكاتب دائماً، لأن من الساكن ما هو ساكن دائماً: كالصخر أو الحجر.

2 ـ وإن كانت **السوالب جزئية**، **فالمشروطة والعرفية**، **الخاصتان**، تنعكسان إلى: **عرفية خاصة**، لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً، بعض ج ليس ب ما دام ج لا دائماً، وجب أن يصدق دائماً، ليس بعض ب ج ما دام ب لا دائماً، لأنا نفرض ذات الموضوع وهو ج د فـ د ج بالفعل ود ب أيضاً بحكم اللادوام، وليس د ج ما دام ب، وإلاً لكان

د ج حين هو ب فـ ب حين هو ج، وقد كان ليس ب ما دام ج، وهذا خلف. وإذا صدق ج و ب على د وتنافيا فيه، صدق بعض ب ليس ج ما دام ب لا دائماً، وهو المطلوب.

مثال على ذلك:

لو أخذنا القضية التالية:

بعض الغاز ليس ساماً.

ورمزنا للفظ غاز بـ ج، وللفظ سام بـ ب، لأصبح لدينا القضية الرمزية الآتية:

بعض ج ليس ب.

ومن هذه القضية، نستنتج القضية:

بعض السام ليس غازاً، ورمزها: بعض ب ليس ج.

وهذه القضية: بعض ج ليس ب ومثيلاتها من القضايا الجزئية السالبة، لا يستدل منها على قضية جزئية سالبة إلاّ إذا صدق على كل من ج و ب صفة واحدة، وليكن رمزها د مثلاً، كقولنا:

بعض الغاز مفيد ورمزها: بعض ج ـ د.

بعض السام مفيد ورمزها: بعض ب ـ د.

وبذلك، نلاحظ أن ج اتصفت بالصفة: مفيد، التي رمزنا إليها بالرمز د، وكذلك ب، اتصفت بدورها بالصفة: مفيد، التي رمزنا إليها بالرمز د، أي أن كلاً من ب و ج اتصفت إيجاباً أو سلباً بصفة د. ولذا، يمكن أن نستنتج قضية جزئية سالبة من قضية جزئية سالبة، إذا راعينا الشرط الآنف الذكر.

أما السوالب الجزئية الباقية (البواقي): الدائمتان، والعامتان، والسوالب السبع الكلية التي لا تنعكس، ويلزم من ذلك عدم انعكاس **جزئياتها**، فلا تنعكس.

فلو أخذنا القضية الضرورية ـ التي هي أخص السوالب الأربع: الدائمتان والعامتان ـ التالية:

بالضرورة بعض الحيوان ليس بإنسان (قضية صادقة).

فإن عكسها: بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العام (قضية كاذبة).

وهذا العكس الكاذب متأت من كون: كل إنسان حيوان بالضرورة (قضية صادقة).

ولو أخذنا القضية الوقتية اللادائمة:

بالضرورة ليس بعض القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائماً

(قضية صادقة).

فإن عكسها: بعض المنخسف وقت التربيع ليس قمراً بالإمكان العام

(قضية كاذبة).

وهذا العكس الكاذب متأت من كون: كل منخسف قمر بالضرورة

(قضية صادقة).

وبما أن القضية الضرورية التي هي أخص البسائط من القضايا، والقضية الوقتية التي هي أخص المركبات الباقية، لا تنعكسان، فلا ينعكس شيء من السوالب الجزئية، لأن انعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص.

وباختصار، نقول: إن السوالب الكلية سبع منها لا تقبل العكس، **وست** منها تقبل العكس. والسوالب الجزئية كلها لا تقبل العكس، ما عدا المشروطة والعرفية الخاصتان، اللتان تعكسان إلى عرفية خاصة؛ لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً: ليس بعض ج ب ما دام ج لا دائماً، صدق دائماً: ليس بعض ب ج ما دام ب لا دائماً.

* * *

والقضايا الموجبة، سواء كانت **كلية أو جزئية**، لا تنعكس إلى كلية، لاحتمال أن يكون المحمول أعم من الموضوع، ولامتناع حمل الخاص على كل أفراد العام.

مثال على ذلك:

1 ـ كل إنسان حيوان (القضية الأصلية) صادقة.

كل حيوان إنسان (القضية العكسية) كاذبة.

2 ـ كل ذهب معدن (القضية الأصلية) صادقة.

كل معدن ذهب (القضية العكسية) كاذبة.

ونحن نرى أن بعض القضايا الموجبة الكلية، تقبل العكس كنفسها: قضايا موجبة كلية.

مثال على ذلك:

كل إنسان ناطق (القضية الأصلية).

كل ناطق إنسان (القضية العكسية).

أما القضايا الموجهة، ـ التي يبين فيها كيفية النسبة بين طرفيها: ضرورة، إمكان عام، دوام... الخ ـ، فالقضية **الضرورية**، والقضية **الدائمة**، **والعامتان**: العرفية والمطلقة، تنعكس إلى: **حينية مطلقة** عن طريق برهان الخلف، لأنه إذا صدق كل ج ب بإحدى الجهات الأربع: الضرورة، دائماً، ما دام ج، وجب أن يصدق بعض ب ج حين هو ب، وإلاّ لصدق نقيضه، وهو لا شيء من ب ج ما دام ب، وهو مع الأصل ينتج: لا شيء من ج ج بالضرورة أو دائماً إن كان الأصل ضرورياً أو دائماً أو ما دام ج إن كان أحدى العامتين، وهو محال. ويمكن أن نعبر عن ذلك بالصيغة التالية:

كل ج ب ما دام ج (صادقة).
بعض ب ج حين هو ب (صادقة).
لا ب ج ما دام ب (نقيض).
كل ج ب (الأصل).
ينتج لا ج ج بالضرورة إن كان الأصل ضرورياً
أو دائماً إن كان الأصل دائماً.

مثال على ذلك:

كل إنسان	حيوان بالضرورة	(صادقة).
بعض الحيوان	إنسان	(صادقة).
لا حيوان	إنسان	(نقيض).
كل إنسان	حيوان	(الأصل).
لا إنسان	إنسان	(نتيجة) محال.

مع الملاحظة أن **السهروردي** يرى أن عكس القضية الموجبة الضرورية مهما كانت جهتها: الإمكان، أو الإمتناع، أو الوجوب، هي الموجبة الضرورية. فالقضية: بالضرورة كل إنسان هو ممكن أن يكون حيواناً، تعكس إلى: بالضرورة بعض ما يمكن أن يكون حيواناً هو إنسان. والقضية: بالضرورة كل إنسان يجب أن يكون حيواناً، تعكس إلى: بالضرورة بعض ما يجب أن يكون حيواناً هو إنسان. والقضية: بالضرورة كل إنسان يمتنع أن يكون جماداً، تعكس إلى: بالضرورة بعض ما يمتنع أن يكون جماداً هو إنسان.

وهو بذلك ـ أي السهروردي ـ يخالف المناطقة الأرسطاليسيين الذين يعكسون الموجبة الضرورية إلى ممكنة موجبة وليس إلى موجبة ضرورية، وذلك لجواز أن يكون

المحمول ضرورياً للموضوع في الأصل (كل كاتب إنسان)، والمحمول ضروري للموضوع في العكس (كل إنسان كاتب)، وهذا المحمول ممكن وليس بضروري.

والخاصتان: العرفية والممكنة، تنعكسان إلى: **حينية مطلقة لا دائمة**. فإذا صدق بالضرورة أو دائماً، كل ج ب أو بعض ج ب ما دام ج لا دائماً، صدق بعض ب ج حين هو ب لا دائماً. ويمكن أن نعبر عن ذلك بالصيغة التالية:

1 ـ	كل ج ب	بالضرورة أو دائماً.
	بعض ب ج	بالإمكان.
2 ـ	بعض ج ب	ما دام ج لا دائماً.
	بعض ب ج	حين هو ب لا دائماً.

والوقتيتان، والوجوديتان، والمطلقة العامة، تنعكس إلى: **مطلقة عامة،** لأنه إذا صدق كل ج ب بإحدى الجهات الخمس المذكورة في الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة، فبعض ب ج بالإطلاق العام، وإلاً فلا شيء من ب ج دائماً، وهو مع الأصل ينتج: لا شيء من ج ج دائماً، وهو محال. ويمكن أن نعبر عن ذلك بالصيغة التالية:

كل ج ب	دائماً	(قضية صادقة).
بعض ب ج	بالإطلاق العام	(قضية صادقة).
لا ب ج	دائماً	(نقيض).
كل ج ب	دائماً	(الأصل).
ينتج: لا ج ج		(نتيجة) محال.

أما **الممكنتان**: العامة والخاصة، فحالهما في الإنعكاس وعدمه غير معروف، وذلك لتوقف برهان الإنعكاس فيهما على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها... ولعدم وجود دليل يوجب الانعكاس أو لا يوجبه. مع الملاحظة أن قدماء المناطقة (الفارابي) جوزوا انعكاس الممكنتين إلى ممكنة عامة، مستدلين بذلك **بثلاث طُرق، أحدها**: **الخلف،** لأنه إذا صدق بعض ج ب بالإمكان صدق بعض ب ج بالإمكان العام، وإلاً فلا شيء من ب ج بالضرورة، ثم نضمه إلى الأصل، ونقول: بعض ج ب بالإمكان، ولا شيء من ب ج بالضرورة، ينتج: بعض ج ليس ج بالضرورة، وهو محال.

وثانيها: **الإفتراض،** وهو أن يفرض ذات الموضوع شيئاً معيناً ج و ب د فـ د ب بالإمكان و د ج، فبعض ب ج بالإمكان، وهو المطلوب.

وثالثها: العكس، بأن يعكس نقيض العكس ليحصل نقيضه، لأنه إذا كذب بعض ب ج بالإمكان، صدق لا شيء من ب ج بالضرورة، فينعكس إلى: لا شيء من ج ب بالضرورة، وقد كان: بعض ج ب بالإمكان، مما يتناقضان.

والرأي، هو أن هذه الطرق في العكس عقيمة، لأنها لا تؤدي في نهاية المطاف إلى الغاية المرجوة، وهي: العكس.

* * *

والقضايا الشرطية المتصلة الموجبة سواء كانت **كلية أو جزئية**، تنعكس إلى: **موجبة جزئية**.

مثال على ذلك:

1 ـ كلما كان الطالب مجتهداً كان ناجحاً (شرطية متصلة كلية) أصلية.
قد يكون إذا كان الطالب ناجحاً كان مجتهداً (شرطية متصلة جزئية) عكسية.

2 ـ قد يكون إذا كان الطالب مجتهداً كان ناجحاً (شرطية متصلة جزئية) أصلية.
قد يكون إذا كان الطالب ناجحاً فإنه كان مجتهداً (شرطية متصلة جزئية) عكسية.

والكلية الموجبة لا تنعكس إلى كلية موجبة لجواز أن يكون تاليها أعم من مقدمها، ولامتناع استلزام العام للخاص كلياً.

مثال على ذلك:

كلما كان الجسم إنساناً كان حيواناً (شرطية متصلة كلية موجبة) صادقة.
كلما كان الجسم حيواناً كان إنساناً كاذبة.

والقضايا الشرطية المتصلة السالبة الكلية تنعكس إلى: سالبة كلية.

مثال على ذلك:

ليس أبداً إذا كان الطالب مجتهداً كان ناجحاً (الأصلية).
ليس أبداً إذا كان الطالب ناجحاً كان مجتهداً (العكسية).

ويمكن أن نبرهن على صحة انعكاس القضايا الشرطية المتصلة السالبة الكلية إلى مثلها، عن طريق **الخلف**، لأنه إذا صدق نقيض العكس وضم إلى الأصل لأنتج قياساً محالاً، ويمكن أن نعبر عن ذلك بالصيغة التالية:

إذا صدق: ليس البتة إذا كان أ ب فـ ج د (الأصل).
وجب أن يصدق: ليس البتة إذا كان ج د فـ أ ب (العكس).
وإلاّ: فقد يكون: إذا كان ج د فـ أ ب (النقيض).
ليس البتة إذا كان أ ب فـ ج د (الأصل).
ينتج: قد لا يكون إذا كان ج د فـ ج د (النتيجة) محال.

مثال على ذلك:

ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود(القضية الأصلية).
ليس البتة إذا كان النهار موجوداً فالشمس طالعة (القضية المعكوسة).
قد يكون إذا كان النهار موجوداً فالشمس طالعة (نقيض القضية المعكوسة).
ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (القضية الأصلية).
قد لا يكون إذا كان النهار موجوداً فالنهار موجود (النتيجة) محال.

أما القضية الشرطية المتصلة السالبة الجزئية فلا تنعكس.

مثال على ذلك:

قد لا يكون إذا كان الجسم حيواناً كان إنساناً (شرطية متصلة سالبة جزئية) صادقة.
قد لا يكون إذا كان الجسم إنساناً كان حيواناً (قضية عكسية) كاذبة.

وذلك لأنه كلما كان الجسم إنساناً كان حيواناً.

وأما القضايا الشرطية المنفصلة فلا عكس فيها، لعدم الامتياز بين جزأيها بالطبع.

* * *

البحث الثالث عكس النقيض:

وهو نوعان: **1 ـ عكس النقيض المخالف 2 ـ عكس النقيض الموافق.**

1 ـ عكس النقيض المخالف (طريقة المناطقة المتأخرين في العكس): وهو كناية عن تحويل القضية الأصلية إلى قضية أُخرى يكون موضوعها نقيض محمول الأصلية ومحمولها عين موضوع الأصلية، مع بقاء الصدق فيهما دون الكيف. وقد عرفه **نجم الدين القزويني** قائلاً: «هو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثاني والثاني عين الأول مع مخالفة الأصل في الكيف وموافقته في الصدق».

مثال على ذلك:

1 ـ كل إنسان حيوان (كلية موجبة) وقضية أصلية.
لا واحد من غير الحيوان إنسان (القضية العكسية).
2 ـ لا شيء من الإنسان جماد (كلية سالبة) وقضية أصلية.
بعض غير الجماد إنسان (القضية العكسية).
3 ـ بعض اللبنانيين ليسوا أطباء (جزئية سالبة) وقضية أصلية.
بعض اللبنانيين غير أطباء (عكسية).

2 ـ **عكس النقيض الموافق** (طريقة المناطقة القدامى في العكس): وهو كناية عن تحويل القضية الأصلية إلى قضية أُخرى يكون موضوعها نقيض محمول الأصلية ومحمولها نقيض موضوع الأصلية، مع بقاء الصدق والكيف فيهما.

مثال على ذلك:

1 ـ كل إنسان حيوان (كلية موجبة) وقضية أصلية.
كل غير حيوان غير إنسان (القضية العكسية).
2 ـ لا شيء من الإنسان جماد (كلية سالبة) وقضية أصلية.
ليس بعض غير الجماد غير إنسان (القضية العكسية).
3 ـ بعض اللبنانيين ليسوا أطباء (جزئية سالبة) وقضية أصلية.
ليس بعض غير الأطباء غير لبنانيين.
أو:
بعض غير الأطباء ليسوا غير لبنانيين (القضية العكسية).

مع الملاحظة أن الموجبة الجزئية سواء كانت بسيطة أو شرطية، لا تنعكس، لا عكس نقيض مخالف ولا عكس نقيض موافق؛ وأن السوالب سواء كانت كلية أو جزئية تنعكس إلى جزئية؛ ولا تنعكس السالبة الكلية إلى كلية لاحتمال أن يكون نقيض المحمول أعم من الموضوع، ولامتناع إيجاب الأخص لكل أفراد (ما صدق) الأعم. ولم يتعرض نجم الدين القزويني لعكس النقيض الموافق لا من قريب ولا من بعيد.

* * *

والموجبات إن كانت كلية، فسبع منها التي لا تنعكس سوالبها بالعكس المستوي، لا تنعكس بعكس النقيض؛ لأن القضية **الوقتية** وهي أخصها، لا تنعكس، وعدم انعكاس الأخص يستلزم عدم انعكاس الأعم.

مثال على ذلك:

بالضرورة كل قمر ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائماً (القضية الأصلية).

ليس بعض المنخسف بقمر بالإمكان العام (القضية العكسية).

وهذه القضية العكسية كاذبة لأن: كل منخسف هو قمر بالضرورة.

والقضية **الضرورية** والقضية **الدائمة** تنعكسان إلى: **دائمة كلية**؛ لأنه إذا صدق: دائماً أو بالضرورة أن كل ج ب، صدق: دائماً لا شيء مما ليس ب ج، وإلاً فبعض ما ليس ب هو ج بالفعل، وهو مع الأصل، دائماً أو بالضرورة كل ج ب، ينتج: بعض ما ليس ب هو ب بالضرورة في القضية الضرورية، ودائماً في القضية الدائمة، وهذا محال. ويمكن أن نعبر عن ذلك بالصيغة التالية:

دائماً أو بالضرورة كل ج ب (الأصل).

دائماً أو بالضرورة لا شيء مما ليس ب ج (العكس).

بعض ما ليس ب ج (النقيض).

دائماً كل ج ب (الأصل).

بعض ما ليس ج ب بالضرورة إن كان الأصل ضرورياً

ودائماً إن كان الأصل دائماً (نتيجة) محال.

مثال على ذلك:

بالضرورة أو دائماً كل مركوب عمرو حصان (الأصل).

دائماً لا شيء مما ليس بحصان مركوب عمرو (العكس).

بعض ما ليس بحصان مركوب عمرو (النقيض).

دائماً كل مركوب عمرو حصان (الأصل).

دائماً بعض ما ليس بحصان حصان (نتيجة) محال.

والقضية **المشروطة** والقضية **العرفية**، **العامتان**، تنعكسان إلى: عرفية عامة كلية؛ لأنه إذا كان صادقاً بالضرورة أو دائماً، كل ج ب ما دام ج، فدائماً لا شيء مما ليس ب ج ما دام ليس ب، وإلاً فبعض ما ليس ب هو ج حين هو ليس ب، وهو مع الأصل: بالضرورة أو دائماً كل ج ب ما دام ج، ينتج: بعض ما ليس ب هو ب في حين هو ليس ب، وهذا خلف، ومحال. ويمكن أن نعبر عن ذلك بالصيغة التالية:

بالضرورة أو دائماً كل ج ب ما دام ج (الأصل).

دائماً لا شيء مما ليس ب ج ما دام ليس ب (العكس).

بعض ما ليس ب هو ج حين هو ليس ب (النقيض).

بالضرورة أو دائماً كل ج ب ما دام ج (الأصل).

بعض ما ليس ب هو ب حين هو ليس ب (نتيجة) محال.

والقضية المشروطة والقضية العرفية، **الخاصتان**، تنعكسان إلى: عرفية عامة لا دائمة في البعض، لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً أن كل ج ب ما دام ج لا دائماً، صدق: دائماً لا شيء مما ليس ب ج ما دام ليس ب لا دائماً في البعض. وإذا كانت الخاصتان (الموجبتان) جزئيتين، فإنهما تنعكسان إلى: **عرفية خاصة**، وذلك لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً أن بعض ج ب ما دام ج لا دائماً، وجب أن يصدق، بعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائماً.

أما **الموجبات الجزئية الباقية أو البواقي**، فلا تنعكس، وذلك لأن القضية **الوقتية** التي هي أخص القضايا السبع، والقضية الضرورية التي هي أخص القضايا الأربع: الدائمتان والعامتان، لا تنعكسان؛ ولذا، لا ينعكس شيء من الموجبات.

مثال على ذلك:

1 ـ بالضرورة بعض الحيوان ليس بإنسان (قضية ضرورية).

بعض الإنسان ليس بحيوان بالإمكان العام (القضية العكسية).

وهذه القضية العكسية **كاذبة**، لأن كل إنسان حيوان بالضرورة.

2 ـ بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائماً (قضية وقتية).

بعض المنخسف وقت التربيع ليس بقمر بالإمكان العام (القضية العكسية).

وهذه القضية العكسية **كاذبة**، لأن كل منخسف هو قمر بالضرورة.

* * *

والسوالب سواء كانت **كلية أو جزئية** ـ كما سبق وقلنا ـ لا تنعكس إلى: كلية، لاحتمال أن يكون نقيض المحمول أعم من الموضوع، ولامتناع إيجاب الأخص لكل أفراد الأعم.

مثال على ذلك:

لا شيء من الإنسان بحجر (القضية الأصلية).

كل ما ليس بحجر إنسان (القضية العكسية).

وهذه القضية العكسية كاذبة، لأن المحمول: ما ليس بحجر، أعم من الموضوع: الإنسان. مع الملاحظة أن القضايا الحملية السالبة الكلية، تعكس في العكس المستوي، كنفسها: سالبة كلية.

مثال على ذلك:

1 ـ	لا إنسان	خالد	(القضية الأصلية).
	لا خالد	إنسان	(القضية العكسية).
2 ـ	لا جماد	حي	(القضية الأصلية).
	لا حي	جماد	(القضية العكسية).

والخاصتان: المشروطة والعرفية، تنعكسان إلى: **حينية مطلقة** لا دائمة، لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً أنه لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائماً، صدق بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب، بفرض الموضوع د فهو ليس ب بالفعل، و ج في بعض أوقات كونه ليس ب لأنه ليس ب في جميع أوقات كونه ج، فبعض ما ليس ب ج في بعض أحيان ليس ب، وهو المدعى.

والوقتيتان، والوجوديتان، تنعكس إلى: مطلقة عامة، لأنه إذا صدق أنه لا شيء من ج ب بإحدى هذه الجهات من القضايا، صدق: بعض ما ليس ب ج بالإطلاق العام؛ لأنا نفرض ذات الموضوع د فهو ليس ب و ج بالفعل لوجود الموضوع، فبعض ما ليس ب ج بالفعل، وهو المطلوب.

* * *

أما **بواقي السوالب**، والشرطيات، سواء كانت **موجبة أو سالبة**، فغير معلومة الإنعكاس، لعدم وجود الدليل أو البرهان على ذلك.

مع الإشارة إلى أن بعض المناطقة قد جوزوا انعكاس السوالب الباقية والشرطيات: موجبة كانت أو سالبة. وهم يقولون في **انعكاس الفعليات** منها، أنه إذا صدق: لا شيء من ج ب بالإطلاق العام، صدق بعض ما ليس ب ج بالإطلاق العام، وإلا صدق النقيض: لا شيء مما ليس ب ج دائماً، ولا شيء من ج ليس ب دائماً، ويلزمه كل ج ب دائماً، وقد كان لا شيء من ج ب بالإطلاق، وهذا خلف، ومحال. ويمكن أن نعبر عن ذلك بالصيغة التالية:

لا شيء من ج ب بالإطلاق العام.

بعض ما ليس	ب ج	بالإطلاق العام.
لا شيء مما ليس	ب ج	دائماً (النقيض).
لا شيء من	ج ليس ب	دائماً.
كل	ج ب	دائماً.
لا شيء من	ج ب	(نتيجة) محال.

كما يقولون في انعكاس **الممكنتين**: أنه إذا صدق: لا شيء من ج ب بالإمكان الخاص، صدق: بعض ما ليس ج ب بالإمكان العام، وإلاَّ صدق: لا شيء مما ليس ب ج بالضرورة، ولا شيء من ج ليس ب بالضرورة، ويلزمه كل ج ب بالضرورة، مما ينافي الأصل: لا شيء من ج ب بالإمكان الخاص، وهذا باطل. ويمكن أن نعبر عن ذلك بالصيغة التالية:

لا شيء من	ج ب	بالإمكان الخاص.
بعض ما ليس	ج ب	بالإمكان العام.
لا شيء مما ليس	ب ج	بالضرورة.
لا شيء من	ج ليس ب	بالضرورة.
كل	ج ب	بالضرورة، مما ينافي الأصل، وهذا محال.

ويقولون في انعكاس **الشرطية الموجبة**، أنه إذا صدق: كلما كان أ ب فـ ج د، صدق: ليس البتة إذا لم يكن ج د كان أ ب، وإلاَّ: فقد يكون إذا لم يكن ج د كان أ ب، وهو مع الأصل: كلما كان أ ب فـ ج د، ينتج: قد يكون إذا لم يكن ج د فـ ج د، وهذا محال.

ويمكن أن نعبر عن ذلك بالصيغة التالية:

كلما كان	أ ب	فـ	ج د.	
ليس البتة إذا لم يكن	ج د	كان	أ ب.	
قد يكون إذا لم يكن	ج د	كان	أ ب	(النقيض).
كلما كان	أ ب	فـ	ج د	(الأصل).
قد يكون إذا لم يكن	ج د	فـ	ج د	(نتيجة) محال.

كما يقولون في انعكاس **الشرطية السالبة**، أنه إذا صدق: ليس البتة إذا كان أ ب فـ ج د، صدق: قد يكون إذا لم يكن ج د فـ أ ب، وإلاَّ: ليس البتة إذا لم يكن ج د

فـ أ ب، وقد لا يكون إذا كان أ ب لم يكن ج د، ويلزمه: قد يكون إذا كان أ ب فـ ج د، مما يناقض الأصل، وهو: ليس البتة إذا كان أ ب فـ ج د، وهذا محال.

ويمكن أن نعبر عن ذلك بالصيغة التالية:

ليس البتة إذا كان	أ ب فـ ج د.
قد يكون إذا لم يكن	ج د فـ أ ب.
ليس البتة إذا لم يكن	ج د فـ أ ب (النقيض).
قد لا يكون إذا كان	أ ب لم يكن ج د.
قد يكون إذا كان	أ ب فـ ج د ،وهذا محال، لمناقضته للأصل.

وقد ردّ قطب الدين الرازي، شارح الرسالة الشمسية، على هؤلاء المناطقة، مؤيداً صاحب الرسالة الشمسية: نجم الدين القزويني، فيما ذهب إليه، من عدم انعكاس **بواقي السوالب**، والشرطيات: الموجبة والسالبة. وقد ساق للدفاع عن وجهة نظره **أربعة أدلة**، هي.

1 ـ **السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة:** لأنه إذا صدق أنه: لا شيء من ج ليس ب دائماً، فإن ذلك، لا يستلزم: كل ج ب دائماً.

مثال على ذلك:

لا شيء من الإنسان ليس بحيوان دائماً.

كل إنسان ليس بحيوان دائماً.

2 ـ **عدم انعكاس السالبة الضرورية إلى نفسها:** لأنه إذا صدق قولنا أنه: لا شيء مما ليس ب ج بالضرورة، فإنه لا ينعكس إلى: لا شيء من ج ليس ب بالضرورة، لأن السالبة الضرورية لا تنعكس كنفسها.

مثال على ذلك:

لا شيء مما ليس حياً بحيوان بالضرورة.

لا شيء مما ليس حيواناً بحي بالضرورة.

مع الملاحظة أن **السهروردي** يرى أن السالبة الكلية الضرورية تنعكس كنفسها سالبة كلية ضرورية. فالقضية: بالضرورة لا شيء من الإنسان بجماد، تعكس إلى: لا شيء من الجماد بإنسان بالضرورة؛ وإذا لم يكن العكس صادقاً صدق نقيضه وهو: ليس لا

شيء من الجماد بإنسان بالضرورة، ويلزم عن هذا: بعض الجماد إنسان. وهذه القضية البعضية أو الجزئية إذا عكست، تصبح: بعض الإنسان جماد، مما ينتج عن ذلك، كذب القضية الأصلية وعكسها. أما كذب القضية الأصلية وهو: بالضرورة لا شيء من الإنسان بجماد، فإنه يتأتى من صدق: بعض الإنسان جماد. وأما كذب عكسها وهو: لا شيء من الجماد بإنسان، فيتأتى من صدق: بعض الجماد إنسان.

3 ـ **وجوب تحقق أحد النقيضين عند تحققهما معاً، وجواز استلزام المحال للمحال:** وذلك لأننا لا نسلم استحالة القول: إنه قد يكون إذا لم يكن ج د فـ ج د لثبوت الملازمة الجزئية بين شيئين، لأنه كلما تحقق النقيضان تحقق أحدهما. كما أننا لا نسلم بأن استلزام أ ب لنقيضين محال، وذلك لجواز أن يكون أ ب محالاً، والمحال يجوز أن يستلزم المحال.

مثال على ذلك:

قد يكون إذا لم يكن زيد موجوداً فزيد موجود.

4 ـ **جواز ألا يكون الشيء ملزوماً لأحد النقيضين:** وذلك لأن قولنا: قد لا يكون إذا كان أ ب لم يكن ج د، لا يستلزم: قد يكون إذا كان أ ب فـ ج د لجواز ألا يكون الشيء ملزوماً لأحد النقيضين، فإن نجاح زيد في امتحانه لا يستلزم نجاح عمرو ولا نقيضه.

مثال على ذلك:

1 ـ قد لا يكون إذا كان زيد ناجحاً في امتحانه	لم يكن عمرو ناجحاً في امتحانه.
قد يكون إذا كان زيد ناجحاً في امتحانه	كان عمرو ناجحاً في امتحانه.
2 ـ قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة	لم يكن النهار موجوداً.
قد يكون إذا كانت الشمس طالعة	فالنهار موجود.

ملاحظات:

1 ـ عكس النقيض الموافق = عكس النقيض المخالف + نقض المحمول.

2 ـ لم يتحدث نجم الدين القزويني عن عكس النقيض الموافق، ولم يميز بينه وبين عكس النقيض المخالف الذي تحدث عنه.

3 ـ لا يميز قطب الدين الرازي بوضوح بين عكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف. وهو عندما يتكلم على عكس النقيض الموافق بقوله: «قال قدماء المنطقيين:

عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني جزءاً أول، ونقيض الجزء الأول ثانياً مع بقاء الكيف والصدق بحالهما»، يسوق مثالاً عليه يثير اللبس في الأذهان، هو:

«إذا قلنا: كل إنسان حيوان

كان عكسه: كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان».

ورأينا: أن عكس النقيض الموافق للقضية الكلية الموجبة: كل إنسان حيوان، هو: القضية الكلية الموجبة المنقوضة الطرفين: كل غير حيوان غير إنسان، وليس: القضية الكلية السالبة: كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان، التي توهم ابتداء أنها قضية موجبة منقوضة الطرفين. مع الإشارة إلى أن سور: كل... (الموضوع) ليس أو ليسوا... (المحمول)، هو سور كلي سالب وليس سوراً موجباً، وإلاّ فإننا نتساءل عن طبيعة القضية التالية:

كل الطلاب ليسوا ناحجين؟

هل هي سالبة كلية؟ أم موجبة كلية معدولة المحمول أو سالبة المحمول؟ ورأينا بالطبع، أنها: سالبة كلية.

* * *

البحث الرابع: تلازم الشرطيان:

إن القضية **المتصلة الموجبة الكلية** تستلزم قضية منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي، ومنفصلة مانعة الخلو من نقيض المقدم وعين التالي متعاكسين عليهما، وإلاّ لبطل اللزوم والإتصال.

مثال على ذلك:

1 ـ كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

أما أن لا تكون الشمس طالعة أو يكون النهار موجوداً.

2 ـ كلما كان الطالب مجتهداً كان ناجحاً.

أما أن لا يكون الطالب مجتهداً أو يكون ناجحاً.

والقضية **المنفصلة الحقيقية أو العنادية** تستلزم أربع متصلات، **مقدم** متصلتين عين أحد الجزأين، وتاليهما نقيض الآخر، ومقدم المتصلتين الأخريين نقيض أحد الجزأين، وتاليهما عين الآخر؛ بمعنى أنه إذا صدق الانفصال الحقيقي بين شيئين أو أمرين استلزم عين كل واحد منهما نقيض الآخر، كما استلزم نقيض كل واحد منهما عين الآخر.

مثال على ذلك:

1 ـ العدد الصحيح إما أن يكون زوجاً أو فرداً.
ـ إذا لم يكن العدد الصحيح زوجاً فهو فرد.
ـ إذا لم يكن العدد الصحيح فرداً فهو زوج.

2 ـ قد لا يكون إما أن يكون الحيوان ناطقاً أو قابلاً للتعلم.
ـ قد لا يكون كلما كان الحيوان غير ناطق فهو قابل للتعلم.
ـ قد لا يكون كلما كان الحيوان غير قابل للتعلم فهو ناطق.

فالناطقية والتعلم يجتمعان في الإنسان ويرتفعان في غيره.

وكل واحدة من المنفصلة غير الحقيقية أي من مانعة الجمع ومانعة الخلو مستلزمة للأُخرى، مركبة من نقيضي جزأيهما؛ لأنه متى صدق منع الجمع بين أمرين، صدق منع الخلو بين نقيضيهما، ولو جاز ارتفاع النقيضين جاز اجتماع العينين، فلا يكون بينهما منع؛ ومهما صدق منع الخلو بين أمرين صدق منع الجمع بين نقيضيهما، وإذا جاز اجتماع النقيضين جاز ارتفاع العينين، فلا يكون بينهما منع الخلو.

مثال على ذلك:

1 ـ مانعة الجمع: هذا الشيء إما أن يكون حيواناً أو شجراً.

2 ـ مانعة الخلو: هذا الشيء إما أن لا يكون حيواناً وإما أن لا يكون شجراً.

المقالة الثالثة: القياس:

وفيه: خمسة فصول:

الفصل الأول: تعريف القياس وأقسامه.

القياس كناية عن قول مؤلف من قولين أو أقوال أو قضايا، متى سلم بها لزم عنها لذاتها قول آخر بالضرورة...

مثال على ذلك:

كل معدن يتمدد بتأثير الحرارة.

الذهب معدن.

الذهب يتمدد بتأثير الحرارة.

والمراد **بالقضايا**: ما فوق القضية الواحدة، بحيث يشمل التعريف، القياس **البسيط** المؤلف من قضيتين، والقياس **المركب** المؤلف من أكثر من قضيتين.

مثال على ذلك:

1 ـ كل حيوان فان

كل إنسان حيوان

كل إنسان فان (قياس بسيط).

2 ـ سقراط إنسان لأنه ناطق

كل إنسان فان لأنه حيوان

سقراط فان (قياس مركب).

والمراد **بالتسليم** (متى سلم بها)، أن تلك القضايا ليست مسلمة في نفسها، لأنها قد تكون صادقة كما قد تكون كاذبة، ويجب أن يكون مسلماً بها ليلزم عنها قول آخر بالضرورة.

مثال على ذلك:

1 ـ كل حي فان.

كل نبات حي.

كل نبات فان (قياس صادق).

2 ـ كل حيوان إنسان.

كل إنسان ناطق.

كل حيوان ناطق (قياس نتيجته كاذبة، ولكنه صحيح من الناحية الصورية لأنه مسلم ابتداء بمقدمته الصغرى الكاذبة).

والمراد؛ **لزم عنها قول آخر**، يخرج الاستقراء والتمثيل الذي معناه: إثبات الحكم في شيء جزئي لثبوته في جزئي آخر مشابه له، لأن مقدماتهما إذا سلم بها لا يلزم عنها بالضرورة شيء، وذلك لإمكان تخلف مدلوليهما عنهما.

مثال على ذلك:

1 ـ الأسد حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ.

الأرنب حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ.

الحمار حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ.

الحصان حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ.

الإنسان (كل بني الإنسان) يحرك فكه الأسفل عند المضغ.

لا نتيجة، لأن التمساح حيوان يحرك فكه الأعلى عند المضغ.

2 ـ البر مال يحرم الربا فيه.

الشعير مال يحرم الربا فيه.

التمر مال يحرم الربا فيه.

الملح مال يحرم الربا فيه.

الذهب مال يحرم الربا فيه.

الفضة مال يحرم الربا فيه (الأموال الربوية الست).

لا نتيجة، لأن الذرة، والفول، والعدس، والحمص... الخ. أموال... فهل يصح تعدية الحكم إليها؟.

عادل أبيض اللون، طويل، ذكي، متعلم، سارق.

خالد أبيض اللون، طويل، ذكي، ... .

لا نتيجة...

والمراد؛ **لذاتها**: يعني أن النتيجة الحاصلة غير متأتية عن مقدمة غريبة، كما في **قياس المساواة**، الذي يتركب من قضيتين متعلق محمول أولاهما موضوع الأُخرى. **كقولنا**:

أ مساوية لـ ب، و ب مساوية لـ ج، مما يستلزم أن تكون أ مساوية لـ ج لا لذاتها، بل بواسطة مقدمة غريبة، وهي أن: «كل مساو للمساوي لشيء، مساوٍ له». ولذلك، **فإن الاستلزام لا يتحقق هنا إلاً في حال صدق هذه المقدمة الغريبة**.

مثال على ذلك:

1 ـ أ ملزوم لـ ب.

ب ملزوم لـ ج.

أ ملوم لـ ج.

لأن ملزوم الملزوم لشيء ما ملزوم له.

2 ـ المال في الخزنة.

والخزنة في المصرف.

المال في المصرف.

لأن الموجود في شيء ما الذي هو بدوره موجود في شيء آخر يكون موجوداً فيه.

3 ـ كل حيوان حساس.

كل حساس حي.

كل حيوان حي.

أما في حال عدم صدق المقدمة الغريبة فلا يحصل شيء من الاستلزام، **كقولنا:**

أ مباين لـ ب، و ب مباين لـ ج، فإنه لا يلزم من ذلك، أن أ مباين لـ ج، لأن مباين المباين للشيء ليس بالضرورة مبايناً له.

مثال على ذلك:

لا واحد خالد.

لا خالد إنسان.

لا واحد إنسان.

وكذلك، إذا قلنا:

أ نصف ب، و ب نصف ج، فإنه لا يلزم من ذلك، أن أ نصف ج، لأن نصف النصف لا يكون نصفاً.

والمراد بـ **«قول آخر»**، أن القول اللازم والحاصل (النتيجة) يجب أن يكون مغايراً لكل واحدة من المقدمات (أي من مقدمات القياس).

مثال على ذلك:

كل متغير حادث (مقدمة كبرى).

العالم متغير (مقدمة صغرى).

العالم حادث (نتيجة).

مع الإشارة إلى أن **قطب الدين الرازي** ـ شارح الرسالة الشمسية ـ يقول في شرحه لـ **قول آخر**: «أراد به (أي القزويني) أن القول اللازم يجب أن يكون مغايراً لكل واحدة من هذه المقدمات، فإنه لو لم يعتبر ذلك في القياس لزم أن يكون كل قضيتين قياساً كيف كانتا لاستلزامهما إحداهما». **ورأينا** أن كلام الرازي في آخره: «لاستلزامهما إحداهما»، كلام غامض يحتاج إلى التوضيح. ونحن نرى أن المراد بتعريف القزويني

للقياس: «لزم عنها لذاتها قول آخر»، هو أن كل قياس يتألف من قضايا (القضايا جمع منطقي: يتألف من اثنين)، يلزم منها لذاتها وبالضرورة، قول آخر (قضية أُخرى) هو النتيجة الحاصلة أو المتأتية من التأليف بين المقدمتين أو القضيتين.

* * *

والقياس بحسب **صورته**، ـ أي بحسب هيئة التأليف بين المقدمات ـ، وبصرف النظر عن **مادته**، كأن تكون مقدماته يقينية (قياس برهاني)، أو ظنية (قياس جدلي)، أو من المسلمات (قياس خطابي)، أو المشهورات (قياس خطابي)، أو الوهميات (قياس مغالطي)، أو المخيلات (قياس شعري)، ينقسم إلى قسمين: .

1 ـ إقتراني.

2 ـ إستثنائي.

1 ـ فهو **إستثنائي**، إن كان عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل، ولاشتماله على أداة أو حرف الإستثناء: **لكن.**

مثال على ذلك:

1 ـ إن كان الجسم إنساناً فهو حيوان.
لكنه إنسان.
فهو حيوان (نتيجة).

2 ـ إن كان الجسم إنساناً فهو حيوان.
لكنه ليس بإنسان.
فهو ليس بحيوان (نتيجة).

2 ـ وهو **إقتراني**، إن كان عين النتيجة أو نقيضها غير مذكورة فيه بالفعل.

مثال على ذلك:

كل إنسان فان.
كل فان حي.
كل إنسان حي (نتيجة).

وهو يسمى بـ : **الاقتراني**، لاقتران الحدود فيه بدون استثناء.

مع الملاحظة، بأن ثمة رأياً يرى أن كل قياس يتضمن نتيجته بالفعل، سواء كان

ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

والقياس الاقتراني **نوعان**:

1 ـ إقتراني حملي بسيط يتألف من قضيتين حمليتين.

2 ـ إقتراني شرطي مركب من قضيتين شرطيتين، أو من قضيتين، إحداهما: شرطية، والأُخرى حملية.

والقياس الاقتراني الحملي يتألف من مقدمتين (القضية في القياس تسمى بـ : المقدمة)، **إحداهما**، تشتمل على الموضوع (موضوع النتيجة)، وتسمى تبعاً لذلك بـ : المقدمة الصغرى، **وثانيتهما**، تشتمل على المحمول (محمول النتيجة)، وتسمى تبعاً لذلك بـ : المقدمة الكبرى.

مثال على ذلك:

كل إنسان حيوان (مقدمة صغرى).

كل حيوان جسم (مقدمة كبرى).

كل إنسان جسم (نتيجة).

وموضوع النتيجة يسمى بـ **الحد الأصغر** Le Mineur لأنه في الغالب يكون أقل عدداً في ما صدقه من الحد الأكبر والحد الأوسط. ومحمول النتيجة يسمى بـ **الحد الأكبر** Le Majeur لأنه غالباً ما يكون أكثر عدداً في ما صدقه من الحدين الأوسط والأصغر. أما الحد (اللفظ) المتكرر في كلتا مقدمتي القياس: الصغرى والكبرى (الحيوان في المثال أعلاه) والذي يربط بين الحد الأكبر والحد الأصغر، فيسمى بـ **الحد الأوسط** Le Noyen.

ونحن نقول، ـ دون أن يرد هذا القول عند نجم الدين القزويني (صاحب الشمسية)، أو قطب الدين الرازي (شارح الشمسية)، أو السيد علي الجرجاني (صاحب الحاشية على الشرح) ـ، **إن الحد الأكبر** يكون غالباً أكثر عدداً في **ما صدقه** من الحدين: الأصغر والأوسط، **وإن الحد الأصغر** يكون غالباً أقل عدداً في ما صدقه من **ما صدق** الحد الأكبر والحد الأوسط، **وإن الحد الأوسط** يكون غالباً أقل عدداً من ما صدق الحد الأكبر، وأكثر عدداً من ما صدق الحد الأصغر، وذلك لأن القياس الذي يأخذ الشكل التالي:

لا أ ـ ب لا إنسان خالد (مقدمة كبرى).

كل ج ـ أ كل عاقل إنسان (مقدمة صغرى).

لا ج ـ ب لا عاقل خالد (نتيجة).

(قياس من الضرب الثاني من الشكل الأول).

يكون فيه **الحد الأكبر** أصغر الحدود في **الماصدق**، في حين يكون فيه **الحد الأوسط** أكبر الحدود في الماصدق.

أما القياس الذي يأخذ الشكل التالي:

لا أ ـ ب	لا إنسان	خالد	(مقدمة كبرى).
بعض ج ـ أ	بعض الحيوان	إنسان	(مقدمة صغرى).
ليس بعض ج ـ ب	ليس بعض الحيوان	بخالد	(نتيجة).

(قياس من الضرب الرابع من الشكل الأول).

فيكون فيه **الحد الأصغر** أكبر الحدود في **الماصدق**، في حين يكون **الحد الأكبر** أصغر الحدود في **الماصدق**.

وأما القياس الذي يأخذ الشكل التالي:

كل أ ـ ب	كل إنسان	حيوان	(مقدمة صغرى).
كل ب ـ ج	كل حيوان	فان	(مقدمة كبرى).
كل أ ـ ج	كل إنسان	فان	(نتيجة).

فيكون فيه **الحد الأوسط** في مركز وسط بين **ماصدق** الحد الأكبر و **ماصدق** الحد الأصغر. فعدد أفراده أو **ماصدقه** أقل من عدد أفراد الحد الأكبر أو ماصدقه، وأكثر عدداً من ماصدق الحد الأصغر.

* * *

واقتران المقدمة الصغرى بالمقدمة الكبرى في سلبهما وإيجابهما، وكليتهما وجزئيتهما، يسمى: **قرينة وضرباً**. والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط في كلتا مقدمتي القياس، تسمى: **شكلاً**، وله **أربعة** صور أو أشكال.

فإن كان الحد الأوسط موضوعاً في المقدمة الكبرى محمولاً في المقدمة الصغرى، فهو **الشكل الأول**. وإن كان الحد الأوسط محمولاً في كلتا مقدمتي القياس، فهو **الشكل الثاني**. وإن كان الحد الأوسط موضوعاً في كلتا مقدمتي القياس، فهو **الشكل الثالث**. وإن كان الحد الأوسط موضوعاً في المقدمة الصغرى محمولاً في المقدمة الكبرى، فهو **الشكل الرابع**.

ولإنتاج الأشكال الأربعة شرائط بحسب كيفية المقدمات وكميتها.

فالشكل الأول له: شرطان:

أحدهما، يتعلق بالكيفية، **والآخر**، بالكمية.

الشرط الأول: يجب أن تكون المقدمة الصغرى موجبة حتى يصحّ اندراج الحد الأصغر في الأوسط، لأنه لو كانت المقدمة الصغرى سالبة فإن الحد الأصغر لا يندرج تحت الحد الأوسط، وبالتالي فلا إنتاج.

الشرط الثاني: يجب أن تكون المقدمة الكبرى كلية، لأنه لو كانت جزئية، فإن معنى ذلك، أن بعض أفراد أو ما صدق الحد الأوسط محكوم عليه بالأكبر، وجاز أن يكون الحد الأصغر غير ذلك البعض، وبذلك، فالحكم على بعض ما صدق الأوسط لا يتعدى إلى الأصغر، وبالتالي، فلا نتيجة:

مثال على ذلك:

كل إنسان حيوان.

بعض الحيوان حصان.

والضروب الناتجة عن هذا الشكل بحسب هذين الشرطين، **أربعة**، هي:

الأول: من كليتين موجبتين، ينتج: كلية موجبة.

مثال على ذلك:

كل أ ـ ب كل حيوان حي (مقدمة صغرى).

كل ب ـ ج كل حي فان (مقدمة كبرى).

كل أ ـ ج كل حيوان فان (نتيجة).

الثاني: من كلية موجبة صغرى، وكلية سالبة كبرى، ينتج: كلية سالبة.

مثال على ذلك:

كل أ ـ ب كل حيوان حي. (مقدمة صغرى)

لا ب ـ ج لا حي خالد. (مقدمة كبرى)

لا أ ـ ج لا حيوان خالد. (نتيجة)

الثالث: من جزئية موجبة صغرى، وكلية موجبة كبرى، ينتج: جزئية موجبة.

مثال على ذلك:

بعض أ ـ ب　بعض الناس　أطباء (مقدمة صغرى).

كل ب ـ ج　كل الأطباء　أغنياء (مقدمة كبرى).

بعض أ ـ ج　بعض الناس　أغنياء (نيتجة).

الرابع: من جزئية موجبة صغرى، وكلية سالبة كبرى، ينتج: جزئية سالبة.

مثال على ذلك:

بعض أ ـ ب　بعض السائل　خمر (مقدمة صغرى).

لا ب ـ ج　لا خمر　نافع (مقدمة كبرى).

ليس بعض أ ـ ج　ليس بعض السائل　نافعاً (نتيجة).

* * *

والشكل الثاني له: شرطان:

1 ـ الأول: اختلاف مقدمتيه في الكيف، بأن تكون إحداهما موجبة والأُخرى سالبة.

2 ـ الثاني: كلية المقدمة الكبرى.

وضروبه الناتجة عنه أربعة أيضاً، هي:

الضرب الأول: من كليتين: كبراهما سالبة، وصغراهما موجبة، ينتج: كلية سالبة.

مثال على ذلك:

كل أ ـ ب　كل مجتهد　ناجح (مقدمة صغرى).

لا ج ـ ب　لا كسول　ناجح (مقدمة كبرى).

لا أ ـ ج　لا مجتهد　كسول (نتيجة).

الضرب الثاني: من كليتين: كبراهما موجبة، وصغراهما سالبة، ينتج: كلية سالبة.

مثال على ذلك:

لا أ ـ ب　لا ظالم　محبوب (مقدمة صغرى).

كل ج ـ ب　كل نبي　محبوب (مقدمة كبرى).

لا أ ـ ج　لا ظالم　نبي (نتيجة).

الضرب الثالث: من جزئية موجبة صغرى، وكلية سالبة كبرى، ينتج: جزئية سالبة.

مثال على ذلك:

بعض أ ـ ب	بعض الناس	أثرياء (مقدمة صغرى).
لا ج ـ ب	لا عالم	ثري (مقدمة كبرى).
ليس بعض أ ـ ج	ليس بعض الناس	علماء (نتيجة).

الضرب الرابع: من جزئية سالبة صغرى، وكلية موجبة كبرى، ينتج: جزئية سالبة.

مثال على ذلك:

ليس بعض أ ـ ب	ليس بعض الناس	سعداء (مقدمة صغرى).
كل ج ـ ب	كل عالم	سعيد (مقدمة كبرى).
ليس بعض أ ـ ج	ليس بعض الناس	علماء (نتيجة).

* * *

والشكل الثالث له: شرطان، هما:

الأول: كلية إحدى المقدمتين.

الثاني: إيجاب المقدمة الصغرى.

وضروبه الناتجة عنه، **ستة**، هي:

الضرب الأول: من كليتين موجبتين، ينتج: جزئية موجبة.

مثال على ذلك:

كل أ ـ ب	كل مجتهد ناجح	(مقدمة صغرى).
كل أ ـ ج	كل مجتهد محبوب	(مقدمة كبرى).
بعض ب ـ ج	بعض الناجح محبوب	(نتيجة).

الضرب الثاني: من كليتين، والكبرى سالبة، ينتج: جزئية سالبة.

مثال على ذلك:

كل أ ـ ب	كل ذهب	معدن (مقدمة صغرى).
لا أ ـ ج	لا ذهب	رخيص الثمن (مقدمة كبرى).
ليس بعض ب ـ ج	ليس بعض المعدن	رخيص الثمن (نتيجة).

الضرب الثالث: من موجبتين، كبراهما كلية وصغراهما جزئية، ينتج: جزئية موجبة.

مثال على ذلك:

بعض أ ـ ب	بعض الأثرياء	تجار	(مقدمة صغرى).
كل أ ـ ج	كل الأثرياء	سعداء	(مقدمة كبرى).
بعض ب ـ ج	بعض التجار	سعداء	(نتيجة).

الضرب الرابع: من جزئية موجبة صغرى، وكلية سالبة كبرى، ينتج: جزئية سالبة.

مثال على ذلك:

بعض أ ـ ب	بعض العلماء	أثرياء	(مقدمة صغرى).
لا أ ـ ج	لا عالم	ظالم	(مقدمة كبرى).
ليس بعض ب ـ ج	ليس بعض الأثرياء	ظالماً	(نتيجة).

الضرب الخامس: من موجبتين، صغراهما كلية، وكبراهما جزئية، ينتج: جزئية موجبة.

مثال على ذلك:

كل أ ـ ب	كل عالم	سعيد	(مقدمة صغرى).
بعض أ ـ ج	بعض العلماء	أثرياء	(مقدمة كبرى).
بعض ب ـ ج	بعض السعداء	أثرياء	(نتيجة).

الضرب السادس: من كلية موجبة صغرى، وجزئية سالبة كبرى، ينتج: جزئية سالبة.

مثال على ذلك:

كل أ ـ ب	كل عالم	محب للخير	(مقدمة صغرى).
ليس بعض أ ـ ج	ليس بعض العلماء	أثرياء	(مقدمة كبرى).
ليس بعض ب ـ ج	ليس بعض محبي الخير	أثرياء	(نتيجة).

والشكل الرابع: له شرطان أيضاً:

إضافة إلى الشروط العامة التي يجب توفرها في كل أشكال القياس، ومنها: ألا يتألف القياس من مقدمتين سالبتين، ولا من مقدمتين جزئيتين، ولا من مقدمة سالبة كلية

صغرى وجزئية موجبة كبرى.

الشرط الأول: إذا كانت المقدمتان موجبتين وجب أن تكون المقدمة الصغرى كلية.

الشرط الثاني: إذا كانت المقدمتان مختلفتين في الكيف وجب أن تكون إحداهما كلية.

وضروبه الناتجة منه، **ثمانية**، هي:

الضرب الأول: من مقدمتين كليتين موجبتين، ينتج: جزئية موجبة.

مثال على ذلك:

كل أ ـ ب	كل معدن	يتمدد بتأثير الحرارة	(مقدمة صغرى).
كل ج ـ أ	كل ذهب	يتمدد بتأثير الحرارة	(مقدمة كبرى).
بعض ب ـ ج	بعض المعدن	ذهب	(نتيجة).

الضرب الثاني: من مقدمتين موجبتين، والكبرى جزئية، ينتج: جزئية موجبة.

مثال على ذلك:

كل أ ـ ب	كل إنسان	فان	(مقدمة صغرى).
بعض ج ـ أ	بعض الحيوان	إنسان	(مقدمة كبرى).
بعض ب ـ ج	بعض الفاني	حيوان	(نتيجة).

الضرب الثالث: من مقدمتين كليتين، والصغرى سالبة، ينتج: كلية سالبة.

مثال على ذلك:

لا أ ـ ب	لا تاجر	صادق	(مقدمة صغرى).
كل ج ـ أ	كل ثري	تاجر	(مقدمة كبرى).
لا ب ـ ج	لا صادق	ثري	(نتيجة).

الضرب الرابع: من مقدمتين كليتين، والصغرى موجبة، ينتج: جزئية سالبة.

مثال على ذلك:

كل أ ـ ب	كل إنسان	فان	(مقدمة صغرى).
لا ج ـ أ	لا جماد	إنسان	(مقدمة كبرى).
ليس بعض ب ـ ج	ليس بعض الفاني	جماداً	(نتيجة).

الضرب الخامس: من مقدمة جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى، ينتج: جزئية سالبة.

مثال على ذلك:

بعض أ ـ ب	بعد الحكام	عادلون	(مقدمة صغرى).
لا ج ـ أ	لا فيلسوف	حاكم	(مقدمة كبرى).
ليس بعض ب ـ ج	ليس بعض العادلين	فلاسفة	(نتيجة).

الضرب السادس: من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى، ينتج: جزئية سالبة، كقولنا: بعض ب ليس ج، وكل أ ب، فبعض ج ليس أ بعكس الصغرى ليرتد إلى الشكل الثاني وينتج النتيجة المذكورة بعينها.

الضرب السابع: من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى، ينتج: سالبة جزئية، كقولنا: كل ب ج، وبعض أ ليس ب، فبعض ج ليس أ بعكس الكبرى ليرتد إلى الشكل الثالث، وينتج النتيجة المطلوبة.

الضرب الثامن: من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى، ينتج: سالبة جزئية. كقولنا: لا شيء من ب ج، وبعض أ ب، فبعض ج ليس أ بعكس الترتيب ليرتد إلى الشكل الأول، ثم عكس النتيجة.

* * *

ويمكن البرهنة على إنتاج الضروب الخمسة الأول من هذا الشكل عن طريق **الخلف**. ويكون ذلك، بأن نضم نقيض النتيجة إلى إحدى المقدمتين لينتج ما ينعكس إلى نقيض الأُخرى. ففي الضربين: **الأول والثاني** المنتجين للإيجاب، نجعل نقيض النتيجة لكونه كلياً، كبرى، وصغرى القياس لإيجابها، صغرى، فينتظمان على هيئة الشكل الأول من القياس، ويحصل نتيجة تنعكس إلى ما ينافي الكبرى.

وفي الضروب الثلاثة: الثالث والرابع والخامس، المنتجة للسلب، نجعل نقيض النتيجة لإيجابه، صغرى، وكبرى القياس لكليتها، كبرى، فينتظمان على هيئة الشكل الأول من القياس، لينتجا من الشكل الأول نتيجة تنعكس إلى ما ينافي الصغرى.

ويمكن البرهنة على الضرب الثاني والخامس أيضاً **بالإفتراض**. فنقول في البرهنة على الضرب الثاني ويُقاس عليه الخامس: لنفرض البعض الذي هو: أ ب د، فكل د أ، وكل د ب، ونضم كل د ب إلى صغرى القياس، ونقول: كل ب ج، وكل د ب،

ينتج: بعض ج د، ونجعلها (أي النتيجة) صغرى لكل د أ، لينتج من الشكل الأول: بعض ج أ، وهو المطلوب.

* * *

وقد حصر المناطقة المتقدمون الضروب المنتجة في هذا الشكل في الخمسة الأول من الضروب فقط، ورأوا أن الضروب الثلاثة الأخيرة: السادس والسابع والثامن عقيمة، لتحقق الاختلاف فيها.

أما **القزويني** فيخالفهم الرأي قائلاً: إن الاختلاف في هذه الضروب يقوم إذا كان القياس مؤلفاً من مقدمات بسيطة؛ وهو يشترط في إنتاجها أن تكون المقدمة السالبة فيها من إحدى **الخاصتين**: العرفية الخاصة والمشروطة الخاصة، كون السالبة الجزئية الخاصة تنعكس كنفسها.

مع الملاحظة أننا ـ إستناداً إلى القواعد العامة للقياس، وكذلك القواعد الخاصة بهذا الشكل من أشكال القياس، وهي: ألا تكون إحدى مقدمات القياس سالبة جزئية، وكلية المقدمة الصغرى إذا كانت المقدمتان موجبتين، وكلية إحدى المقدمتين إذا كانتا مختلفتان في الكيف ـ، نوافق المتقدمين من المناطقة فيما ذهبوا إليه من عقم الإنتاج في الضروب الثلاثة الأخيرة من الشكل الرابع، خلافاً لرأي نجم الدين القزويني الذي تابعه فيه قطب الدين الرازي. وللتحقق من عقم هذه الضروب الثلاثة وعدم الإنتاج فيها، يكفي أن ننظر إلى **قاعدة الاستغراق فيها**، لنتأكد من ذلك:

السادس: ج س (صغرى) ليس بعض المعدن ذهباً (صغرى).
ك م (كبرى) كل ثمين معدن (كبرى).
... ليس بعض الذهب ثميناً (عدم إستغراق الحد الأوسط في كلتا مقدمتي القياس)..

السابع: ك م (صغرى) كل ذهب معدن (صغرى).
ج س (كبرى) ليس بعض الثمين ذهباً (كبرى).
... ليس بعض المعدن ثميناً (إستغراق حد في النتيجة ليس مستغرقاً في الأصل).

الثامن: ك س (صغرى) لاحساس جماد (صغرى).
ج م (كبرى) بعض الجسم حساس(كبرى).
... ليس بعض الجماد جسماً (استغراق حد في النتيجة ليس مستغرقاً في الأصل).

مع الإشارة إلى أن اشتراط **القزويني** أن تكون القضية السالبة في هذه الأضرب من إحدى الخاصتين: المشروطة العامة أو العرفية الخاصة، لا يسقط الإشكال بنظرنا، ولا سيما فيما يتعلق بالقياس الحملي البسيط، الذي يتألف من البسائط لا من المركبات، التي منها: المشروطة الخاصة، والعرفية الخاصة. فضلاً عن أن القزويني يسوق رأيه هذا، بمعرض كلامه على أشكال القياس البسيط لا المركب. ثم إننا نلاحظ أن القزويني لا يميز في كلامه على القياس وأشكاله وضروبه، بين ألفاظ: **«الإنتاج»، و «الناتجة»**، و «المنتجة»، ويبدو أنه يرادف بينها. ونحن نميل إلى التمييز في كلامنا على القياس، بين **«الناتج»** عن القياس و **«الضروب الناتجة»**، وبين «القياس المنتج» و «الضروب المنتجة». إذ أن الناتج عن القياس وضروبه غير مرتبط بصحة القياس صورياً، إبتداء؛ أما القياس المنتج، والشكل المنتج، والضرب المنتج، فهو مرتبط إبتداء، بصحة القياس صورياً، من حيث توفر كل الشروط الواجبة فيه للإنتاج..

وقد ميز المناطقة المسلمون بوضوح ـ كما سبق ورأينا ـ بين **مادة القضية وجهة القضية**.

أ ـ فمادة القضية هي النسبة الواقعية في القضية ذاتها، وبين طرفيها. وهي ـ أي النسبة ـ إما أن تكون:

1 ـ واجبة، لضرورة ثبوت المحمول **لذات** الموضوع**ولزومه** له لزوماً يمتنع سلبه عنه.

مثال على ذلك:

أ ـ العدد ثلاثة فرد، والعدد اثنين زوج.

ب ـ الإنسان حيوان حر.

أما إذا كان لزوم المحمول للموضوع لأمر خارج عن ذات الموضوع فلا يعتبر اللزوم والحال هذه لزوماً واجباً وضرورياً.

مثال على ذلك:

الشمس دائمة الدوران.

فالدوران لازم للشمس، ولكن لزومه لا لذات الشمس، بل لسبب خارج عنها، وهو وضع فلكها وعلاقته بغيره من الأفلاك.

2 ـ ممتنعة، لاستحالة ثبوت المحمول لذات الموضوع، ولذا يجب سلبها عنه.

مثال على ذلك:

أ ـ الإنسان حيوان يطير.

ـ الحيوان جماد.

ج ـ الطالب المجتهد راسب.

أما إذا كان امتناع ثبوت المحمول للموضوع لأمر خارج عن ذات الموضوع، فلا يعتبر الامتناع والحال هذه امتناعاً ضرورياً.

مثال على ذلك:

الإنسان النائم ليس مفكراً.

فسلب التفكير عن الإنسان النائم ناتج عن كونه نائماً وليس لكونه إنساناً.

الفصل الثاني: المختلطات

وهي الأقيسة الحاصلة من خلط القضايا الموجهة (ثلاث عشرة قضية) بعضها مع بعض، فيكون مجموعها مائة وتسعة وستون اختلاطاً ناتجة عن ضرب ثلاث عشرة موجهة في نفسها.

مع الملاحظة أن القضايا الموجهة تنقسم إلى قسمين: أ ـ بسيطة ب ـ مركبة.

أ ـ فالبسيطة هي القضية الواحدة التي تنحل إلى قضية واحدة فقط. وأقسامها ست، هي:

1 ـ الضرورية الذاتية المطلقة (كل إنسان حيوان بالضرورة).

2 ـ المشروطة العامة (كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً).

3 ـ الدائمة المطلقة (كل إنسان زائل دائماً).

4 ـ العرفية العامة (كل كاتب متحرك الأصابع دائماً ما دام كاتباً).

5 ـ المطلقة العامة أو الفعلية (كل إنسان حر بالفعل أو بالإطلاق العام).

6 ـ الممكنة العامة (كل إنسان متعلم بالإمكان العام).

ب ـ أما **المركبة** فهي التي تتألف من قضيتين موجهتين بسيطتين: **إحداهما** موجبة، **والأخرى** سالبة. ويلجأ إلى القضية المركبة عندما تحتمل قضية موجهة عامة: وجهين: الضرورة واللاضرورة، أو الدوام واللادوام، فيضاف إليها كلمة: لا بالضرورة، أو لا دائماً.

مثال على ذلك:

كل إنسان حر بالفعل، لا بالضرورة.

فالجزء الأول من القضية: كل إنسان حر بالفعل، قضية **موجبة كلية مطلقة عامة**، والجزء الثاني منها وهو: لا بالضرورة، يفيد **قضية سالبة كلية ممكنة عامة**، لأن معنى لا بالضرورة، يفيد أن الحرية ليست بضرورية لكل إنسان (لا إنسان حر بالإمكان العام).

مثال آخر:

كل طالب مجتهد ناجح بالفعل، لا دائماً.

فالجزء الأول من القضية: كل طالب مجتهد ناجح بالفعل، **قضية موجبة كلية مطلقة عامة**. أما الجزء الثاني منها وهو: لا دائماً، فإنه يشير إلى **قضية سالبة كلية مطلقة عامة**، لأن معنى النجاح بالفعل، لا يثبت لكل طالب مجتهد (لا طالب مجتهد ناجح بالفعل).

والمركبات سبع، هي:

1 ـ المشروطة الخاصة (كل إنسان ناطق بالضرورة ما دام إنساناً لا دائماً).
2 ـ العرفية الخاصة (كل إنسان ناطق دائماً ما دام إنساناً لا دائماً).
3 ـ الوجودية اللاضرورية (كل إنسان ناطق بالفعل لا بالضرورة).
4 ـ الوجودية اللادائمة (كل إنسان ناطق بالفعل لا دائماً).
5 ـ الوقتية أو الحينية اللادائمة (كل إنسان متحرك الرجلين بالفعل حين هو ماش لا دائماً).
6 ـ المنتشرة (بالضرورة كل إنسان متحرك الرجلين في وقت ما لا دائماً).
7 ـ الممكنة الخاصة (كل إنسان متحرك بالإمكان العام لا بالضرورة؛ أو: كل إنسان متحرك بالإمكان الخاص).

3 ـ ممكنة، لعدم وجوب ثبوت أو امتناع المحمول لذات الموضوع، وجواز الإيجاب والسلب معاً، بمعنى سلب الضرورة عن الطرفين معاً للقضية: أي الإيجاب والسلب.

مثال على ذلك:

أ ـ نجاح زيد ممكن الحصول.

أي أن نجاحه غير ممتنع، بمعنى أن ضرورة السلب وهي الامتناع، مسلوبة.

ب ـ نجاح زيد ممكن عدم حصوله.

أي أن نجاحه غير واجب، بمعنى أن ضرورة الإيجاب أو الوجوب، مسلوبة.

ج ـ زيد شاعر وعالم. (أي أن زيداً يمكن أن يكون شاعراً وعالماً معاً).

2 ـ **أما جهة القضية**، فهي ما يفهم من كيفية النسبة في عبارة القضية عند النظر فيها.

فإذا تعذر ذلك، ولم نفهم شيئاً من كيفية النسبة، تكون القضية لا جهة لها.

مع الإشارة إلى أن الجهة في القضية قد تطابق مادة القضية الواقعية وقد لا تطابقها.

ففي القضية التالية:

الإنسان ناطق بالضرورة.

نلاحظ أن **مادة** القضية الواقعية التي هي: **الضرورة**، تطابق **الجهة** فيها أيضاً التي هي: **الضرورة**.

وفي القضية التالية:

كل إنسان كاتب بالإمكان العام.

نلاحظ أن مادة القضية التي هي الإمكان العام تطابق الجهة فيها أيضاً التي هي الإمكان العام.

وفي القضية:

الإنسان يمكن أن يكون ناطقاً.

نلاحظ أن **مادة** القضية الواقعية، هي: **الضرورة**، التي لا تتبدل، لأن الواقع لا يتبدل بتبدل التعبير أو الإدراك. أما **الجهة** فيها، أي ما هو مفهوم ومتصور من القضية، فهو **الإمكان العام**، وهو غير مطابق للمادة من حيث الضرورة.

وفي القضية:

الإنسان نام دائماً.

نلاحظ أن **مادة** القضية هي: **الضرورة**، **والجهة** فيها، هي: **الدوام**.

مع الإشارة إلى أن القضية التي يبيِّن فيها كيفية النسبة، تسمى بـ **القضية** الموجهة. أما القضية التي لا يبيِّن فيها كيفية النسبة، فتسمى **مطلقة** أو **غير موجهة**.

ومن شروط صدق القضية الموجهة ألا تناقض جهتها مادتها الواقعية. أما إذا كانت مادة القضية الموجهة هي الامتناع مثلاً، وكانت الجهة تدل على دوام الثبوت أو على إمكانه، فإن القضية تكون كاذبة.

* * *

وكما أن هناك شروطاً لإنتاج الأشكال الأربعة في القياس الإقتراني الحملي، هناك شروط لإنتاج الأشكال في المختلطات تبعاً لاعتبار الجهات في المقدمات.

فالشكل الأول: شرطه بحسب الجهة، فعلية الصغرى:

(القضية الفعلية: هي القضية المطلقة العامة، مثل: كل إنسان متنفس بالفعل)، لأنه لو كانت ممكنة، لما وجب تعدية الحكم من الحد الأوسط إلى الحد الأصغر، لأن المقدمة الكبرى تدل على أن كل ما هو أوسط بالفعل محكوم عليه بالأكبر، والأصغر ليس مما هو أوسط بالفعل بل بالإمكان، فجاز أن يبقى بالقوة ولا يخرج منها إلى الفعل، فلا يتعدى الحكم من الأوسط إليه.

فمثلاً، يصدق قولنا:

في الفرض، كل حمار مركوب خالد بالإمكان العام، وكل مركوب خالد حصان بالضرورة.

ولا يصدق قولنا:

كل حمار حصان بالإمكان العام.

لأن معنى الكبرى أن كل ما هو مركوب خالد بالفعل هو حصان بالضرورة، والحمار ليس بمركوب خالد بالفعل أصلاً، فالحكم على المركوب بالفعل لا يتعدى إليه.

* * *

والنتيجة في هذا الشكل تكون كالمقدمة الكبرى إن كانت الكبرى من غير المشروطتين: العامة والخاصة، والعرفيتين: العامة والخاصة، بل من إحدى التسع الباقية من الثلاث عشرة موجهة. أما إذا كانت المقدمة الكبرى إحدى المشروطتين أو العرفيتين، فالنتيجة تكون كالمقدمة الصغرى. وإذا كانت الصغرى مقيدة بقيد اللادوام أو اللاضرورة حذفناه في النتيجة. وكذلك إذا كان فيها ـ أي في المقدمة الصغرى ـ ضرورة مخصوصة بها غير مشتركة بينها وبين الكبرى ـ إن كانت الكبرى مشروطة عامة أو عرفية عامة ـ

حذفناها في النتيجة. أما إذا كانت الكبرى مقيدة باللادوام كما في المشروطة الخاصة أو العرفية الخاصة، فإنه يضم إليها ويكون المجموع الحاصل منهما جهة النتيجة.

أما الأقيسة الحاصلة من هذا الشكل فهي مائة وثلاثة وأربعون اختلاطاً وليس مائة وتسعة وستون اختلاطاً (13 ف 13)، وذلك بسبب إشتراط فعلية الصغرى فيه التي تسقط ستة وعشرين اختلاطاً نتيجة ضرب الممكنتين في ثلاث عشرة.

والشكل الثاني: شرط إنتاجه بحسب الجهة، أمران.

الأول: أن تكون المقدمة الصغرى صادقة على الدوام، بمعنى أن تكون ضرورية أو دائمة، أو أن تكون المقدمة الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوالب.

الثاني: عدم استعمال القضية الممكنة الصغرى إلاً مع القضية الضرورية المطلقة أو مع الكبريين (من كبرى) المشروطتين: المشروطة العامة والمشروطة الخاصة. أما إذا كانت القضية الممكنة كبرى فإنها لا تستعمل إلاً مع القضية الضرورية المطلقة فقط، لأنه لو استعملت الممكنة الكبرى مع غير الضرورية المطلقة، بل مع **الدائمة**، لكان اختلاطها غير منتج، لجواز أن يكون المسلوب عن الشيء بالإمكان ثابت له على الدوام. **فلو قلنا:**

كل إنسان فان دائماً (صغرى).

لامتنع قولنا: لا إنسان فان بالإمكان (كبرى) (امتناع السلب).

ولو **قلنا** بدلاً من المقدمة الكبرى أعلاه:

لا إنسان فان بالإمكان.

لامتنع قولنا: كل إنسان فان دائماً (امتناع الإيجاب).

* * *

والنتيجة في هذا الشكل تكون: دائمة إن كانت إحدى مقدمتيه صادقة على الدوام، بأن تكون ضرورية أو دائمة. فإن لم تكن إحدى مقدمتيه صادقة على الدوام، تكون النتيجة كالصغرى بعد حذف اللادوام واللاضرورة عنها، وكذلك حذف الضرورة منها سواء كانت هذه الضرورة وصفية أو وقتية. ويمكن البرهنة على صحة النتيجة في هذا الشكل إما عن طريق الخلف، أو العكس، أو الإفتراض.

مثال على ذلك:

1 ـ عن طريق الخلف:

إذا صدق قولنا:

كل ج ـ ب بالإطلاق (مقدمة صغرى مطلقة).

ولا أ ـ ب بالضرورة أو دائماً (مقدمة كبرى).

تكون النتيجة: لا ج ـ أ دائماً (صادقة).

وإلاّ صدق نقيض النتيجة: بعض ج ـ أ بالإطلاق، ثم نجعل هذا النقيض مقدمة صغرى على النحو التالي:

بعض ج ـ أ بالإطلاق (مقدمة صغرى مطلقة).

لا أ ـ ب بالضرورة أو دائماً (مقدمة كبرى).

ليس بعض ج ـ ب بالضرورة أو دائماً (نتيجة).

وهذا خلف، لأن المعطى الأصلي هو أن: كل ج ـ ب.

أي: إذا صدق قولنا:

كل إنسان فان بالإطلاق (مقدمة صغرى مطلقة).

ولا جماد فان بالضرورة أو دائماً (مقدمة كبرى).

تكون النتيجة: لا إنسان جماد دائماً (صادقة).

وإلاّ صدق نقيض النتيجة:

بعض الإنسان جماد بالإطلاق.

ثم نضيفه إلى المقدمة الكبرى على النحو التالي:

بعض الإنسان جماد بالإطلاق (مقدمة صغرى مطلقة).

لا جماد فان بالضرورة أو دائماً (مقدمة كبرى).

فتكون النتيجة:

ليس بعض الإنسان فان بالضرورة أو دائماً.

وهذا خلف، لأن المعطى الأصلي إبتداء، هو أن:

كل إنسان فان بالإطلاق.

2 ـ عن طريق العكس: إذا صدق قولنا:

كل أ ـ ب بالإطلاق (مقدمة صغرى مطلقة).

ولا ج ـ ب بالضرورة أو دائماً (مقدمة كبرى).

تكون النتيجة: لا أ ـ ج بالضرورة أو دائماً (صادقة).

وإلاّ فإننا نعكس المقدمة الكبرى ونضيفه إلى المقدمة الصغرى على الشكل التالي:

لا ب ـ ج بالضرورة أو دائماً.

كل أ ـ ب بالإطلاق.

لا أ ـ ج دائماً.

كل عادل ممدوح بالإطلاق (مقدمة صغرى مطلقة).

لا سارق ممدوح بالضرورة أو دائماً (مقدمة كبرى).

لا عادل سارق بالضرورة أو دائماً (نتيجة).

لا ممدوح سارق بالضرورة أو دائماً.

كل عادل ممدوح بالإطلاق.

لا عادل سارق دائماً.

والأقيسة أو الاختلاطات الحاصلة من هذا الشكل هي **أربعة وثمانون**، لأن **الشرط الأول** فيه يسقط سبعة وسبعين اختلاطاً، هي حاصل ضرب إحدى عشرة صغرى[1] في سبع كبريات. **والشرط الثاني** فيه يسقط ثمانية هي حاصل ضرب الممكنتين الصغرى مع الدائمة والعرفيتين، والكبرى مع الدائمة.

والشكل الثالث: شرط إنتاجه أن تكون:

المقدمة **الصغرى**: فعلية، لأنها لو كانت **ممكنة**، لما تعدى الحكم من الحد الأوسط إلى الحد الأصغر، لأن الحكم في الكبرى على ما هو أوسط بالفعل، والأوسط ليس بأصغر بالفعل بل بالإمكان؛ لذا، يجوز أن لا يصدق الأصغر بالفعل على الأوسط فلا يندرج الأصغر تحته، ولا يلزم من الحكم بالأكبر على الأوسط الحكم به على الأصغر.

مثال على ذلك:

إذا كان، أو فرضنا أن: خالداً يركب الحصان ولا يركب الحمار، وأن عادلاً يركب الحمار ولا يركب الحصان، فإنه:

1 ـ يصدق قولنا: كل ما هو مركوب خالد مركوب عادل بالإمكان.

---

(1) هي: المشروطة العامة، المشروطة الخاصة، العرفية العامة، العرفية الخاصة، المطلقة العامة، الوجودية اللادائمة، الوجودية اللاضرورية، الوقتية، المنتشرة، الممكنة العامة، الممكنة الخاصة.

وكل مركوب خالد   حصان بالفعل.

2 ـ **يكذب قولنا**:   بعض ما هو مركوب عادل حصان بالفعل، بل بالإمكان العام.

وذلك لأن كل ما هو مركوب عادل   حمار   بالضرورة.

وبما أنه لا يصدق مركوب عادل بالفعل (الحمار) على مركوب خالد (الحصان)، فإنه لا يندرج الأصغر تحت الأوسط حتى يتعدى الحكم من الأوسط إلى الأصغر.

والنتيجة في هذا الشكل تكون كالمقدمة الكبرى فيه إن كانت هذه الكبرى من غير المشروطتين: العامة أو الخاصة، أو غير العرفيتين: العامة أو الخاصة، أي إذا كانت من الموجهات التسع الباقية من الثلاث عشرة موجهة[1].

أما إذا كانت المقدمة الكبرى إحدى المشروطتين أو العرفيتين، فالنتيجة تكون كعكس المقدمة الصغرى محذوفاً عنها اللادوام إن كانت المقدمة الكبرى إحدى العامتين: المشروطة أو العرفية؛ وتكون كعكس الصغرى مضموماً إليها اللادوام إن كانت المقدمة الكبرى إحدى الخاصتين: المشروطة أو العرفية.

مثال على ذلك:

1 ـ	كل إنسان	حيوان	بالفعل	(مقدمة صغرى مطلقة عامة).
	كل إنسان	فان	دائماً	(مقدمة كبرى دائمة من غير المشروطتين أو العرفيتين).
	بعض الحيوان	فان	دائماً	(نتيجة).
2 ـ	كل إنسان	حيوان	بالفعل	(مقدمة صغرى مطلقة عامة).
	كل إنسان	فان	ما دام إنساناً	(مقدمة كبرى مشروطة عامة).
	بعض الحيوان	فان	(نتيجة).	
3 ـ	كل إنسان	حيوان	بالفعل (مقدمة صغرى مطلقة عامة).	
	كل إنسان	فان	ما دام إنساناً لا دائماً (مقدمة كبرى مشروطة خاصة).	

---

(1) من الجدير بالذكر أن الجرجاني في حاشيته على الشرح يرى أن المقدمة الكبرى إن كانت مطلقة عامة (أي من غير المشروطتين أو العرفيتين)، والمقدمة الصغرى إحدى الدائمتين، فإن النتيجة تكون مطلقة حينية، وليس مطلقة عامة كما تقتضي ذلك جهة النتيجة التي هي جهة الكبرى عينها.

بعض الحيوان فان لا دائماً (نتيجة).

ويمكن البرهنة على صحة النتيجة في هذا الشكل إما بواسطة الخلف، أو العكس، أو الإفتراض.

1 ـ عن طريق الخلف:

إذا صدق قولنا: كل إنسان حيوان بالفعل (مقدمة صغرى).

وكل إنسان فان دائماً (مقدمة كبرى).

صدقت النتيجة: بعض الحيوان فان دائماً (نتيجة).

وإلاً صدق نقيض النتيجة: لا حيوان فان، ثم نضيفه إلى المقدمة الصغرى على الشكل التالي:

لا حيوان فان.

كل إنسان حيوان.

لا إنسان فان (نتيجة).

وهذا خلف، لأن المعطى الأصلي ابتداء، هو أن: كل إنسان فان.

2 ـ عن طريق العكس:

إذا صدق قولنا:

كل إنسان عاقل بالفعل (مقدمة صغرى).

لا إنسان خالد ما دام إنساناً (مقدمة كبرى).

صدقت النتيجة: ليس بعض العاقل خالداً (نتيجة).

وإلاً فإننا نعكس المقدمة الكبرى ونضيفه إلى المقدمة الصغرى على الشكل التالي:

لا خالد إنسان (مقدمة كبرى).

كل إنسان عاقل (مقدمة صغرى).

ليس بعض العاقل خالداً (نتيجة).

والأقيسة أو الاختلاطات الحاصلة من هذا الشكل، هي مائة وثلاثة وأربعون اختلاطاً، بسبب شرط فعلية الصغرى، التي تسقط ستة وعشرين اختلاطاً، من جملة الاختلاطات البالغة مائة وتسعة وستين اختلاطاً.

والشكل الرابع: شرط إنتاجه بحسب الجهة، **خمسة أُمور:**

1 ـ أن تكون المقدمات في هذا الشكل من القياس من **الفعليات** (القضايا الفعلية)، لأن القياس من هذا الشكل الذي يتألف من **ممكنات**، سواء كانت موجبة أو سالبة، لا ينتج.

2 ـ أن تكون المقدمة السالبة المستخدمة فيه قابلة للإنعكاس.

3 ـ أن يصدق الدوام على صغرى الضرب الثالث من هذا الشكل، بأن تكون هذه الصغرى ضرورية أو دائمة؛ أو يصدق العرفي العام على كبرى هذا الضرب، بأن تكون من القضايا الست المنعكسة السوالب: الضرورية المطلقة ـ الدائمة المطلقة ـ المشروطة العامة ـ العرفية العامة ـ المشروطة الخاصة ـ العرفية الخاصة ـ.

مع الملاحظة أن **سبعاً** من السوالب المركبة الكلية لا تنعكس، وهي: الوقتيتان ـ الوجوديتان ـ الممكنتان ـ المطلقة العامة.

4 ـ أن تكون المقدمة الكبرى في الضرب السادس من هذا الشكل من القضايا الست المنعكسة السوالب، لأن هذا الضرب يتبين إنتاجه بعكس المقدمة الصغرى ليرتد إلى الشكل الثاني.

5 ـ أن تكون المقدمة الصغرى في الضرب الثامن من هذا الشكل من إحدى الخاصتين، والمقدمة الكبرى مما يصدق عليها العرفي العام، لأن إنتاجه إنما يتبيَّن بعكس الترتيب بين المقدمتين ليرتد إلى الشكل الأول، ثم عكس النتيجة.

* * *

والنتيجة في الضربين الأول والثاني من هذا الشكل هي **بعكس الصغرى** إن كانت الصغرى ضرورية أو دائمة، أو إذا كان القياس من القضايا الست المنعكسة السوالب، وإلاَّ تكون مطلقة عامة.

والنتيجة في الضرب الثالث من هذا الشكل هي **دائمة** إن كانت إحدى مقدمتيه ضرورية أو دائمة، وإلاَّ تكون بعكس الصغرى.

والنتيجة في الضربين الرابع والخامس من هذا الشكل هي **دائمة** إن كانت المقدمة الكبرى ضرورية أو دائمة، وإلاَّ تكون بعكس الصغرى محذوفاً عنها قيد اللادوام.

والنتيجة في الضرب السادس هي عينها كما في الضرب السادس من الشكل الثاني الذي يرتد إليه بعد عكس المقدمة الصغرى.

والنتيجة في الضرب السابع هي عينها كما في الشكل الثالث الذي يرتد إليه بعد عكس المقدمة الكبرى.

والنتيجة في الضرب الثامن هي ذاتها كما في الشكل الأول الذي يرتد إليه بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب بين المقدمتين.

والأقيسة أو الاختلاطات الحاصلة في كل من الضربين الأولين من هذا الشكل هي مائة وواحد وعشرون اختلاطاً، نتيجة ضرب الموجهات الفعلية الإحدى عشرة في نفسها (11 ف 11 = 121)، والاختلاطات الحاصلة في الضرب الثالث من هذا الشكل هي ستة وأربعون اختلاطاً. نتيجة ضرب الفعليات الإحدى عشرة مع الدائمتين الصغريين، وضرب القضايا الست المنعكسة السوالب مع صغريات المشروطتين والعرفيتين. والاختلاطات الحاصلة في الضرب الرابع والخامس من هذا الشكل هي ستة وستون اختلاطاً، نتيجة ضرب الصغريات الفعلية الإحدى عشرة مع القضايا الست المنعكسة السوالب. والاختلاطات الحاصلة في الضرب السادس والسابع من هذا الشكل هي إثنا عشر اختلاطاً، نتيجة ضرب القضايا الست المنعكسة السوالب مع الخاصتين الكبريين. والاختلاطات الحاصلة في الضرب الثامن من هذا الشكل هي اثنان وعشرون اختلاطاً، نتيجة ضرب الفعليات الإحدى عشرة بالخاصتين الكبريين.

* * *

الفصل الثالث: الاقترانيات الكائنة من الشرطيات

القياس الإقتراني الشرطي هو القياس الذي يتركب من شرطيات محضة أو من شرطيات وحمليات. وهو لا يختلف عن القياس الإقتراني الحملي إلاّ من حيث اشتماله على القضية الشرطية. ولذا، فهو يشتمل كالإقتراني الحملي على ثلاثة حدود: الأوسط، والأصغر، والأكبر. وهو **خمسة** أقسام، لأنه إما أن يتركب من شرطيتين **متصلتين**، أو من شرطيتين **منفصلتين**، أو من **حملية ومتصلة**، أو **حملية ومنفصلة**،أو **متصلة ومنفصلة**.

القسم الأول: القياس الشرطي المركب من شرطيتين متصلتين:

وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام باعتبار الحد الأوسط جزءاً تاماً أو غير تام في كلتا مقدمتيه. فقد يكون الحد الأوسط تاماً في جميع المقدم أو التالي في كلتا مقدمتي القياس، وقد يكون غير تام في المقدم أو التالي في كلتا المقدمتين، وقد يكون تاماً في إحدى المقدمتين وغير تام في الأُخرى.

مثال على ذلك:

1 ـ كلما كان الطالب ناجحاً فرح ذووه.

وكلما فرح ذووه سعد.

كلما كان الطالب ناجحاً سعد.

2 ـ كلما كان الطالب مجتهداً فهو ناجح.

وكلما كان ناجحاً كان سعيداً.

كلما كان الطالب مجتهداً كان سعيداً.

والقسم (القياس) **الطبيعي** هو ما كان فيه الحد الأوسط مشتركاً في جزء تام من المقدمتين حيث تنعقد الأشكال الأربعة فيه على غرار القياس الإقتراني الحملي. فالحد الأوسط إذا كان مقدماً في الكبرى تالياً في الصغرى، فهو **الشكل الأول**.

مثال على ذلك:

كلما كان أ ـ ب فـ ج ـ د كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود(صغرى).

وكلما كان ج ـ د فـ هـ ـ و وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء(كبرى).

ينتج: كلما كان أ ـ ب فـ هـ ـ و كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء (نتيجة).

والحد الأوسط إذا كان تالياً في كلتا مقدمتي القياس، فهو **الشكل الثاني**.

مثال على ذلك:

كلما كان أ ـ ب فـ ج ـ د.

وليس البتة إذا كان هـ ـ و فـ ج ـ د.

ينتج: ليس البتة إذا كان أ ـ ب فـ هـ ـ و.

كلما كان الابن صالحاً فالأب سعيد (صغرى).

وليس البتة إذا كان الفقر عيباً فالأب سعيد (كبرى).

ليس البتة إذا كان الابن صالحاً كان الفقر عيباً (نتيجة).

والحد الأوسط إن كان مقدماً في كلتا مقدمتي القياس، فهو **الشكل الثالث**.

مثال على ذلك:

كلما كان أ ـ ب فـ ج ـ د.

وكلما كان أ ـ ب فـ هـ ـ و.

ينتج: قد يكون إذا كان ج ـ د فـ هـ ـ و.

كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (صغرى).

وكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء (كبرى).

قد يكون إذا كان النهار موجوداً فالعالم مضيء (نتيجة).

والحد الأوسط إن كان مقدماً في الصغرى تالياً في الكبرى، فهو **الشكل الرابع**.

مثال على ذلك:

كلما كان أ ـ ب فـ ج ـ د كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود(صغرى).

وكلما كان هـ ـ و فـ أ ـ ب وكلما كان العالم مضيئاً فالشمس طالعة (كبرى).

ينتج: قد يكون.

إذا كان ج ـ د فـ هـ ـ و قد يكون إذا كان النهار موجوداً فالعالم مضيء (نتيجة).

وشرائط إنتاج هذه الأشكال هي نفسها شرائط أشكال الحمليات. ففي **الشكل الأول** مثلاً يشترط إيجاب المقدمة الصغرى وكلية المقدمة الكبرى. وفي **الشكل الثاني** يشترط اختلاف المقدمتين في الكيف، وكلية المقدمة الكبرى... الخ.

كما أن عدد الضروب في هذه الأشكال هي نفسها عدد الضروب في أشكال الحمليات. وكذلك الحال بالنسبة إلى النتيجة كماً وكيفاً في هذه الأشكال، فهي نفسها في أشكال الحمليات. فهي موجبة كلية في الضرب الأول من الشكل الأول، وهي سالبة كلية في الشكل الثاني.. الخ.

القسم الثاني: القياس الشرطي المركب من شرطيتين منفصلتين:

وهو ـ كالقياس الشرطي المركب من متصلتين ـ ينقسم إلى ثلاثة أقسام، لأن الحد الأوسط المشترك بين مقدمتيه إما أن يكون في جزء تام من كل منهما، أو في جزء غير تام، أو في جزء تام من إحداهما غير تام من الأُخرى. **والطبيعي** منه، ما كان الحد الأوسط فيه مشتركاً في جزء غير تام من المقدمتين.

وشرط إنتاجه ـ كما في الإقتراني الحملي ـ: إيجاب كلتا المقدمتين، وكلية إحداهما، وصدق منع الخلو عليهما.

مثال على ذلك:

دائماً إما كل أ ـ ب أو كل ج ـ د.

ودائماً إما كل د ـ هـ أو كل و ـ ز.

ينتج: دائماً إما كل أ ـ ب أو كل ج ـ هـ أو كل و ـ ز.

وذلك لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التركيب، وهما: كل ج ـ د وكل د ـ هـ،

وكذلك امتناعه عن أحدى الأخريين، أي: كل أ ـ ب وكل و ـ ز. وسبب ذلك، هو أنه لما كانت المقدمتان مانعتي الخلو، فإنه يجب أن يكون أحد طرفي كل واحدة منهما واقعاً أو موجوداً في الواقع، والأخر غير واقع. والواقع من المنفصلة الأُولى إما أن يكون الطرف غير المشترك أو الطرف المشترك (الأوسط). فإن كان الطرف غير المشترك فهو أحد أجزاء النتيجة؛ وإن كان الطرف المشترك، فالواقع معه من المنفصلة الثانية. وأما الطرف المشترك فيجتمع الطرفان المشتركان على الصدق، وتصدق معه نتيجة التركيب وهي الجزء الأخير من النتيجة أو الطرف غير المشترك وهو الجزء الثالث. وبذلك فالواقع لا يخلو عن نتيجة التركيب وعن الطرفين غير المشتركين.

مثال على ذلك:

دائماً إما كل حاكم عادل أو كل ظالم جاهل (مقدمة صغرى).

ودائماً إما كل جاهل شقي أو كل كريم محبوب (مقدمة كبرى).

دائماً إما كل حاكم عادل أو كل ظالم شقي أو كل كريم محبوب (نتيجة).

وتنعقد الأشكال الأربعة في هذا القسم من القياس كما تنعقد تماماً في القياس الإقتراني الحملي.

* * *

القسم الثالث: القياس الشرطي المركب من قضية حملية وشرطية متصلة:

وهو ينقسم إلى أربعة أقسام كون الحملية فيه إما أن تكون صغرى أو كبرى، ولأن الجزء المشترك بينها وبين المتصلة إما أن يكون مقدم المتصلة أو تاليها. **والطبيعي** منه ما كانت الحملية فيه كبرى، والشراكة (الأوسط) مع تالي المتصلة.

وشرط إنتاجه: إيجاب الشرطية المتصلة. **ونتيجته**: شرطية متصلة، مقدمها مقدم المتصلة، وتاليها نتيجة التأليف بين التالي (في المتصلة) والحملية.

مثال على ذلك:

كلما كان أ ـ ب فـ ج ـ د.

وكل د ـ هـ.

ينتج: كلما كان أ ـ ب فـ ج ـ هـ.

كلما كان الابن صالحاً فالأب سعيد (مقدمة صغرى).

وكل سعيد كريم (مقدمة كبرى).

كلما كان الابن صالحاً فالأب كريم (نتيجة).

وتنعقد الأشكال الأربعة في هذا القسم كما تنعقد الأشكال الأربعة في القياس الإقتراني الحملي. والشرائط الواجبة بين المقدمات في القياس الإقتراني الحملي هي عينها في هذا القسم من القياس.

* * *

القسم الرابع: القياس الشرطي المركب من قضية حملية وشرطية منفصلة:

وهو قسمان: **1 ـ القياس الذي تكون فيه الحمليات بعدد أجزاء الإنفصال**، وذلك لكي تشارك كل واحدة من الحمليات جزءاً واحداً من أجزاء الإنفصال، وحينئذ، إما أن تكون التأليفات بين الحمليات وأجزاء الانفصال متحدة في النتيجة أو مختلفة فيها. فإن كانت نتيجة التأليفات واحدة فهو **القياس المقسم**، وشرطه أن تكون المنفصلة موجبة كلية حقيقية أو مانعة الخلو.

مثال على ذلك:

كل أ إما ب وإما ج وإما د كل معدن إما حديد أو ذهب أو فضة...

وكل ب ـ هـ	كل حديد	موصل للحرارة.
وكل ج ـ هـ	كل ذهب	موصل للحرارة.
وكل د ـ هـ	كل فضة	موصل للحرارة.
ينتج: كل أ ـ هـ	كل معدن	موصل للحرارة (نتيجة).

أما إذا كانت نتيجة التأليفات بين الحمليات وأجزاء الإنفصال مختلفة، فهو **القياس غير المقسم**.

مثال على ذلك:

كل أ إما ب وإما ج وإما د كل لبناني إما تاجر أو مزارع أو موظف.

وكل ب ـ ز	وكل تاجر	غني.
وكل ج ـ هـ	وكل مزارع	مكتفي الحال.
وكل د ـ و	وكل موظف	محتاج.

ينتج: كل أ إما ز وإما هـ وإما و كل لبناني إما غني أو مكتفي الحال أو محتاج (نتيجة).

2 ـ القياس الذي تكون فيه الحمليات أقل عدداً من أجزاء الإنفصال: كأن تكون الحمليات واحدة والمنفصلة ذات جزأين ومانعة الخلو ومشاركة الحملية مع أحد الجزأين.

مثال على ذلك:

إما كل أ ـ ب أو كل ج ـ د إما كل مجتهد ناجح أو كل كسول راسب.

وكل د ـ هـ كل كسول مكروه.

ينتج: إما كل أ ـ ب أو كل ج ـ هـ إما كل مجتهد ناجح أو كل كسول مكروه.

وذلك لأن المنفصلة لما كانت مانعة الخلو وجب صدق أحد جزأيها لامتناع خلو الواقع عنهما.

* * *

القسم الخامس: القياس الشرطي المركب من شرطية متصلة وشرطية منفصلة:

وهو ينقسم أيضاً إلى ثلاثة إقسام وليس إلى قسمين كما ذكر صاحب الشمسية، لأن الحد المشترك بين الشرطيتين المتصلة والمنفصلة إما أن يكون في جزء تام من كل منهما، أو في جزء غير تام من كل منهما، أو في جزء تام من إحداهما، غير تام من الثانية. **والقياس الطبيعي** من هذا القسم هو الذي تكون فيه الشرطية **المتصلة** صغرى **والمنفصلة** موجبة كبرى.

مثال على ذلك:

1 ـ الحد المشترك في جزء تام من المقدمتين:

كلما كان أ ب فـ ج د

ودائماً إما كل ج د أو هـ و (مانعة الجمع).

كلما كان الطالب ناجحاً أحبه الناس.

ودائماً: إما أن يكون الطالب محبوباً من الناس أو منعزلاً ومكروهاً.

ينتج: دائماً: إما أن يكون الطالب ناجحاً أو منعزلاً ومكروهاً (نتيجة).

مع الملاحظة أنه إذا كانت المنفصلة: مانعة الخلو، فإن النتيجة تكون جزئية: قد يكون إذا لم يكن. . .

2 ـ الحد المشترك في جزء غير تام من المقدمتين:

كلما كان أ ب فـ ج د

ودائماً إما كل د هـ أو هـ و (مانعة الخلو).

ينتج: كلما كان أ ب فإما كل ج هـ أو هـ و.

كلما كان العالم زاهداً كان العلم مقدراً

ودائماً إما كل مقدر عظيم أو كل عظيم نبي.

ينتج: كلما كان العالم زاهداً فإما كل مقدر عظيم أو كل عظيم نبي.

مثال آخر:

كلما كان الابن مجتهداً كان الأب سعيداً.

ودائماً إما كل سعيد غني أو كل غني قنوع.

كلما كان الابن مجتهداً فأما كل أب غني أو كل غني قنوع.

الفصل الرابع: القياس الإستثنائي:

وهو قياس مركب تكون فيه عين النتيجة أو نقيضها مذكورة بالفعل. وبما أنه يستحيل أن تكون النتيجة مقدمة مستقلة مسلم بصدقها ويذكر فيها بالفعل عين النتيجة أو نقيضها، لأن ذلك يعد نوعاً من المصادرة على المطلوب، فإن معنى أن عين النتيجة أو نقيضها مذكورة بالفعل في هذا القياس، أنها مذكورة فيه كجزء من مقدمة.

وهو يتألف من مقدمتين: **إحداهما**: شرطية: **متصلة أو منفصلة**، وبحسبها يعتبر القياس استثنائياً متصلاً أو إستثنائياً منفصلاً. **والأُخرى: وضعية** إستثنائية مشتملة على أداة الإستثناء التي سمي بسببها القياس إستثنائياً، ـ تثبت أحد طرفي القضية الشرطية أو تنفيه، ليلزم إثبات الطرف الآخر أو نفيه.

مع الإشارة إلى أنه إذا كانت المقدمة الكبرى في القياس الإستثنائي المتصل شرطية متصلة، والمقدمة الصغرى استثنائية حملية، فالنتيجة في هذا القياس إما أن تكون مثبتة لتالي الشرطية أو نافية لمقدمها. **والحالة الأُولى**، أي حالة الإثبات، تسمى: **حالة الوضع**؛ **والحالة الثانية**، أي حالة النفي، تسمى: **حالة الرفع**.

أما في القياس الإستثنائي المنفصل التي تكون فيه إحدى مقدمتيه شرطية منفصلة والأُخرى حملية إستثنائية تثبت أو تنفي حدود الإنفصال في الشرطية، فإن النتيجة تكون قضية حملية تثبت أو تنفي الحدود الأُخرى في الشرطية. **والحالة الأُولى**، أي حالة

الإثبات، تسمى: **حالة الوضع بالرفع**؛ **والحالة الثانية**، أي **حالة النفي** أو الرفع، تسمى: حالة الرفع بالوضع.

مثال على ذلك:

1 ـ القياس الإستثنائي المتصل:

1 ـ كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

لكن الشمس طالعة.

فالنهار موجود (نتيجة).

أو لكن النهار ليس موجوداً.

فالشمس ليست بطالعة (نتيجة).

2 ـ كلما كان الحاكم عادلاً فالشعب يحبه.

لكن الحاكم عادل.

فالشعب يحبه (نتيجة).

أو لكن الشعب لا يحبه.

فالحاكم ليس عادلاً (نتيجة).

ب ـ القياس الإستثنائي المنفصل: .

1 ـ دائماً إما أن يكون اللون أبيض اللون أو أسود.

ولكنه أبيض اللون.

إذن: هو ليس بأسود (نتيجة).

أو ولكنه ليس بأبيض.

إذن: هو أسود (نتيجة).

2 ـ دائماً العدد إما أن يكون زوجاً أو فرداً.

ولكن هذا العدد ليس بفرد.

إذن: هو زوج (نتيجة).

أو ولكن هذا العدد ليس بزوج.

إذن: هو فرد (نتيجة).

ولإنتاج هذا القياس **شروط ثلاثة**: .

الشرط الأول: أن تكون **الشرطية موجبة**، لأنها لو كانت سالبة فإنه لا ينتج عنها

شيئاً: لا الوضع ولا الرفع، وذلك لأن مفهوم الشرطية السالبة سلب اللزوم والعناد بين طرفيها؛ فإذا لم يكن بين طرفيها لزوم أو عناد لم يلزم من وجود أحد الطرفين أو عدمه وجود الطرف الآخر أو عدمه.

الشرط الثاني: أن تكون الشرطية **لزومية** إن كانت متصلة، **وعنادية** إن كانت منفصلة، لا إتفاقية؛ لأن العلم بصدق أو كذب القضية الشرطية الاتفاقية موقوف على العلم بصدق أحد طرفيها أو كذبه؛ فلو علمنا بصدق أحد الطرفين أو كذبه من القضية الاتفاقية فإنه يلزم الدور؛ ولذا، يجب ألا تكون الشرطية: إتفاقية.

الشرط الثالث: **كلية** إحدى المقدمتين: الشرطية أو الإستثنائية. أي كلية الوضع أو الرفع، لأنه لو انتفى هذان: الوضع والرفع، احتمل أن يكون اللزوم أو العناد على بعض الأوضاع والاستثناء على وضع آخر، فلا يلزم من إثبات أحد طرفي الشرطية أو نفيه ثبوت الطرف الآخر أو نفيه، اللهم إلاّ إذا كان وقت الإتصال والانفصال ووضعهما هو بذاته وقت الاستثناء ووضعه، فإنه ينتج القياس عندئذ بالضرورة.

مثال على ذلك:

إن جاء زيد في الصباح مع عمرو عفوت عنه.

لكنه جاء مع عمرو في الصباح.

إذن: عفوت عنه (نتيجة).

* * *

والشرطية في هذا القياس إن كانت **متصلة**، فإن استثناء عين مقدمها، ينتج: عين التالي؛ واستثناء نقيض تاليها، ينتج: نقيض المقدم؛ وإلاّ بطل اللزوم دون العكس في شيء منهما، فلا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم ولا استثناء نقيض المقدم نقيض التالي، لجواز أن يكون التالي أعم من عين المقدم، فلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم ولا من عدم الملزوم عدم اللازم.

مثال على ذلك:

1 ـ إستثناء عين المقدم ينتج عين التالي:

إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

لكن الشمس طالعة.

فالنهار موجود (نتيجة).

2 ـ إستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم:

إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

لكن النهار ليس موجوداً.

فالشمس ليست بطالعة.

وإن كانت الشرطية **منفصلة وحقيقية**، فاستثناء عين أي جزء منها، ينتج: نقيض الآخر، لاستحالة الجمع بينهما؛ واستثناء نقيض أي جزء منهما، ينتج: عين الآخر، لامتناع الخلو عنهما. وبذلك، ينتج عن المنفصلة الحقيقية **أربع** نتائج: اثنتان بسبب استثناء العين، واثنتان بسبب استثناء النقيض.

مثال على ذلك:

1 ـ هذا العدد إما أن يكون زوجاً أو فرداً.

لكنه زوج.

إذن: هو ليس بفرد (نتيجة).

2 ـ هذا العدد إما أن يكون زوجاً أو فرداً.

لكنه ليس بزوج.

إذن: هو فرد (نتيجة).

3 ـ هذا العدد إما أن يكون زوجاً أو فرداً.

لكنه فرد.

إذن: هو ليس بزوج (نتيجة).

4 ـ هذا العدد إما أن يكون زوجاً أو فرداً.

لكنه ليس بفرد.

إذن: هو زوج (نتيجة).

وإن كانت الشرطية **منفصلة مانعة الجمع**، فإن إستثناء عين أي جزء منها ينتج نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما، كما أن استثناء نقيض أي شيء من جزأيها لا ينتج عين الآخر، لجواز ارتفاعهما معاً، فيكون لها **نتيجتان** باعتبار استثناء العين.

مثال على ذلك:

1 ـ إما أن يكون هذا الجسم حيواناً أو جماداً.

لكنه حيوان.

إذن: هو ليس بجماد (نتيجة).

2 ـ إما أن يكون هذا الجسم حيواناً أو جماداً.

لكنه جماد.

إذن: هو ليس بحيوان (نتيجة).

مثال آخر:

1 ـ إما أن يكون هذا الحيوان ذئباً أو كلباً.

لكنه ذئب.

إذن: هو ليس بكلب (نتيجة).

2 ـ إما أن يكون هذا الحيوان ذئباً أو كلباً.

لكنه كلب.

إذن: هو ليس بذئب (نتيجة).

وإن كانت **الشرطية منفصلة مانعة الخلو**، فإن استثناء نقيض أي جزء منها ينتج عين الآخر لامتناع ارتفاعهما، كما أن استثناء عين أي شيء من جزأيها لا ينتج نقيض الآخر، لجواز اجتماعهما معاً، فيكون لها أيضاً **نتيجتان** باعتبار استثناء النقيض.

مثال على ذلك:

1 ـ إما أن يكون هذا الحيوان لا ذئباً أو لا كلباً.

لكنه ذئب.

إذن: هو لا كلب (نتيجة).

2 ـ إما أن يكون هذا الحيوان لا ذئباً أو لا كلباً.

لكنه كلب..

إذن: هو لا ذئب (نتيجة).

* * *

الفصل الخامس: لواحق القياس:

وهي أربعة:

أولاً ـ القياس المركب.

فكل إنسان نام (نتيجة) ومقدمة للقياس اللاحق (2).
وكل نام فان (مقدمة كبرى).
فكل إنسان فان (نتيجة).

2 ـ **القياس المركب المفصول النتائج**: وهو الذي طويت فيه النتائج ولم تذكر. وهو يسمى كذلك، لأن النتائج فيه مفصولة عن المقدمات في الذكر. ويمكن أن نرمز إليه بالصورة التالية:

كل أ ـ ب.
وكل ب ـ ج.
وكل ج ـ د.
وكل د ـ هـ.
فكل أ ـ هـ (نتيجة).

مثال على ذلك:

كل شاعر ملهم.
كل ملهم حساس.
كل حساس يتألم.
كل من يتألم قوي العاطفة.
كل شاعر قوي العاطفة.

ثانياً ـ قياس الخلف:

وهو قياس مركب يثبت الشيء المطلوب إثباته بإثبات بطلان نقيضه، وذلك لأن النقيضين لا يكذبان معاً، فإن كان أحدهما كاذباً كان الآخر صادقاً وبالعكس.

وهو يسمى خلفاً، أي باطلاً، لا لأنه باطل في ذاته، بل لأنه ينتج أو يثبت الباطل على افتراض عدم صدق أو حقِّية المطلوب. بمعنى أن المتمسك به يثبت المطلوب لا على سبيل الإستقامة بل من طريق الباطل. وقد تكون التسمية متأتية من أننا نرجع من النتيجة إلى الخلف لإثبات المطلوب.

وهو يتركب من **قياسين**:

الأول: إقتراني شرطي، مؤلف من قضية شرطية متصلة وأُخرى قضية حملية.

والثاني: إستثنائي، يتألف من نتيجة القياس الإقتراني الشرطي، وأُخرى **حملية** استثنائية تستثني نقيض التالي.

فإذا أردنا البرهنة على صدق: ليس كل ج ـ ب، فإننا نقول:

لو لم يصدق: ليس كل ج ـ ب دائماً.

لصدق نقيضه: كل ج ـ ب بالفعل.

ثم نفرض قضية صادقة في نفسها، هي: كل ب ـ أ دائماً، ونجعلها مقدمة كبرى مع الشرطية المتصلة في القياس الإقتراني الشرطي، فنقول:

كل ج ـ ب بالفعل.

كل ب ـ أ دائماً (مقدمة كبرى مفروضة الصدق).

كل ج ـ أ دائماً (نتيجة) (قياس إقتراني).

وهذه النتيجة معناها أنه لو لم يصدق: ليس كل ج ـ ب، لصدق: كل ج ـ أ. ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة للقياس الإستثنائي ونستثني نقيض التالي، فنقول:

لكن: ليس كل ج ـ أ.

على أن: كل ج ـ أ، وهذا **محال**، مما ينتج عن ذلك، أن المطلوب إثباته، وهو: ليس كل ج ـ ب، صادق.

مثال على ذلك:

إذا أردنا البرهنة على صدق قولنا:

ليس كل حيوان إنساناً دائماً.

فإننا نقول: لو لم يصدق قولنا: ليس كل حيوان إنساناً دائماً.

لصدق نقيضه، وهو: كل حيوان إنسان بالفعل.

ثم نفرض مقدمة كبرى صادقة في نفسها، هي:

كل إنسان عاقل دائماً.

ونضيف هذه المقدمة المفترضة إلى النقيض، على الوجه التالي:

كل حيوان إنسان بالفعل (نقيض الأصل).

كل إنسان عاقل دائماً (مقدمة كبرى مفروضة الصدق).

كل حيوان عاقل دائماً (نتيجة) للقياس الإقتراني.

ونتيجة القياس الإقتراني هذه، معناها: أنه:

1 ـ إذا لم يصدق قولنا: ليس كل حيوان إنساناً دائماً.

2 ـ فإنه وجب أن يصدق: كل حيوان عاقل دائماً.

ثم نجعل هذه النتيجة: كل حيوان عاقل دائماً.

مقدمة للقياس الاستثنائي، ثم نستثني نقيض التالي على الوجه التالي:

كل حيوان عاقل دائماً.

لكن ليس كل حيوان عاقلاً دائماً.

وهذا محال، لأنه مخالف للمعطى إبتداء:

كل حيوان عاقل دائماً.

مما يعني أن المطلوب إثبات صدقه، وهو:

ليس كل حيوان إنساناً دائماً صادق.

مثال آخر:

لو أردنا البرهنة على أن **عدداً** ما، هو **زوج**، وليس بمفرد، فإننا نقول:

إن لم يكن هذا العدد زوجاً فهو غير زوج (شرطية متصلة).

هذا العدد قابل للقسمة على اثنين (قضية حملية مفروضة الصدق).

إن لم يكن هذا العدد زوجاً، لم يكن قابلاً للقسمة على اثنين (نتيجة القياس الإقتراني الشرطي).

لكنه قابل للقسمة على اثنين (قضية حملية إستثنائية).

إذن: فهو زوج (نتيجة).

مثال ثالث:

إذا أردنا البرهنة على أن **أرسطو** كان **فيلسوفاً**، نقول:

إن لم يكن أرسطو فيلسوفاً كان غير فيلسوف (شرطية متصلة صغرى).

أرسطو هو منشيء علم المنطق باعتراف المناطقة الفلاسفة (حملية كبرى).

إن لم يكن أرسطو فيلسوفاً لم يكن منشئاً لعلم المنطق (نتيجة للقياس الإقتراني الشرطي ومقدمة كبرى للقياس الاستثائي).

لكن أرسطو هو منشيء علم المنطق (مقدمة صغرى).

إذن: أرسطو فيلسوف (نتيجة).

ثانياً ـ قياس الخلف.

ثالثاً ـ الاستقراء.

رابعاً ـ قياس التمثيل.

أولاً ـ القياس المركب:

وهو قياس يتركب من مقدمات ينتج بعضها (مقدمتان) نتيجة، يلزم منها ومن مقدمة أُخرى، نتيجة أُخرى، وهلم جرّا... إلى أن يحصل المطلوب.

وهو نوعان:

1 ـ القياس المركب الموصول النتائج: وهو الذي تذكر فيه نتائج القياسات تباعاً: القياس الأول، والقياس اللاحق أو الأقيسة اللاحقة. ونتيجة القياس الأول تصبح مقدمة في القياس اللاحق، وهلم جرا.

وهو يسمى بالموصول النتائج لأن النتائج فيه موصولة بالمقدمات. ويمكن أن نرمز إليه بالصورة التالية:

	كل أ ـ ب.	
و:	كل ب ـ ج.	
	فكل أ ـ ج	(نتيجة) القياس الأول.
ثم:	كل أ ـ ج	(نتيجة القياس الأول):
و:	كل ج ـ د.	
	فكل أ ـ د	(نتيجة) القياس اللاحق.
ثم:	كل أ ـ د	(نتيجة القياس اللاحق).
و:	كل د ـ هـ.	
	فكل أ ـ هـ	(نتيجة).

مثال على ذلك:

كل إنسان حيوان	(مقدمة صغرى).
وكل حيوان حساس	(مقدمة كبرى).
فكل إنسان حساس	(نتيجة) ومقدمة للقياس اللاحق.
وكل حساس نام	(مقدمة كبرى).

ثالثاً ـ الإستقراء:

وهو استنتاج قاعدة عامة أو حكم كلي من خلال استقراء جزئيات كثيرة متماثلة فيما بينها في الحكم، بمعنى أنه استدلال بالخاص على العام بعكس القياس الذي هو استدلال بالعام على الخاص.

مثال على ذلك:

كل إنسان يحرك فكه الأسفل عند المضغ.
كل البهائم تحرك فكها الأسفل عند المضغ.
كل السباع تحرك فكها الأسفل عند المضغ.
إذن: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ (نتيجة).

وهو لا يفيد اليقين، بل يفيد الظن، لجواز ألا تكون كل الجزئيات التي تنضوي تحت شيء كلي، موضوع الحكم أو القاعدة العامة، لها ذت الحكم، بمعنى أنه يمكن أن يكون هناك وجود جزئي لم يستقرأ، ويكون حكمه مخالفاً لذلك، **كالتمساح** مثلاً، الذي لا يحرك فكه الأسفل عند المضغ. ولذلك، فإن الحكم العام.

كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ.

حكم غير صحيح.

مثال آخر:

كل مسلم لبناني عربي.
كل مسيحي لبناني عربي.
كل يهودي لبناني عربي.
إذن: كل لبناني عربي (نتيجة).

وهذه النتيجة غير صحيحة، لأن ثمة لبنانيين غير عرب، كاللبنانيين الأرمن مثلاً.

ويعرفه **القزويني** ـ ويتابعه في ذلك الرازي ـ قائلاً: «هو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته، كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ، لأن الإنسان والبهائم والسباع كذلك، وهو لا يفيد اليقين لاحتمال أن لا يكون الكل بهذه المثابة».

والقول إن الإستقراء: «هو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته»، معناه: أنه لو كان الحكم نفسه موجوداً في جميع جزئيات الكلي أو ما صدقه، فإنه لا يعود

استقراء، بل يصبح قياساً مقسماً.

مع الملاحظة أن كلام **القزويني** على الاستقراء، وكذلك شرح **الرازي** له، لم يجيء كافياً؛ إذ من المعلوم أن الاستقراء على أنواع:

1 ـ **الإستقراء التام**، الذي يفيد العلم اليقيني القطعي، لأنه حكم على كلي لوجوده في جزئياته كلها.

2 ـ **الإستقراء الناقص غير المعلل**، الذي لا يفيد إلا الظن، لأنه حكم على كلي لوجوده في بعض جزئياته.

3 ـ **الإستقراء الناقص المعلل**، الذي يفيد اليقين على غرار الاستقراء التام إلى حد بعيد.. لأنه حكم معلل على كلي لوجوده في بعض جزئياته.

وقد عرَّف **أرسطو** الإستقراء بقوله: «إنه إقامة قضية عامة ليس عن طريق الاستنباط وإنما بالالتجاء إلى الأمثلة الجزئية التي يكمن فيها صدق تلك القضية العامة، أو هو البرهنة على أن قضية ما صادقة صدقاً كلياً بإثبات أنها صادقة في كل حالة جزئية إثباتاً تجريبياً»[1].

* * *

رابعاً: التمثيل:

وهو إثبات حكم في جزئي لوجوده في جزئي آخر، لمعنى مشترك أو علة مشتركة بينهما. والتمثيل كالاستقراء[2]، لا يفيد حكمه إلاَّ الظن، وذلك لجواز ألا تكون علة الحكم المظنونة هي العلة الصحيحة.

ويسميه الفقهاء: **قياساً**. كما يسميه المتكلمون: **رد الغائب إلى الشاهد**.

والجزئي الأولى يسمى: **فرعاً**، والجزئي الثاني يسمى: **أصلاً**. والمعنى المشترك بينهما يسمى: علة وجامعاً.

مثال على ذلك:

العالم مؤلف، فهو حادث، كالبيت.

وهذا يعني أن البيت حادث لأنه مؤلف. وهذه العلة: التأليف، موجودة في العالم، فيكون العالم حادثاً، كالبيت.

---

(1) منطق أرسطو، 3/ 713.

(2) غير التام.

البيت **مؤلف.**

والمؤلف حادث.

فالبيت حادث (نتيجة).

العالم **مؤلف** كالبيت.

والمؤلف حادث.

فالعالم حادث (نتيجة).

مثال آخر:

الخمر **مسكر.**

والمسكر حرام.

فالخمر حرام (نتيجة).

النبيذ **مسكر** كالخمر.

والمسكر حرام.

فالنبيذ حرام (نتيجة).

والعلة المشتركة بين الأصل والفرع يمكن إثباتها **بوجهين:**

الأول: الدوران: ومعناه: إقتران أمر ما بغيره وجوداً وعدماً.

مثال على ذلك:

الحدوث دائر مع التأليف وجوداً وعدماً. أما وجوداً، ففي البيت. وأما عدماً، ففي الواجب تعالى: الله، فيكون التأليف علة للحدوث.

والثاني: السبر والتقسيم: وهو حصر أو تعيين أوصاف الأصل التي يمكن أن تكون علة للحكم، ثم تفحُّص كل منها بغاية معرفة الوصف الصالح لأن يكون علة ذلك الحكم، وإبطال الباقي.

مثال على ذلك:

علة الحدوث في البيت: إما التأليف أو الإمكان.

والإمكان باطل، لأن من صفات الواجب: الإمكان، وليس الحدوث، فتعين أن يكون التأليف هو العلة.

مثال آخر:

جاء النص **بحرمة** الربا في الأموال الربوية الستة: الذهب، والفضة، والبرّ، والشعير، والتمر، والملح.

«الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد، فمن زاد أو استزاد، فقد أربى».

ولم يدل أي نص ولا إجماع على علة التحريم فيها، لنقيس عليها، ونعدي الحكم إلى غيرها: كالذرة، والأرز، والحمص، والفول، والألماس. . . الخ.

فإذا أردنا معرفة علة التحريم، فإننا نتساءل، هل العلة هي **القوت** لكونه مما يقتات ويدخر؟ أم **الكيل** لكونه مما يضبط قدره؟ أم **الطعم** لكونه طعاماً؟. . .

ونجيب بعد التفحص، أن اعتبار **القوت** علة التحريم، لا يصلح، كون التحريم شاملاً للذهب والفضة، وهما ليس بطعام. فيبقى أن تكون علة التحريم في المال: **المقدار** (القيمة)، أي كونه مقدراً، مما يضبط بالكيل أو الوزن. ويُقاس على ذلك، كلّ الأشياء التي تقدر بالكيل أو الميزان.

مثال ثالث:

جاء عن رسول الله (ﷺ) قوله:

«لا يزوج البكر الصغيرة إلاّ وليها».

فهذا الحديث يشتمل على وصفين: 1 ـ البكارة. 2 ـ الصغر. وكل منهما وصف صالح بحد ذاته للتعليل والحكم، فأيهما المناسب أكثر من غيره للتعليل؟.

لقد جاء في الآية 6 من سورة النساء: **﴿وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم﴾**. وفيها تعليل الولاية للولي على مال الصغير أو الصغيرة، **بالصغر**.

وبما أن الولاية على **المال**، والولاية على **النفس** ومنها التزويج، من جنس واحد، هو: **الولاية**، فيكون مراد الشارع هو أن الصغر علة الولاية على النفس ومنها ولاية التزويج، لعدم اعتبار الشارع البكارة علة بأية صورة من الصور المعتبرة شرعاً. وللقائس أن يقيس على البكر الصغيرة، من في حكمها، كالثيب الصغيرة، بجامع الصغر. . . الخ.

مع الإشارة إلى أن **فقهاء الشافعية** وخلافاً لفقهاء الحنفية، يعتبرون أن **علة** ولاية الأب في تزويج ابنته البكر الصغيرة، هي **البكارة**.

ومع الملاحظة أن حصر التعليل في أوصاف معينة أمر قد لا يكون صحيحاً، لأن العلة الحقيقية قد تكون في غير تلك الأوصاف. ناهيك عن أن الوصف المشترك إذا كان علة في حكم الأصل لا يلزم منه أن يكون علة في الفرع، وذلك لجواز أن يكون الأصل متصفاً بخصوصية تكون هي شرط للعلية وليست متوفرة في الفرع، أو يكون الفرع متصفاً بخصوصية مانعة من تعدية علة الأصل إليه.

مثال على ذلك:

جاء عن الرسول (ﷺ) قوله:

«من شهد له خزيمة بن ثابت حسبه».

فنحن لا نعرف العلة في هذا الحكم، هل هي تعود إلى أن خزيمة من صحابة الرسول؟ أم لأن ثمة حادثة معينة شهد فيها خزيمة للرسول مصدقاً إياه بدون تردّد كونه رسول الله الذي لا ينطق إلاّ بالحق والصدق؟ أم لسبب آخر نجهله.. علماً أن الإثبات في الإسلام يقتضي شهادة شاهدين ولو كانا من الصحابة.

والجدير بالذكر، أن كلام **القزويني** على التمثيل غير كافٍ، فضلاً عن أنه غير واضح؛ كما أن شرح **الرازي** له لم يجيء واضحاً وكاملاً بصورة كافية.

* * *

الخاتـمـة:

وهي كناية عن بحثين:

البحث الأول: في مواد الأقيسة:

القياس كناية عن **مادة وصورة**. والبحث فيه يتناول كلا الأمرين معاً: الصورة والمادة. وهو يكون صادقاً إن كانت مواده (المقدمات) صادقة فعلاً أو صادقة بالفرض.

وبما أن مقدمات القياس قد تكون صادقة وقد لا تكون كذلك، فمعنى ذلك، أن من المقدمات ما هو يقيني، ومنها ما هو غير يقيني.

ولذا، فإن مواد الأقيسة تقسم إلى قمسين: **أ ـ يقينيات، ب ـ غير يقينيات.**

أ ـ اليقينيات: وهي ستة أنواع:

1 ـ أوليات: وهي قضايا بدهية يصدق العقل بها لذاتها، ويتصور مباشرة طرفي كل

منها، ويعرف النسبة القائمة بينهما، بدون واسطة.

مثال على ذلك:

- الكل أكبر من الجزء.
- النقيضان لا يجتمعان، أو: الأمران أو الشيئان المتناقضان لا يصحان معاً أو لا يجتمعان معاً. **كقولنا**: سُقراط فيلسوف، وسقراط ليس بفيلسوف.

2 ـ **مشاهدات**: وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة الحس: الباطني أو الظاهري. فإن كانت متأتية من **الحواس الظاهرة**: البصر، والسمع، والذوق، والشم، واللمس، سميت: **حسيات**، كالحكم بأن الشمس مشرقة، والتفاح فاكهة لذيذة الطعم، والنار حارة... الخ.

وإن كانت متأتية من **الحواس الباطنة**، سميت: **وجدانيات**، كالحكم بأننا جائعون، أو غاضبون، أو خائفون، أو متألمون، أو مذهولون، أو مشدودون،... الخ.

3 ـ **حدسيات**: وهي قضايا يحكم بها بحدس قوي من النفس مزيل للشك، مفيد للعلم، كالحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس، وأن انعكاس شعاع نور القمر إلى الأرض كانعكاس شعاع نور الشمس إلى القمر، وأن انعكاس شعاع نور الشمس إلى القمر يماثل انعكاس الأشعة من المرآة إلى الأشياء التي تقابلها.

والحدس معناه: سرعة الإنتقال من المبادىء الأُولى إلى المطالب والغايات؛ ويقابله **الفكر**: الذي هو حركة الذهن نحو المبادىء ورجوعه عنها إلى المطالب. وهذا يعني أن الحدس ليس فيه حركة، والفكر لا بد فيه من حركتين.

ونحن نميز بين الحدس والبداهة. **فالحدس**: معناه، سرعة الإنتقال من الأشياء المعلومة إلى الأشياء المجهولة، وهذا لا يتم إلاّ في الزمن، مهما قلَّ. أما **البداهة**: فهي كناية عن العيان المباشر للأشياء أو الرؤية الذهنية المباشرة لها من غير تفكر؛ ولذا، فهي لا تحتاج إلى زمن مهما قصر، لأنها لا تتم عبره.

4 ـ **متواترات**: وهي قضايا يحكم العقل بها لكثرة سماعها من أُناس كثيرين يمتنع إجماعهم على الكذب، ولعدم امتناع صدقها، كالحكم بوجود مكة والمدينة، والرسل، والأنبياء، والقارات، والأُمم البائدة، والحضارات السالفة... الخ.

5 ـ **مجربات**: وهي قضايا مفيدة لليقين دون أي شك فيها، يحكم بها بعد مشاهدات متكررة، كالحكم بأن شرب زيت الخروع يورث الإسهال، والحكم بأن

الحرارة المرتفعة دلالة على المرض، والحكم بأن النار محرقة، وأن عقاراً معيناً مفيدٌ لمرض محدد، وأن الجسم يطفو على سطح الماء إذا كان أخف وزناً من الماء، ويرسب إلى القعر إذا كان أثقل منه وزناً، كالحجر. . . الخ.

6 ـ **فطريات**: وهي قضايا بدهية، **قياساتها معها**، لا يصدقها العقل مباشرة بمجرد تصور حدودها كما هو الحال في **الأوليات**، وإنما لا بد من **وسط** فيها لا يغيب عن الذهن عند تصور حدودها، كحكمنا بأن **الأربعة**: زوج. فهذا حكم بديهي معلوم **بوسط**، هو تصور **الأربعة والزوج**، وانقسامهما بمتساويين؛ بمعنى أن الأربعة تنقسم إلى متساويين، وكل منقسم إلى متساويين: زوج؛ ومثل هذا القياس حاضر في الذهن لا يغيب عنه، بمعنى أنه غير مكتسب.

* * *

والقياس المؤلف من هذه اليقينيات **الست**، يسمى **قياساً برهانياً**. وهو ـ أي القياس البرهاني ـ:

1 ـ **إما لميّ**: وهو الذي يكون فيه الحد الأوسط علة لنسبة الحد الأكبر إلى الحد الأصغر في الذهن (إثبات) وفي الخارج (ثبوت، تصديق).

مثال على ذلك:

زيد	متعفن الأخلاط	(مقدمة صغرى).
وكل متعفن الأخلاط	محموم	(مقدمة كبرى).
زيد	محموم	(نتيجة).

فتعفن الأخلاط (الحد الأوسط) كما أنه علة لثبوت الحمى في الذهن، كذلك هو علة لثبوت الحمى في الخارج (إثبات وثبوت معاً).

مثال آخر:

هذا الطالب	ناجح	(مقدمة صغرى).
وكل ناجح	مجتهد	(مقدمة كبرى).
هذا الطالب	مجتهد	(نتيجة).

وبعبارة أُخرى، قياس العلة أو البرهان **اللمي**، أو برهان لمَ، هو استدلال بالعلة على المعلول. بمعنى أن العلة فيه هي الواسطة في الإثبات، أي سبباً للعلم بوجود المعلول. فالاستدلال بالنجاح، استدلال بالعلة على المعلول.

2 ـ وإما **إنّي**: وهو الذي يكون فيه الحد الأوسط علة لنسبة الحد الأكبر إلى الأصغر في الذهن فقط (إثبات). وهو برهان إنّي لأنه يفيد الإنّية. والإنّية هي مطلق الوجود.

مثال على ذلك:

زيد	محموم	(مقدمة صغرى).
وكل محموم	متعفن الأخلاط	(مقدمة كبرى).
زيد	متعفن الأخلاط	(نتيجة).

فالحمى وإن كانت علة لثبوت تعفن الأخلاط في الذهن إلاّ أنها ليست علة في الخارج، بل الأمر بالعكس من ذلك.

مثال آخر:

هذا الحديد	متمدد	(مقدمة صغرى).
وكل متمدد	درجة حرارته مرتفعة	(مقدمة كبرى).
هذا الحديد	درجة حرارته مرتفعة	(نتيجة).

وبعبارة أُخرى، قياس الدلالة أو البرهان **الإني**، أو برهان **إن**، هو الذي يكون فيه المعلول واسطة في الإثبات، أي سبباً للعلم بوجود العلة. فالاستدلال بالتمدد، على ارتفاع درجة الحرارة، استدلال بالمعلول على العلة.

* * *

ب ـ غير اليقينيات: وهي ست أيضاً، هي:

1 ـ **مشهورات:** وهي قضايا يصدق العقل بها لاعتراف جميع أو معظم الناس بها، واتفاقهم عليها، وتصديقهم لها، وذلك إما:

1 ـ **لاشتمالها على مصلحة عامة، مثل:** العدل حسن والظلم قبيح، الصدق ممدوح والكذب ممقوت، البخل شنيع والكرم جميل.

2 ـ **لاعتراف طباعهم بها،** لما فيها من رأفة، أو رقة، أو حمية، **كقولنا:** مراعاة الضعفاء محمودة، وكشف العورة مذموم.

3 ـ **لمسايرتها لانفعالاتهم،** كقبح ذبح الحيوانات عند الهنود وعدم قبحه عند غيرهم، وقبح الظالم أو القاتل، واستهجان إيذاء الحيوان بدون سبب.

4 ـ **لمماشاتها لشرائعهم وآدابهم**، كالأُمور الشرعية، وغيرها.

والفرق بين المشهورات والأوليات، أن الإنسان لو خلى عقله من كل ما فيه من معتقدات وآراء وأفكار، لحكم عقله بالأوليات دون المشهورات.

وهي ـ أي المشهورات ـ قد تكون **صادقة**، وقد تكون **كاذبة**، بخلاف الأوليات التي تحمل في ذاتها خاصية تصديق العقل بها، مثل: الكل أكبر من الجزء، النقيضان لا يجتمعان معاً... الخ.

ولكل قوم وأهل صناعة من الناس، مشهورات بحسب أعرافهم وعاداتهم، وآدابهم، وشرائعهم، وصناعاتهم.

مع الملاحظة أن المشهورات قد تبلغ من الشهرة درجة يعسر معها التمييز بينها وبين اليقينيات: كالأوليات، والفطريات.

2 ـ **مسلمات**: وهي قضايا يسلم بها الخصم، فيبني عليها الكلام لدفعه أو نقضه، سواء كانت المسلمات صادقة في موضوع الكلام، أو كاذبة، أو مشكوك فيها.

والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات يسمى: **جدلاً**. والغرض منه إلزام الخصم بقبول رأي مخالف لرأيه، وإقناع من هو قاصر عن إدراك البرهان. كاستدلال الفقيه على وجوب الزكاة في حلي البالغة، بقول الرسول (ﷺ): «في الحلي زكاة». فلو قال الخصم: هذا خبر واحد فلا نسلم أنه حجة، يقول الفقيه: ثبتت حجية خبر الآحاد في علم أُصول الفقه، ولا بد أن نأخذه هنا كمسلمة.

والمسلمات تكون **عامة**، إن كانت من المشهورات عند عامة الناس أو عند فئة خاصة منهم، كأهل ملة أو دين، أو صناعة، أو فن... الخ. وهي **خاصة**، إن كان التسليم بها من الطرف الآخر في مقام المجادلة والمخاصمة.

3 ـ **مقبولات**: وهي قضايا تؤخذ ممَّن يعتقد فيه دينياً لأمر سماوي، كالأنبياء؛ أو ممن يعتقد فيه صدقاً لمزيد عقله ودينه، كالمأخوذات من أهل العلم: علماء الطب، والفلك، والاجتماع... الخ، والمأخوذات من أهل الدين: العلماء المجتهدون....

4 ـ **مظنونات**: وهي قضايا يحكم بها العقل ـ من غير جزم ـ إتباعاً للظن، مع تجويز نقيضها، كقولنا:

ـ أ ـ	عمرو	يطوف بالليل	(مقدمة صغرى).
	وكل من يطوف بالليل	سارق	(مقدمة كبرى).

عمرو سارق (نتيجة).

ـ ب ـ خالد يتجول في مكان مشبوه (مقدمة صغرى).

وكل من يتجول في مكان مشبوه مشبوه (مقدمة كبرى).

خالد مشبوه (نتيجة).

والقياس المؤلف من المقبولات والمظنونات يسمى: **خطابة**. والغرض منها ترغيب السامعين فيما ينفعهم من أُمور معاشهم (دنياهم) وآخرتهم، كما يفعل الخطباء والوعاظ (إقناع الجمهور).

5 ـ مخيلات: وهي قضايا متخيلة يستعمل فيها المجاز والتشبيه والإستعارة، تؤثر في النفس إما قبضاً أو بسطاً، فتنفر أو ترغب. **كقولنا في الخمر**: إنها ياقوتة سيالة، فتنبسط النفس وترغب في شربها. **وقولنا في العسل**: مُرَّة مهوّعة، فتنقبض النفس وتنفر منه.

والقياس المؤلف منها يسمى: **شعراً**، والغرض منه إنفعال النفس بالترغيب والتنفير، والتهويل والتخفيف... ويزيد ذلك، كون الشعر على وزن لطيف، وإنشاده بصوت رخيم.

6 ـ وهميات: وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم بقوة في الأُمور غير المحسوسة، **كقولنا**: كل موجود متحيِّز وله وضعية معينة، ووراء هذا العالم فضاء لا نهاية له... أما حكم الوهم في الأُمور الحسية فليس بكاذب، ولولا دفع العقل والشرع أيضاً لأحكام الوهم وتكذيبها، لالتبست أحكام الوهميات بالأوليات. مع الملاحظة أن الوهم نفسه يساعد العقل في المقدمات المنتجة لنقيض ما يحكم به، كحكم الوهم بالخوف من الميت، مع أنه يوافق العقل في أن الميت جماد، والجماد لا يخاف منه. وكذلك توهم الأذى من الظلمة، مع أن العقل يحكم بأن المكان هو نفسه في الظلمة وفي النور، وليس للظلمة في حدِّ ذاتها ما يوجب التأثير فيه، بحيث يستلزم الأذى.

والقياس المؤلف من الوهميات، يسمى: **سفسطة**. والغرض منها تغليط الخصم وإسكاته.

* * *

والمغالطة: (من الغلط وتعمد التغليط) قياس فاسد، إما من جهة **الصورة** (التأليف بين المقدمات، أو من جهة **المادة** (المقدمات).

فمن جهة **الصورة**، بأن لا يكون القياس على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر فيه، إن من حيث الكم، أو الكيف، أو الجهة؛ كأن تكون **كبرى** الشكل الأول جزئية في حين يجب أن تكون كلية: موجبة أو سالبة؛ أو تكون **صغراه** سالبة، أو ممكنة، في حين يجب أن تكون موجبة.

أما من جهة **المادة**، فبأن يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئاً واحداً، لكون الألفاظ مترادفة، وهو: **المصادرة على المطلوب**.

مثال على ذلك:

كل إنسان بشر (مقدمة صغرى).

وكل بشر عاقل (مقدمة كبرى).

فكل إنسان عاقل (نتيجة).

مثال آخر:

كل بُرّ قمح.

وكل قمح يؤكل.

كل بُرّ يؤكل.

كما تتأتى المغالطة عن **بعض المقدمات الكاذبة الشبيهة بالصادقة**، إما من جهة **اللفظ** أو من جهة **المعنى**.

مثال على ذلك:

1 ـ من جهة اللفظ: كقولنا عن صورة مرسومة في لوحة:

هذه الصورة حصان (مقدمة صغرى).

وكل حصان صهال (مقدمة كبرى).

فهذه الصورة صهالة (نتيجة).

2 ـ من جهة المعنى:

كل إنسان وقرد إنسان (مقدمة صغرى).

وكل إنسان وقرد قرد (مقدمة كبرى).

فبعض الإنسان قرد (نتيجة).

والمغالطة هنا متأتية من أن الموضوع في كلتا المقدمتين ليس له وجود، إذ ليس

ثمة شيء يسمى **إنسان وقرد معاً**، ويمكن أن يكون موضوعاً في مقدمة منطقية.

وكذلك تتأتى المغالطة عن **وضع القضية الطبيعية مكان الكلية**.

مثال على ذلك:

الإنسان حيوان.

والحيوان جنس.

فالإنسان جنس.

كما تتأتى، عن **أخذ الأُمور الذهنية مكان الأُمور العينية أو الخارجية وبالعكس**.

مثال على ذلك:

1 ـ استعمال الأُمور الذهنية مكان الأُمور العينية:

الحدوث حادث.

وكل حادث له حدوث.

فالحدوث له حدوث.

2 ـ استعمال الأُمور العينية مكان الأُمور الذهنية:

الجوهر موجود في الذهن.

وكل موجود في الذهن قائم في الذهن.

وكل قائم بالذهن فهو عرض.

فالجوهر عرض.

والمستعمل للمغالطة بوجه الحكيم، يسمى: **سوفسطائياً**، وبوجه الجدلي، يسمى: **مشاغبياً**.

* * *

البحث الثاني: أجزاء العلوم:

وهي ثلاثة: 1 ـ موضوعات، 2 ـ مبادىء، 3 ـ مسائل.

1 ـ الموضوعات: وهي إما أن تكون أمراً واحداً كالعدد للحساب، وإما أن تكون أُموراً متعددة تشترك في شيء واحد، كموضوعات علم المنطق المشتركة فيما بينها في غاية واحدة هي الوصول إلى مطلوب مجهول.

2 ـ المبادىء: وهي الأُسس التي تقوم أو تنبني عليها مسائل العلم. وهي إما **تصورات أو تصديقات**.

والتصورات: كناية عن حدود الموضوعات، وأجزائها، وجزئياتها، وأعراضها الذاتية.

والتصديقات: (التصورات + الحكم) إما أن تكون **بينة بنفسها**، كقولنا في علم الهندسة: المقادير المساوية لشيء واحد متساوية. وإما **غير بينة بنفسها**. فإن كان الناس **مذعنين** لها (للمقدمات) سميت: **أُصولاً موضوعة** (الأُصول الموضوعة لأي علم = مبادىء هذا العلم التي تقوم أو تبتنى عليها براهينه). **كقولنا**: لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم.

وإن كان الناس **منكرين لها** شاكين فيها، سميت: **مصادرات**، كقولنا: لنا أن نعمل بأي بعد وعلى كل نقطة شئنا، دائرة.

3 ـ المسائل: وهي القضايا التي يطلب بها نسبة محمولاتها إلى موضوعاتها في العلم. **فموضوعاتها** قد تكون موضوع العلم، كقولنا: كل مقدار إما مشارك لآخر أو مباين له؛ والمقدار موضوع علم الهندسة. وقد تكون ـ أي الموضوعات ـ **موضوع العلم مع عرض ذاتي**، كقولنا: كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان. وقد تكون **نوعه**، كقولنا: كل خط يمكن تنصيفه، لأن الخط نوع من المقدار. وقد تكون **نوعه مع عرض ذاتي**، كقولنا: كل خط قام على خط فإن زاويتي جنبيه إما أن تكونا قائمتان أو تكونا مساويتان لهما. وقد تكون **عرضاً ذاتياً**، كقولنا: كل مثلث زواياه مثل قائمتين.

أما **محمولاتها** فهي الأعراض الذاتية لموضوع العلم، وهي خارجة عن موضوعاتها، لامتناع أن يكون جزء الشيء مطلوباً ثبوته بالبرهان، لأن الأجزاء بينة الثبوت للشيء.

البـاب الثـاني

نص الرسالة الشمسية
وتحقـيقـه

رموز معتمدة في التحقيق

ك = نسخة مطبعة كردستان العلمية.

م = نسخة الطبعة الميمنية.

إ = نسخة دار إحياء الكتب العربية.

- = ناقص.

+ = زائد.

ك، م = في نسخة كردستان العلمية والنسخة الميمنية.

إ، م = في نسخة دار إحياء الكتب العربية والنسخة الميمنية.

إ، ك = في نسخة دار إحياء الكتب العربية وكردستان العلمية.

كل لفظ مطبوع بحرف أسود مرقم ...() = موضوع التحقيق.

كل لفظ مطبوع بحرف أسود وبجانبه نجمة: ...* = شرح المصطلح أو العبارة.

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمد لله الذي أبدع نظام الوجود، واخترع ماهيات الأشياء بمقتضى الجود، وأنشأ بقدرته أنواع الجواهر العقلية، وأفاض برحمته حركات الأجرام الفلكية، والصَّلاة على ذوات الأنفس القدسية، المنزهة عن الكدورات الأنسية، خصوصاً على محمد صاحب الآيات والمعجزات، وعلى آله التابعين بالحجج والبينات.

وبعد، **فلما**[1] كان باتفاق أهل العقل، وإطباق ذوي الفضل، أن العلوم سيما اليقينية، أعلى المطالب، وأبهى المناقب، وأن صاحبها أشرف الأشخاص البشرية، ونفسه أسرع اتصالاً بالعقول الملكية، وكان الإطلاع على دقائقها، والإحاطة بكنه حقائقها، لا يمكن إلاَّ بالعلم الموسوم بالمنطق، إذ به يعرف صحتها من سقمها وغثها من سمينها، فأشار إليّ من سعد بلطف الحق، وامتاز بتأييده من بين كافة الخلق، ومال إلى جنابه الداني والقاصي، وأفلح بمتابعته المطيع والعاصي، وهو المولى الصدر الصاحب المعظم، العالم الفاضل المقبول المنعم، المحسن الحسيب النسيب، ذو المناقب والمفاخر، شمس الملة والدين، بهاء الإسلام والمسلمين، قدوة الأكابر والأماثل، ملك الصدور والأفاضل، قطب الأعالي، ملك المعالي، محمد بن المولى، الصدر المعظم، الصاحب الأعظم، دستور الآفاق، آصف الزمان، ملك وزراء الشرق والغرب، صاحب ديوان الممالك، بهاء الحق والدين، ومؤيد علماء الإسلام والمسلمين، قطب الملوك والسلاطين: محمد، أدام الله ظلالهما، وضاعف جلالهما، الذي مع حداثة سنه فاق بالسعادات الأبدية والكرامات السرمدية، واختص بالفضائل الجميلة، والخصائل الحميدة، ـ بتحرير كتاب في المنطق، جامع لقواعده، حاوٍ لأُصوله وضوابطه، فبادرت إلى مقتضى إشارته، وشرعت في ثبته وكتابته، مستلزماً أن لا أخل بشيء يعتد به من القواعد والضوابط، مع زيادات شريفة، ونكت لطيفة من عندي، غير تابع لأحد من الخلائق، بل للحق الصريح الذي لا يأتيه الباطل من

بين يديه ولا من خلفه، **وسميته**[1] **بالرسالة الشمسية في القواعد المنطقية**، ورتبته على مقدمة، وثلاث مقالات، وخاتمة، **معتصماً بحبل التوفيق من واهب العقل، ومتوكلاً على جوده المفيض للخير والعدل، إنه خير موفق ومعين**[2].

أما المقدمة، ففيها بحثان:

الأول: في ماهية المنطق وبيان الحاجة إليه:

العلم إما تصور فقط، وهو حصول صورة الشيء في العقل. **وإما**[3] تصور معه: حكم، وهو إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً، ويُقال للمجموع: تصديق. وليس الكل من كل منهما بديهياً، وإلاً لما جهلنا شيئاً؛ ولا نظرياً، وإلاً لدار أو تسلسل. بل البعض من كل منهما بديهي، والبعض الآخر نظري يحصل بالفكر. وهو ترتيب أُمور معلومة للتأدي إلى مجهول، وذلك الترتيب ليس بصواب دائماً لمناقضة بعض العقلاء بعضاً في مقتضى أفكارهم، بل الإنسان الواحد يناقض نفسه في وقتين، فمست الحاجة إلى قانون يفيد معرفة طُرق اكتساب النظريات من الضروريات، والإحاطة بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها، وهو المنطق. **ورسموه** بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر. وليس كله بديهياً، وإلاً لاستغني عن تعلمه، ولا نظرياً، وإلاً لدار أو تسلسل، بل بعضه بديهي، وبعضه نظري **مستفاد منه**[4].

الثاني[5]**: في موضوع المنطق:**

موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو: أي لذاته، **أو**[6] لما يساويه، أو لجزئه. فموضوع المنطق: المعلومات التصورية والتصديقية؛ لأن المنطقي يبحث عنها من حيث أنها توصل إلى **تصور مجهول أو تصديق مجهول**[7]؛ ومن حيث **أنها**[8] يتوقف عليها الموصل إلى التصور، ككونها كلية وجزئية، وذاتية وعرضية، وجنساً وفصلاً، **وعرضاً**[9] وخاصة؛ ومن حيث **أنها**[10] يتوقف عليها الموصل إلى التصديق: إما توقفاً قريباً، ككونها قضية، وعكس قضية، ونقيض قضية؛ وإما توقفاً بعيداً، ككونها موضوعات ومحمولات.

وقد جرت العادة بأن يسمى الموصل إلى التصور: **قولاً شارحاً**، والموصل إلى التصديق: **حجة**. ويجب تقديم الأول على الثاني وضعاً، لتقدم التصور على

التصديق طبعاً؛ لأن كل تصديق لا بدّ فيه من تصور المحكوم عليه: إما بذاته، أو بأمر صادق عليه؛ والمحكوم به كذلك؛ والحكم، لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذه الأُمور.

وأما المقالات: فثلاث:

المقالة الأُولى: في المفردات:

وفيها **أربعة** فصول:

الفصل الأول: في الألفاظ.

دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له: **مطابقة**، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق؛ وبتوسطه لما دخل فيه **ذلك المعنى**[11]: **تضمن**، كدلالته على الحيوان **أو**[12] **الناطق**[13]؛ وبتوسطه لما خرج عنه: **إلتزام**، كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة.

ويشترط في **الدلالة الالتزامية**، كون **الأمر**[14] الخارج بحالة، يلزم من تصور المسمى **في الذهن**[15]، تصوره، وإلاّ لامتنع فهمه من اللفظ. ولا يشترط فيها، كونه بحالة يلزم من تحقق المسمى في الخارج، تحققه فيه، كدلالة لفظ العمى على البصر، مع عدم الملازمة بينهما في الخارج.

والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط. وأما استلزامها الالتزام فغير متيقن؛ لأن وجود **لازم ذهني**[16] لكل ماهية، يلزم من تصورها تصوره، غير معلوم. وما قيل إن تصوُّر كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها، فممنوع. ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن **الالتزام**[17]. وأما **هما*** فلا يوجدان إلاّ مع المطابقة، لاستحالة وجود التابع من حيث أنه تابع بدون المتبوع.

والدال بالمطابقة إن قصد **بجزء منه**[19] الدلالة على جزء معناه، فهو: **المركب**، كرامي الحجارة، وإلاّ فهو: **المفرد**. وهو إن لم يصلح لأن يخبر به وحده، فهو: **الأداة**، كفي ولا؛ وإن صلح لذلك، فإن دلّ بهيئته على زمان معين من الأزمنة الثلاثة، فهو: **الكلمة**؛ وإن لم يدل، فهو: **الاسم**؛ وحينئذ إما أن

(*) هما: التضمن والالتزام.

يكون معناه واحداً، أو كثيراً. فإن كان **الأول**، فإن تشخص ذلك المعنى، سمي[20]: **علماً**، وإلاً **فمتواطئاً**، إن استوت أفراده الذهنية والخارجية فيه، كالإنسان، والشمس؛ **ومشككاً**، إن كان حصوله في البعض أولى، وأقدم، وأشد من الآخر، كالوجود بالنسبة إلى الواجب والممكن. وإن كان **الثاني**، فإن كان وضعه لتلك المعاني على السوية، فهو: **المشترك**، كالعين؛ وإن لم يكن كذلك، بل وضع لأحدهما أولاً ثم نقل إلى الثاني، وحينئذ إن ترك موضوعه الأول، يسمى: **لفظاً**[21] **منقولاً عرفياً**، إن كان الناقل هو: **العرف العام**، كالدابة؛ **وشرعياً**، إن كان الناقل هو الشرع، كالصلاة والصوم؛ **واصطلاحياً**، إن كان **الناقل**[22] هو: **العرف الخاص، كاصطلاحات**[23] النحاة **والنظار**[24]. وإن لم يترك موضوعه الأول، يسمى: **بالنسبة إلى المنقول عنه**[25]: حقيقة؛ وبالنسبة إلى المنقول إليه: **مجازاً**، كالأسد بالنسبة إلى الحيوان المفترس، والرجل الشجاع.

وكل لفظ فهو بالنسبة إلى لفظ آخر: **مرادف له**، إن توافقا في المعنى؛ **ومباين له**، إن اختلفا فيه.

وأما **المركب** فهو: إما **تام**، وهو الذي يصح السكوت عليه؛ **وإما**[26] **غير تام، وهو بخلافه**[27]. والتام إن احتمل الصدق والكذب فهو: الخبر **والقضية**[28]. وإن لم يحتمل فهو: **الإنشاء**. فإن دلّ على طلب الفعل دلالة أولية، أي وضعية، فهو مع **الإستعلاء**: **أمر**، كقولنا: إضرب أنت؛ ومع **الخضوع**: **سؤال ودعاء**؛ ومع **التساوي**: **إلتماس**. وإن لم يدل، فهو **تنبيه**[29] و[30] يندرج فيه: التمني، والترجي، **والتعجب**[31]، والقسم، والنداء.

وأما **غير التام**، فهو إما: **تقييدي**، كالحيوان الناطق؛ وإما **غير تقييدي**، كالمركب من إسم وأداة، أو كلمة وأداة.

الفصل الثاني: في المعاني المفردة:

كل مفهوم فهو **جزئي حقيقي**[32] إن منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه؛ **وكلي** إن لم يمنع. واللفظ الدال عليهما يسمى: **جزئياً، وكلياً**[33]، بالعرض.

والكلي إما أن يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات، **أو داخلاً**[34] فيها، أو خارجاً عنها. **والأول** هو **النوع الحقيقي**، سواء كان متعدد الأشخاص، وهو

المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً، كالإنسان؛ أو غير متعدد الأشخاص، وهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة، كالشمس. فهو إذن كلي مقول على واحد **فقط**[35]، أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو.

وإن كان **الثاني**، فإن كان تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر، فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة، **كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس**[36]، ويسمى: **جنساً**. ورسموه بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو. وهو **قريب**، إن كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه، عين الجواب عنها وعن **كل**[37] ما يشاركها فيه، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان. **وبعيد**، إن كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض الآخر. ويكون هناك **جوابان**، إن كان بعيداً بمرتبة **واحدة**[38]، كالجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان **والنباتات**[39]، **وثلاثة أجوبة**، إن كان بعيداً بمرتبتين، كالجسم، **وأربعة**[40] أجوبة، إن كان بعيداً بثلاث مراتب، كالجوهر، وعلى هذا القياس.

وإن لم يكن تمام **الجزء**[41] المشترك بينها وبين نوع **آخر**[42]، فلا بدّ **إما أن**[43] لا يكون مشتركاً **بين الماهية وبين نوع آخر**[44] أصلاً، **كالناطق بالنسبة إلى الإنسان**[45]، أو يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً له، كالحساس[46]، وإلاً لكان مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر؛ ولا يجوز أن يكون تمام المشترك بالنسبة إلى ذلك النوع، لأن المقدر خلافه بل بعضه، ولا يتسلسل، بل ينتهي إلى ما يساويه، فيكون فصل جنس، وكيفما كان، يميز الماهية عن مشاركها في جنس أو في وجود، فكان **فصلاً**. ورسموه بأنه كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره. فعلى هذا، لو تركبت حقيقة من أمرين متساويين أو أُمور متساوية، كان كل منها[46] مكرر فصلاً لها، لأنه يميزها عن مشاركها في الوجود. والفصل المميز للنوع عن مشاركه في الجنس، **قريب**، إن ميزه عنه في جنس قريب، كالناطق للإنسان، **وبعيد**، إن ميزه عنه في جنس بعيد، كالحساس للإنسان.

وأما **الثالث**، فإن امتنع انفكاكه عن الماهية، فهو: **اللازم**، **وإلاً فهو العرض المفارق**[47]. **واللازم**: قد يكون لازماً للوجود، كالسواد للحبشي؛ وقد يكون

لازماً للماهية، **كالزوجية للأربعة**[48]. وهو إما بيّن، وهو الذي يكون تصوره مع تصور ملزومه كافياً في جزم الذهن باللزوم بينهما، كالإنقسام بمتساويين للأربعة؛ وإما **غير بيّن**، وهو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما، إلى وسط، كتساوي الزوايا الثلاث **القائمتين**[49]، للمثلث. وقد يقال البيّن على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه، تصوره، والأول أعم. **والعرض المفارق**: إما **سريع الزوال**، كحمرة الخجل وصفرة الوجل؛ وإما **بطيء الزوال**[50]، كالشيب والشباب.

وكل واحد من اللازم والمفارق إن اختص بأفراد حقيقة واحدة، فهو: **الخاصة**، كالضاحك؛ وإلاّ فهو **العرض العام**، كالماشي. وترسم **الخاصة**، بأنها: كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط، قولاً عرضياً. **والعرض العام**، بأنه كلي مقول على أفراد حقيقة واحدة وغيرها، قولاً عرضياً. **فالكليات** إذن، **خمس**[51]: نوع، وجنس، وفصل، وخاصة، وعرض عام.

الفصل الثالث: في مباحث الكلي والجزئي.

وهي خمسة:

الأول: **الكلي**: قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ، كشريك الباري عزّ اسمه؛ وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد، كالعنقاء. وقد يكون الموجود منه كثيراً، إما متناهياً، كالكواكب السبعة السيارة، أو غير متناه، **كالنفوس الناطقة**[52].

الثاني: إذا قلنا للحيوان مثلاً: **إنه**[53] كلي، فهناك أُمور ثلاثة: الحيوان من حيث هو هو، وكونه كلياً، والمركب منهما. **والأول**: يسمى: كلياً طبيعياً. **والثاني**: **يسمى**[54]: **كلياً**[55] منطقياً. **والثالث**: **يسمى**[56]: كلياً عقلياً.

والكلي الطبيعي موجود في الخارج، لأنه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج، وجزء الموجود موجود في **الخارج**[57]. وأما الكليان **الآخران**[58]، ففي وجودهما في الخارج خلاف، والنظر **فيه**[59] خارج عن المنطق.

الثالث: **الكليان**: **متساويان**، إن صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر، كالإنسان والناطق. وبينهما عموم وخصوص مطلق، إن صدق أحدهما على كل **ما يصدق**[60] عليه الآخر من غير عكس، كالحيوان والإنسان.

وبينهما عموم وخصوص من وجه إن صدق كل واحد[61] منهما على بعض **ماصدق**[62] عليه الآخر فقط، كالحيوان والأبيض. **ومتباينان،** إن لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر، كالإنسان والفرس.

ونقيضا المتساويين: متساويان، وإلاّ لصدق أحدهما على ما كذب عليه الآخر، فيصدق أحد المتساويين على **ما يكذب**[63] عليه الآخر، وهو محال.

ونقيض الأعم من **شيء**[64] مطلقاً أخص من نقيض الأخص مطلقاً، لصدق نقيض الأخص على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم من غير عكس. أما **الأول،** فلأنه لولا ذلك، لصدق عين الأخص على بعض **ما يصدق** عليه نقيض الأعم، وذلك مستلزم لصدق الأخص بدون الأعم، **وهو**[65] محال. وأما **الثاني،** فلأنه لولا ذلك، لصدق نقيض الأعم على كل ما يصدق عليه نقيض الأخص، وذلك مستلزم بصدق الأخص على كل **ما يصدق عليه**[66] الأعم، وهو محال. والأعم من شيء من وجه، ليس بين نقيضيهما عموم أصلاً، لتحقق مثل هذا العموم بين **عين**[67] الأعم مطلقاً ونقيض الأخص، مع التباين الكلي بين نقيض الأعم مطلقاً وعين الأخص.

ونقيضا المتباينين: متباينان تبايناً جزئياً، لأنهما إن لم يصدقا **معاً أصلاً**[68] على شيء، كاللاوجود واللاعدم، كان بينهما تباين كلي؛ وإن صدقا معاً، كاللاإنسان واللافرس، كان بينهما تباين جزئي، ضرورة صدق أحد المتباينين مع نقيض الآخر فقط، فالتباين الجزئي لازم جزماً.

الرابع: الجزئي: كما يُقال على المعنى المذكور المسمى: بالحقيقي؛ فكذلك يُقال على كل أخص تحت الأعم، ويسمى: الجزئي الإضافي. وهو أعم من الأول، لأن كل جزئي حقيقي فهو جزئي إضافي دون العكس. أما **الأول،** فلاندراج كل شخص تحت **الماهيات الكلية المعراة**[69] عن المشخصات. وأما **الثاني،** فلجواز كون الجزئي الإضافي كلياً، وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك.

الخامس: النوع: كما يُقال على ما ذكرناه، ويُقال له النوع الحقيقي، فكذلك يُقال على كل ماهية يُقال عليها وعلى غيرها الجنس، في جواب ما هو، قولاً أولياً، ويسمى: **النوع الإضافي**. ومراتبه: **أربع،** لأنه إما **أن يكون**[70] أعم الأنواع، وهو النوع العالي، كالجسم؛ أو أخصها، وهو النوع السافل، كالإنسان،

ويسمى: **نوع الأنواع**؛ أو أعم من السافل وأخص من العالي، وهو النوع المتوسط، كالحيوان، والجسم النامي؛ أو **مبايناً**[71] للكل، وهو **النوع الفرد**، كالعقل، إن قلنا إن الجوهر جنس له.

ومراتب الأجناس أيضاً، هذه **الأربع**. لكن **العالي** كالجوهر في مراتب الأجناس، يسمى: جنس الأجناس، لا السافل، كالحيوان. ومثال **المتوسط** فيها: **الجسم النامي**[72]. **ومثال**[73] **الجنس**[74] المفرد: **العقل**[75]، إن قلنا: **إن**[76] الجوهر ليس بجنس له.

والنوع الإضافي موجود بدون الحقيقي، كالأنواع المتوسطة؛ والحقيقي موجود بدون الإضافي، كالحقائق البسيطة؛ فليس بينهما عموم وخصوص مطلق، بل كل منهما أعم من الآخر **من وجه**[77]، لصدقهما على النوع السافل.

وجزء المقول في جواب ما هو إن كان مذكوراً بالمطابقة، يسمى: **واقعاً في** طريق ما هو، كالحيوان **والناطق**[78] بالنسبة إلى الحيوان الناطق، المقول في جواب السؤال بما هو عن الإنسان. وإن كان مذكوراً **بالتضمن**، يسمى: **داخلاً في** جواب ما هو، كالجسم، **أو النامي**[79]، **أو الحساس، أو المتحرك**[80]، بالإرادة الدال عليها الحيوان بالتضمّن.

والجنس العالي جاز أن يكون له فصل يقومه، لجواز تركبه من أمرين متساويين أو أمور متساوية؛ ويجب أن يكون له فصل يقسمه. والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه ويمتنع أن يكون له فصل يقسمه. **والمتوسطات** يجب أن يكون لها **فصول تقسمها وفصول تقومها**[81]. وكل فصل يقوم العالي فهو يقوم السافل من غير عكس كلي. وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالي من غير عكس **كلي**[82].

الفصل الرابع: في التعريفات:

المعرف للشيء **هو**[83] الذي يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء **وامتيازه**[84] عن كل ما عداه. وهو لا يجوز أن يكون نفس **الماهية**، لأن المعرف معلوم قبل المعرف، والشيء لا يعلم قبل نفسه؛ **ولا أعم**، لقصوره عن إفادة التعريف؛ **ولا أخص**، لكونه أخفى، **فهو**[85] مساوٍ لها في العموم والخصوص.

ويسمى: **حداً تاماً**، إن كان بالجنس والفصل القريبين. **وحداً ناقصاً**[86]، إن

كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد. **ورسماً تاماً**، إن كان بالجنس القريب والخاصة. **ورسماً ناقصاً**، إن كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد.

ويجب الإحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة، كتعريف الحركة بما ليس بسكون، والزوج بما ليس بفرد؛ وعن تعريف الشيء بما لا يعرف إلاّ به، سواء كان بمرتبة واحدة، كما يُقال: الكيفية ما بها يقع المشابهة، ثم يقال: المشابهة: اتفاق في الكيفية؛ أو بمراتب، كما يُقال: الاثنان: زوج أول؛ ثم يُقال: الزوج **الأول**[87]، هو المنقسم بمتساويين؛ ثم يُقال: المتساويان: هما الشيئان اللذان لا يفضل أحدهما على الآخر؛ ثم يقال: الشيئان: هما الاثنان. ويجب أن يحترز عن استعمال ألفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة الدلالة بالقياس إلى السامع لكونه مفوتاً للغرض.

المقالة الثانية: في القضايا وأحكامها.

وفيها **مقدمة**، **وثلاثة** فصول:

أما **المقدمة**، ففي تعريف القضية وأقسامها الأولية. القضية: قول يصح أن يُقال لقائله: إنه صادق فيه أو كاذب **فيه**[88]. وهي **حملية**، إن انحلت بطرفيها إلى مفردين، **كقولنا: زيد هو عالم، وزيد ليس هو بعالم**[89]، **وشرطية**، إن لم تنحل. والشرطية: إما **متصلة**، وهي التي **يحكم**[90] فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أُخرى، كقولنا: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان، وليس إن كان هذا إنساناً فهو جماد. وإما **منفصلة**، وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين في الصدق والكذب معاً، أو في أحدهما فقط، أو بنفيه، كقولنا: إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً، وليس إما أن يكون هذا الإنسان كاتباً أو أسود.

الفصل الأول: في الحملية.

وفيه **أربعة** مباحث.

البحث الأول: في أجزائها وأقسامها.

الحملية[91]إنما تتحقق بأجزاء ثلاثة: **محكوم عليه**، ويسمى: **موضوعاً**.

ومحكوم به، ويسمى: **محمولاً**. **ونسبة بينهما**، بها يرتبط المحمول بالموضوع. **واللفظ الدال عليها، يسمى**[92]: **رابطة**، كهو، في قولنا: زيد هو عالم. وتسمى القضية حينئذ: **ثلاثية**. وقد تحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها، **وتسمى القضية حينئذ: ثنائية**[93]. وهذه النسبة إن كانت نسبة بها يصح أن يُقال: إن الموضوع: محمول، فالقضية **موجبة**، كقولنا: الإنسان حيوان. وإن كانت نسبة بها يصح أن يُقال: إن الموضوع ليس بمحمول، فالقضية **موجبة**، كقولنا: الإنسان حيوان. وإن كانت نسبة بها يصح أن يُقال: إن الموضوع ليس بمحمول، فالقضية **سالبة**، كقولنا: الإنسان ليس بحجر.

وموضوع الحملية إن كان **شخصاً** معيناً، سميت: **مخصوصة، وشخصية**. وإن كان **كلياً**، فإن بيِّن فيها كمية أفراد ما صدق عليه الحكم، ويسمى اللفظ الدال عليها: **سوراً**، سميت: **محصورة ومسورة**. وهي **أربع**: لأنه إن بيّن فيها أن الحكم على كل الأفراد، فهي: **الكلية. وهي**[94] إما **موجبة**، وسورها: كل، كقولنا: كل نار حارة. وإما **سالبة**، وسورها: لا شيء، ولا واحد، كقولنا: لا شيء أو لا واحد من **الناس بجماد**[95]. وإن بين فيها أن الحكم على بعض الأفراد، فهي: **الجزئية. وهي**[96] إما موجبة، وسورها: بعض **أو واحد**[97]، كقولنا: **بعض الحيوان أو واحد من الحيوان إنسان**[98]. وإما **سالبة**، وسورها: ليس كل، وليس بعض، وبعض ليس، كقولنا: ليس كل حيوان إنساناً، **وليس بعض الحيوان بإنسان، وبعض الحيوان ليس بإنسان**[99]. وإن لم يبيّن فيها كمية الأفراد، فإن لم تصلح لأن تصدق كلية وجزئية، **سميت: طبيعية**[100]، كقولنا: الحيوان جنس، والإنسان **نوع**[101]. وإن صلحت لذلك، سميت: **مهملة**، كقولنا: الإنسان في خسر، **والإنسان**[102] ليس في خسر. وهي في قوة الجزئية، لأنه متى صدق: الإنسان في خسر، صدق: بعض الإنسان في خسر، وبالعكس.

البحث الثاني: في تحقيق المحصورات الأربع:

قولنا[103]: كل (ج ب) يستعمل تارة بحسب الحقيقة، ومعناه: أن كل ما لو وجد كان (ج) من الأفراد الممكنة، فهو بحيث **لو**[104] وجد كان (ب)، أي كل ما هو ملزوم (ج)[105] هو ملزوم (ب)[106]؛ وتارة بحسب الخارج، ومعناه: كل (ج) في الخارج سواء كان حال الحكم أو قبله أو بعده، فهو: (ب) في الخارج.

والفرق بين الاعتبارين ظاهر. فإنه لو لم يوجد شيء من المربعات في الخارج، يصح أن يُقال: **كل**[107] مربع شكل **بالاعتبار الأول**[108] دون الثاني. **فلو**[109] لم يوجد **شيء**[110] من الأشكال في الخارج إلاَّ المربع، يصح أن يُقال: كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الأول. وعلى هذا فقس المحصورات الباقية.

البحث الثالث: في العدول والتحصيل:

حرف السلب إن كان جزءاً من الموضوع، كقولنا: اللاحي جماد، أو من المحمول، كقولنا: الجماد لا عالم، أو منهما جميعاً، كقولنا: **اللاحي لا عالم**[111]، سميت القضية: **معدولة**، موجبة كانت أو سالبة. وإن لم يكن جزءاً لشيء منهما، سميت: **محصلة**، إن كانت موجبة، **وبسيطة** إن كانت سالبة.

والاعتبار بإيجاب القضية وسلبها، بالنسبة الثبوتية أو السلبية، لا بطرفي القضية. فإن قولنا: كل ما ليس بحي فهو لا عالم، **موجبة**، مع أن طرفيها عدميان. وقولنا: لا شيء من المتحرك بساكن، **سالبة**، مع أن طرفيها وجوديان.

والسالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة المحمول، لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الإيجاب. فإن الإيجاب **لا يصح إلاَّ على موضوع موجود**[112] محقق، كما في الخارجية الموضوع، أو مقدر كما في الحقيقية الموضوع. **أما**[113] إذا كان الموضوع موجوداً، فإنهما **متلازمتان**[114]. والفرق بينهما في اللفظ. أما **في الثلاثية**، فالقضية **موجبة** إن قدمت الرابطة على حرف السلب؛ **وسالبة** إن أُخِّرت عنها. وأما **في الثنائية**، فبالنية أو بالاصطلاح على تخصيص لفظ: غير **أو**[115] لا، بالإيجاب المعدول، ولفظ: ليس، بالسلب البسيط أو بالعكس.

البحث الرابع: في القضايا الموجهة.

لا بد لنسبة المحمولات إلى الموضوعات من كيفية: **إيجابية** كانت النسبة أو سلبية، كالضرورة والدوام، واللاضرورة واللادوام. وتسمى تلك الكيفية: **مادة القضية**، واللفظ الدال عليها، يسمى: **جهة القضية**.

والقضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها: **ثلاث عشرة قضية**[116]، منها: **بسيطة**، وهي التي حقيقتها إيجاب فقط أو سلب فقط. ومنها:

مركبة، وهي التي **حقيقتها تركبت**[117] من إيجاب وسلب **معاً**[118].

أما البسائط، فست[119]:

الأُولى: الضرورية المطلقة: وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجوداً[119]، كقولنا: بالضرورة كل إنسان حيوان، وبالضرورة لا شيء من الإنسان بحجر.

الثانية: الدائمة المطلقة: وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع **موجوداً**[120]، كقولنا: **دائماً كل إنسان حيوان، ودائماً لا شيء من الإنسان بحجر**[121].

الثالثة: المشروطة العامة: وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع، كقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً، وبالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً.

الرابعة: العرفية العامة: وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع، ومثالها: إيجاباً وسلباً، ما مرّ.

الخامسة: المطلقة العامة: وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل، كقولنا: بالإطلاق العام كل إنسان متنفس، وبالإطلاق العام لا شيء من الإنسان بمتنفس.

السادسة: الممكنة العامة: وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم، كقولنا: بالإمكان العام كل نار حارة، وبالإمكان العام لا شيء من **الحار**[122] ببارد.

وأما المركبات، فسبع:

الأُولى: المشروطة الخاصة: وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات. وهي إن كانت **موجبة**، كقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً، فتركيبها: من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة. وإن كانت **سالبة**، كقولنا: بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً، فتركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة.

الثانية: **العرفية الخاصة**: وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات. وهي إن كانت **موجبة**، فتركيبها: من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة. وإن كانت **سالبة**، فتركيبها: من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة، ومثالها: إيجاباً وسلباً، ما مر.

الثالثة: **الوجودية اللاضرورية**: وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورية بحسب الذات. وهي إن كانت **موجبة**، كقولنا: كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة. فتركيبها: من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة. وإن كانت **سالبة**، كقولنا: لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة، فتركيبها: من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة.

الرابعة: **الوجودية اللادائمة**: وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات. وهي سواء كانت **موجبة** أو **سالبة**، فتركيبها من مطلقتين عامتين، **إحداهما**[123]، موجبة، والأُخرى، سالبة، ومثالها: إيجاباً وسلباً، ما مرَّ.

الخامسة: **الوقتية**: وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع **مع قيد اللادوام**[124] بحسب الذات. وهي إن كانت **موجبة**، كقولنا: بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائماً، فتركيبها: من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة. وإن كانت **سالبة**، كقولنا: بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائماً، فتركيبها: من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة **عامة**[125].

السادسة: **المنتشرة**: وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً باللادوام بحسب الذات. وهي إن كانت **موجبة**، كقولنا: بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما لا دائماً، فتركيبها: من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة. وإن كانت **سالبة**، كقولنا: بالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس في وقت ما لا دائماً، فتركيبها: من موجبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة.

السابعة: **الممكنة الخاصة**: وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعاً. **وهي**[126] سواء كانت **موجبة**، كقولنا: بالإمكان

الخاص كل إنسان كاتب؛ أو **سالبة**، كقولنا: بالإمكان الخاص لا شيء من الإنسان بكاتب؛ فتركيبها: من ممكنتين عامتين، **إحداهما**[127]، موجبة، والأُخرى، سالبة. **والضابط فيها**[128] أن اللادوام، إشارة إلى مطلقة عامة؛ واللاضرورة، **إشارة**[129] إلى ممكنة عامة، مخالفتي الكيفية، موافقتي الكمية للقضية المقيدة بهما.

الفصل الثاني: في أقسام الشرطية:

الجزء الأول منها، يسمى: **مقدماً**، والثاني: **تالياً**. **وهي إما متصلة أو منفصلة**[130]. أما **المتصلة**، فإما **لزومية**، **وهي التي يكون فيها صدق التالي**[131] على تقدير صدق المقدم، لعلاقة بينهما توجب ذلك، كالعلية **والمعلولية**[132] والتضايف. وإما **إتفاقية**، وهي التي يكون **فيها ذلك**[132] مكرر، بمجرد توافق الجزأين على الصدق، كقولنا: إن كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق.

وأما **المنفصلة**، **فإما حقيقية**[133]، وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزأيها في الصدق والكذب، معاً، كقولنا: إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً. وإما **مانعة الجمع**، وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزأيها في الصدق فقط، كقولنا: إما أن يكون هذا الشيء حجراً أو شجراً. وإما **مانعة الخلو**، وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزأيها في الكذب فقط، كقولنا: **زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يغرق**[134].

وكل **واحدة**[135] من هذه الثلاث، إما **عنادية**، وهي التي يكون التنافي فيها **لذات**[136] الجزأين، كما في الأمثلة المذكورة. وإما **إتفاقية**، وهي التي يكون **التنافي فيها**[137] بمجرد الاتفاق، كقولنا: **للأسود**[138] اللاكاتب، إما أن يكون هذا أسود أو كاتباً (حقيقية)؛ أو لا أسود أو كاتباً (مانعة الجمع)؛ أو أسود أو لا كاتباً (مانعة الخلو).

وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثمان، هي التي **ترفع ما حكم به في موجبتها**[139]. فسالبة اللزوم، تسمى: سالبة لزومية. وسالبة العناد، تسمى: سالبة عنادية. وسالبة الاتفاق، تسمى: سالبة إتفاقية.

والمتصلة الموجبة، تصدق: عن **جزأين**[140] صادقين، وعن كاذبين، وعن

مجهولي الصدق والكذب، وعن مقدم كاذب وتال صادق، دون عكسه، لامتناع استلزام الصادق الكاذب. وتكذب عن جزأين كاذبين، وعن مقدم كاذب وتال صادق، وبالعكس، وعن صادقين، **إذا كانت لزومية**(140مكرر)، وأما إذا كانت **إتفاقية**، فكذبها عن صادقين، محال.

والمنفصلة الموجبة الحقيقية، تصدق: عن صادق وكاذب، وتكذب عن صادقين، **وعن كاذبين**(141). **ومانعة**(142) الجمع، تصدق: عن كاذبين، وعن صادق وكاذب، وتكذب عن صادقين. **ومانعة**(143) الخلو، تصدق، عن صادقين، وعن صادق وكاذب، وتكذب عن كاذبين. **والسالبة**، تصدق: عما تكذب **عنه**(144) الموجبة، وتكذب عما تصدق **عنه الموجبة**(145).

وكلية الشرطية **الموجبة**(146)، أن يكون التالي لازماً أو معانداً للمقدم على جميع الأوضاع التي يمكن حصوله عليها، وهي الأوضاع التي تحصل بسبب اقتران الأُمور التي يمكن **اجتماعها معه**(147). والجزئية، **أن يكون**(148) كذلك، على بعض هذه الأوضاع. **والمخصوصة**، أن **يكون**(149) كذلك، على وضع معين.

وسور الموجبة **الكلية** في المتصلة: كلما، ومهما، ومتى. وفي **المنفصلة**: دائماً. وسور **السالبة الكلية** فيهما: ليس البتة. وسور **الموجبة الجزئية** فيهما: قد يكون. **وسور السالبة الجزئية**(150) فيهما: قد لا يكون، وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلي؛ والمهملة، بإطلاق لفظ(151): لو، وإن، وإذا، في المتصلة؛ **وإما و أو**، في المنفصلة.

والشرطية قد تتركب عن **حمليتين**، وعن **متصلتين**، وعن **منفصلتين**، وعن **حملية ومتصلة**، وعن **حملية ومنفصلة**، وعن **متصلة ومنفصلة**، وكل واحدة من **هذه**(152) **الثلاث**(153) الأخيرة في المتصلة تنقسم إلى قسمين، لامتياز مقدمها عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة، فإن مقدمها إنما يتميز عن تاليها بالوضع فقط. فأقسام **المتصلات**: **تسعة**، **والمنفصلات**: **ستة**، وأما الأمثلة، فعليك باستخراجها من نفسك.

الفصل الثالث: في أحكام القضايا.

وفيه **أربعة** مباحث:

البحث الأول: في التناقض:

وحدوه بأنه اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن **تكون إحداهما**(154) صادقة والأُخرى كاذبة. ولا يتحقق **التناقض**(155) في المخصوصتين إلاّ عند اتحاد الموضوع، ويندرج فيه: وحدة الشرط، والجزء والكل؛ وعند اتحاد المحمول، ويندرج فيه: وحدة **الزمان والمكان**(156)، والإضافة، والقوة، والفعل. وفي المحصورتين لا بد مع ذلك، من الاختلاف **بالكميتين**(157)، لصدق **الجزئيتين**(158)، وكذب الكليتين(159)، وفي كل مادة يكون **فيها الموضوع**(160) أعم من المحمول. **وأما في الموجهتين، فلا بد من الاختلاف بالجهة في الكل**(161)، لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الإمكان.

فنقيض **الضرورية المطلقة: الممكنة العامة،** لأن سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزماً. ونقيض **الدائمة المطلقة**(162): المطلقة العامة، لأن السلب في كل الأوقات ينافيه الإيجاب في البعض وبالعكس. ونقيض **المشروطة العامة: الحينية الممكنة،** أعني التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف، كقولنا: كل من به ذات الجنب يمكن أن يسعل في بعض أوقات كونه مجنوباً. ونقيض **العرفية العامة: الحينية المطلقة،** أعني التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في بعض أحيان وصف الموضوع، ومثالها ما مرّ.

وأما **المركبات،** فإن كانت **كلية،** فنقيضها أحد نقيضي جزأيها، وذلك جليّ بعد الإحاطة بحقائق المركبات ونقائص البسائط. فإنك إذا تحققت أن الوجودية اللادائمة، تركيبها: من مطلقتين عامتين: **إحداهما**(163)، موجبة، **والأُخرى،** سالبة، وأن نقيض المطلقة، هو: الدائمة، تحققت أن نقيضها: إما **الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة**(164). وإن كانت **جزئية،** فلا يكفي في نقيضها ما **ذكرنا**(165)، لأنه يكذب: بعض الجسم حيوان لا دائماً، مع كذب كل واحد من نقيضي جزأيها، بل الحق في نقيضها أن يردد بين نقيضي الجزأين لكل واحد

واحد: أي كل واحد واحد لا يخلو عن **نقيضيهما**[165مكرر]، فيقال: **كل واحد واحد من أفراد الجسم**[166] إما حيوان دائماً أو ليس بحيوان دائماً.

وأما **الشرطية**، فنقيض **الكلية** منها: **الجزئية** الموافقة **لها**[167] في الجنس والنوع، **والمخالفة**[168] في الكيف، وبالعكس.

البحث الثاني: في العكس المستوي.

وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية: ثانياً، والثاني: أولاً، مع بقاء الصدق والكيف **بحالهما**[169]. **أما**[170] السوالب، فإن كانت **كلية**، **فسبع** منها: وهي: **الوقتيتان، والوجوديتان، والممكنتان، والمطلقة العامة**، لا تنعكس، لامتناع العكس في أخصها، وهي الوقتية، لصدق قولنا: بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائماً، وكذب **قولنا**[171]: بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العام، الذي هو أعم الجهات، لأن كل منخسف فهو قمر بالضرورة، وإذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم، إذ لو انعكس الأعم لانعكس الأخص، لأن لازم الأعم لازم الأخص ضرورة.

وأما **الضرورية والدائمة المطلقتان، فتنعكسان**[172]: دائمة كلية، لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من (ج ب)، **فيصدق دائماً**[173]، لا شيء من (ب ج)[174]، وإلا فبعض (ب ج)[175] بالإطلاق العام، وهو مع الأصل، ينتج: بعض ب ليس ب بالضرورة في **الضرورية**[176]، **ودائماً**[177] في الدائمة، وهو محال.

وأما **المشروطة والعرفية العامتان**، فتنعكسان: **عرفية عامة كلية**، لأنه إذا صدق: بالضرورة أو دائماً لا شيء من (ج ب) ما دام (ج)، فدائماً لا شيء من (ب ج) ما دام (ب)، وإلاّ فبعض (ب ج) حين هو (ب)، وهو مع الأصل، ينتج: بعض ب ليس ب حين هو ب، وهو محال.

وأما **المشروطة والعرفية الخاصتان**. فتنعكسان: عرفية عامة لا دائمة، في البعض. **أما**[178] العرفية العامة، فلكونها لازمة للعامتين. وأما **اللادوام في البعض**[179]، فلأنه لو كذب: بعض (ب ج) **بالإطلاق العام**[180]، لصدق لا شيء من (ب ج) دائماً، **فينعكس**[181] إلى: لا شيء من (ج ب) دائماً، وقد كان كل

(ج ب) بالفعل، هذا خلف.

وإن كانت **جزئية**، فالمشروطة والعرفية الخاصتان تنعكسان: **عرفية خاصة**، لأنه إذا صدق: بالضرورة أو دائماً بعض (ج) ليس (ب) ما دام (ج) لا دائماً، **وجب أن يصدق بعض (ب) ليس (ج)**[182] ما دام ب لا دائماً، لأنا نفرض ذات الموضوع وهو (ج د) (فد ج) بالفعل و(د ب) أيضاً بحكم **اللادوام**[183]، **وليس (د ج) ما دام (ب) وإلا لكان (د ج) حين هو (ب) فب حين هو (ج) وقد كان ليس (ب) ما دام (ج)**[184]، هذا خلف. **وإذا صدق (ج و ب) على د**[185] وتنافيا فيه، صدق بعض (ب) ليس (ج) ما دام (ب) لا دائماً، وهو المطلوب.

وأما **البواقي**، فلا تنعكس، لأنه يصدق: بالضرورة بعض الحيوان ليس بإنسان، وبالضرورة **ليس بعض القمر بمنخسف**[186] وقت التربيع لا دائماً، مع كذب **عكسها**[187] بالإمكان العام، الذي هو أعم الجهات. لكن الضرورية أخص البسائط، والوقتية أخص **المركبات**[188] الباقية، ومتى لم تنعكسا، لم ينعكس شيء منها، لما عرفت أن انعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص.

وأما **الموجبة**: كلية كانت أو جزئية، فلا تنعكس **كلية**[189]، لاحتمال كون المحمول أعم من الموضوع، **كقولنا: كل إنسان حيوان**[190]. وأما في الجهة، فالضرورية، والدائمة، والعامتان، تنعكس: **حينية مطلقة**، لأنه إذا صدق كل (ج ب) بإحدى الجهات الأربع المذكورة، فبعض (ب ج) حين هو (ب) وإلاّ فلا شيء من (ب ج) ما دام (ب)، وهو مع الأصل، ينتج: لا شيء من (ج ج) دائماً في الضرورية والدائمة، وما دام (ج) في العامتين، وهو محال.

وأما الخاصتان، فتنعكسان حينية مطلقة مقيدة باللادوام. **أما**[191] الحينية المطلقة، فلكونها لازمة لعامتيهما. وأما قيد اللادوام في الأصل الكلي، فلأنه لو كذب بعض ب ليس ج بالفعل، لصدق كل ب ج دائماً، فنضمه إلى الجزء الأول من الأصل، وهو قولنا: بالضرورة أو دائماً كل ج ب ما دام ج، ينتج: **كل ب ج**[192] دائماً، ونضمه إلى الجزء الثاني أيضاً، وهو قولنا: لا شيء من ج ب بالإطلاق العام، ينتج: لا شيء من ب ب بالإطلاق العام، فيلزم اجتماع النقيضين، وهو محال، **هذا إذا كان الأصل كلياً**[193].

وأما في **الجزئي، فنفرض**[194] الموضوع د فهو **ليس**[194مكرر] ج بالفعل، وإلا

لكان ج دائماً **و ب**[195] دائماً لدوام الباء **بدوام**[196] الجيم، لكن اللازم باطل **لتقييد**[197] الأصل باللادوام. وأما الوقتيتان، والوجوديتان، والمطلقة العامة، فتنعكس: مطلقة عامة، لأنه إذا صدق: كل ج ب بإحدى **الجهات**[198] الخمس المذكورة، فبعض ب ج بالإطلاق العام، وإلاً **لصدق**: **لا**[199] شيء من ب ج دائماً، وهو مع الأصل، ينتج: لا شيء من ج ج دائماً، وهو محال، وإن شئت، عكست نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الأصل أو الأخص منه.

وأما **الممكنتان**، فحالهما في الانعكاس وعدمه، غير معلوم، لتوقف البرهان المذكور للانعكاس فيهما على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها، أو على إنتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل الأول والثالث، اللذين كل **واحد**[200] منهما غير محقق، ولعدم الظفر بدليل يوجب الانعكاس وعدمه.

وأما **الشرطية**، فالمتصلة الموجبة **سواء كانت كلية أو جزئية**[201]، **تنعكس**: موجبة جزئية؛ والسالبة الكلية: سالبة كلية. إذ لو صدق نقيض العكس، لانتظم مع **الأصل**[202] قياساً منتجاً للمحال. وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس، لصدق قولنا: قد لا يكون إذا كان هذا حيواناً فهو إنسان، مع كذب العكس. وأما **المنفصلة**[203] فلا يتصور فيها العكس، لعدم الامتياز بين جزأيها بالطبع.

البحث الثالث: في عكس النقيض.

وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية، نقيض الثاني، والثاني عين الأول، مع **مخالفة**[204] الأصل في الكيف، وموافقته في الصدق.

أما[205] **الموجبات**، فإن كانت **كلية**، **فسبع** منها، وهي التي لا تنعكس سوالبها بالعكس المستوي، فلا **تنعكس**[206]، لأنه يصدق: بالضرورة كل قمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائماً دون عكسه، لما عرفت. وتنعكس **الضرورية والدائمة**: دائمة كلية، لأنه إذا **صدق**[207] بالضرورة أو دائماً كل ج ب، فدائماً لا شيء مما ليس ب ج، وإلاً فبعض ما ليس ب **هو**[208] ج بالفعل، وهو مع الأصل، ينتج: بعض ما ليس ب فهو ب بالضرورة في الضرورية، ودائماً في الدائمة، وهو محال.

وأما **المشروطة والعرفية** العامتان، فتنعكسان: **عرفية عامة كلية**، لأنه إذا

صدق: بالضرورة أو دائماً كل ج ب ما دام ج، فدائماً لا شيء مما ليس ب ج ما دام ليس ب، وإلاً فبعض ما ليس ب فهو ج حين هو ليس ب، وهو مع الأصل، ينتج: بعض ما ليس ب **فهو**[209] ب حين هو ليس ب، وهو محال.

وأما **الخاصتان**، فتنعكسان: عرفية عامة لا دائمة في البعض. أما العرفية العامة، فلاستلزام العامتين إياها. وأما **اللادوام**[210] في البعض، فلأنه يصدق: بعض ما ليس ب فهو ج بالإطلاق العام، وإلاً فلا شيء مما ليس ب ج دائماً، فتنعكس إلى: **لا**[211] شيء من ج ليس ب دائماً، وقد كان لا شيء من ج ب بالفعل، بحكم اللادوام، ويلزمه كل ج فهو ليس ب بالفعل، لوجود الموضوع، هذا خلف.

وإن كانت **جزئية**، فالخاصتان تنعكسان: عرفية خاصة، لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض ج ب ما دام ج لا دائماً، **وجب أن يصدق بعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائماً؛ لأنا نفرض ذات الموضوع، وهو ج د فـ د ليس بالفعل ب للادوام لا ثبوت الباء له**[212]، وليس ج ما دام ليس ب، وإلاً لكان ج حين هو ليس ب، فليس ب حين هو ج، وقد كان ب ما دام ج، هذا خلف. ود ج بالفعل وهو ظاهر، فبعض ما ليس ب ليس **هو**[213] ج ما دام ليس ب لا دائماً، وهو المطلوب.

وأما **البواقي**، فلا تنعكس، لصدق قولنا: بعض الحيوان **ليس**[214] بإنسان بالضرورة المطلقة، وبعض القمر ليس[215] بمنخسف بالضرورة الوقتية، دون **عكسهما**[216] بأعم الجهات؛ ومتى لم تنعكسا، لم ينعكس شيء منها، لما عرفت في العكس المستوي.

وأما **السوالب**، كلية كانت أو جزئية، فلا تنعكس كلية، لإحتمال كون نقيض المحمول أعم من الموضوع. وتنعكس **الخاصتان**: حينية مطلقة، لأنه إذا صدق: بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائماً، **فبعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب، بفرض الموضوع د فهو ليس ب بالفعل، وج في بعض أوقات كونه ليس ب، لأنه ليس ب في جميع أوقات كونه ج**[217]، فبعض ما ليس ب فهو ج في بعض **أحيان**[218] ليس ب، وهو المدعى.

وأما **الوقتيتان والوجوديتان**، فتنعكس[219]: مطلقة عامة، لأنه إذا صدق: لا

شيء من ج ب بإحدى هذه الجهات المذكورة، **فبعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام، بفرض الموضوع د فهو ليس ب وج بالفعل لوجود الموضوع، فبعض ما ليس ب فهو ج بالفعل، وهو المطلوب**[220]. وهكذا **تبين**[221] عكوس جزئياتها.

وأما بواقي السوالب والشرطيات: **موجبة كانت أو سالبة**[222]، فغير معلومة الانعكاس، لعدم الظفر بالبرهان.

البحث الرابع: في تلازم[223] الشرطيات.

أما **المتصلة الموجبة الكلية** فتستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي، ومانعة الخلو من نقيض المقدم وعين التالي متعاكسين عليها، وإلاً لبطل اللزوم **والإتصال**[224]. **والمنفصلة الحقيقية تستلزم**[225] أربع متصلات: مقدم **إثنين**[225مكرر] عين أحد الجزأين، وتاليهما نقيض الآخر؛ ومقدم الآخرين نقيض أحد الجزأين، وتاليهما عين الآخر. وكل واحدة من غير الحقيقة **مستلزمة**[226] للأُخرى، مركبة من **نقيض**[227] الجزأين.

المقالة الثالثة: في القياس.

وفيها: **خمسة فصول**:

الفصل الأول: في تعريف القياس وأقسامه.

القياس: قول مؤلف من قضايا، متى سلمت، لزم عنها لذاتها، قول آخر. وهو **إستثنائي**، إن كان عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل، كقولنا: إن كان هذا جسماً فهو متحيز، لكنه جسم، **ينتج أنه**[228] متحيز. وهو بعينه مذكور فيه. ولو قلنا: لكنه ليس بمتحيز، ينتج: أنه ليس بجسم، ونقيضه مذكور فيه. **وإقتراني**، إن لم يكن كذلك: كقولنا: كل جسم مؤلف، وكل مؤلف حادث، ينتج: كل جسم حادث. وليس هو ولا نقيضه مذكوراً فيه بالفعل.

وموضوع المطلوب فيه يسمّى: **أصغر**، ومحموله: **أكبر**. والقضية التي جعلت جزء قياس، تسمى: **مقدمة**[229]. والمقدمة التي فيها الأصغر: **الصغرى**. والتي فيها الأكبر: **الكبرى**. والمكرر بينهما: **حداً أوسط**.

وإقتران الصغرى بالكبرى يسمى: **قرينة وضرباً**. والهيئة الحاصلة من كيفية

وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين تسمى: **شكلاً**. وهو **أربعة**: لأن الحد الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى، **فهو الشكل الأول**. وإن كان محمولاً فيهما، **فهو الشكل الثاني**. وإن كان موضوعاً فيهما، **فهو الشكل الثالث**. وإن كان موضوعاً في الصغرى **محمولاً**[230] في الكبرى، **فهو الشكل الرابع**.

أما[231] **الشكل الأول، فشرط إنتاجه**[232]: **إيجاب الصغرى**، وإلاً لم يندرج الأصغر في الأوسط؛ **وكلية الكبرى**، وإلاً **لاحتمل**[232] أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به على الأصغر. **وضروبه** الناتجة **أربعة**: **الأول**: من موجبتين كليتين، ينتج: موجبة كلية، كقولنا، كل ج ب، وكل ب أ، فكل ج أ. **الثاني**: من كليتين: **الصغرى**[234] موجبة، والكبرى سالبة، ينتج: سالبة كلية، كقولنا: كل ج ب، ولا شيء من ب أ، فلا شيء من ج أ. **الثالث**: من موجبتين، والصغرى جزئية، ينتج: موجبة جزئية، كقولنا: بعض ج ب، وكل ب أ، فبعض ج أ. **الرابع**: من موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى، ينتج: سالبة جزئية، كقولنا: بعض ج ب، ولا شيء من ب أ، فبعض ج ليس أ. ونتائج هذا الشكل بينة بذاتها.

وأما **الشكل الثاني**، فشرطه: اختلاف مقدمتيه بالكيف، وكلّية الكبرى، وإلاً **لحصل**[235] الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج، وهو صدق القياس مع إيجاب النتيجة تارة ومع سلبها أُخرى. **وضروبه** الناتجة أيضاً، **أربعة**: **الأول**: من كليتين، والصغرى موجبة، ينتج: سالبة كلية، كقولنا: كل ج ب، ولا شيء من أ ب، فلا شيء من ج أ بالخلف، وهو ضم نقيض النتيجة إلى الكبرى، لينتج: نقيض الصغرى، وبانعكاس الكبرى ليرتد إلى الشكل الأول. **الثاني**[236]: من كليتين، والكبرى موجبة **كلية**[237]، ينتج: سالبة كلية، كقولنا: لا شيء من ج ب، وكل أ ب، فلا شيء من ج أ بالخلف، وبعكس الصغرى وجعلها كبرى، ثم عكس النتيجة. **الثالث**: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، ينتج: سالبة جزئية، كقولنا: بعض ج ب، ولا شيء من أ ب، **فبعض ج ليس أ**[238] بالخلف، وبعكس الكبرى ليرجع إلى الأول، وبفرض موضوع الجزئية د، فكل د ب، ولا شيء من أ ب، فلا شيء من د أ، ثم نقول: بعض ج د، ولا شيء من د أ،

فبعض ج ليس أ. **الرابع**: من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى، ينتج: سالبة جزئية، كقولنا: بعض ج ليس ب، وكل أ ب، فبعض ج ليس أ **بالخلف**[239].

وأما **الشكل الثالث**، فشرطه: **إيجاب**[240] الصغرى وإلاً لحصل الاختلاف، **وكلية** إحدى مقدمتيه وإلا **لكان البعض**[241] المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر، فلم تجب التعدية. **وضروبه الناتجة ستة**: **الأول**: من موجبتين كليتين، ينتج: موجبة جزئية، كقولنا: كل ب ج، وكل ب أ، فبعض ج أ بالخلف، وهو ضم نقيض النتيجة إلى الصغرى، لينتج نقيض الكبرى، وبالرد إلى الأول: بعكس الصغرى. **الثاني**: من كليتين، والكبرى سالبة **كلية**[242]، ينتج: سالبة جزئية، كقولنا: كل ب ج، ولا شيء من ب أ[243]، فبعض ج ليس أ بالخلف، وبعكس الصغرى. **الثالث**: من موجبتين، والكبرى كلية، ينتج: موجبة جزئية، كقولنا: بعض ب ج، وكل ب أ، فبعض ج أ بالخلف، وبعكس الصغرى، وبفرض موضوع الجزئية د، **فكل**[244] د ب، وكل ب أ، فكل د أ، ثم نقول: كل د ج، وكل د أ، فبعض ج أ، وهو المطلوب. **الرابع**: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، ينتج: سالبة جزئية، كقولنا: بعض ب ج، ولا شيء من ب أ، فبعض ج ليس أ بالخلف، وبعكس الصغرى والإفتراض. **الخامس**: من موجبتين، والصغرى كلية، ينتج: موجبة جزئية، كقولنا: كل ب ج، وبعض ب أ، فبعض ج أ بالخلف، وبعكس الكبرى وجعلها صغرى، ثم عكس النتيجة والإفتراض. **والسادس**: من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى، ينتج: سالبة جزئية، كقولنا: كل ب ج، وبعض ب ليس أ، فبعض ج ليس أ بالخلف والإفتراض إن كانت السالبة مركبة.

وأما **الشكل الرابع**، فشرطه بحسب الكمية والكيفية: إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، **أو اختلافهما**[245] **في الكيف**[246]، مع كلية **إحداهما**[247]، وإلا **لحصل**[248] الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج. **وضروبه الناتجة ثمانية**: **الأول**: من موجبتين كليتين، ينتج: موجبة جزئية، كقولنا: كل ب ج، وكل أ ب، فبعض ج أ، بعكس الترتيب، ثم عكس النتيجة. **الثاني**: من موجبتين، والكبرى جزئية، ينتج: موجبة جزئية، كقولنا: كل ب ج، وبعض أ ب، فبعض ج أ، لما مرّ.

الثالث: من كليتين، والصغرى سالبة، ينتج: سالبة كلية، كقولنا: لا شيء من ب ج، وكل أ ب، فلا شيء من ج أ، لما مرّ. **الرابع**: من كليتين، والصغرى موجبة، ينتج: سالبة جزئية، كقولنا: كل ب ج، ولا شيء من أ ب، فبعض ج ليس أ، بعكس المقدمتين. **الخامس**: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، ينتج: سالبة جزئية، كقولنا: بعض ب ج، ولا شيء من أ ب، فبعض ج ليس أ، لما مرَّ. **السادس**: من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى، ينتج: سالبة جزئية، كقولنا: بعض ب ليس ج، وكل أ ب، فبعض ج ليس أ، بعكس الصغرى ليرتد إلى الثاني. **السابع**: من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى، ينتج: سالبة جزئية، كقولنا: كل ب ج، وبعض أ ليس ب، فبعض ج ليس أ، بعكس الكبرى ليرتد إلى الثالث. **الثامن**: من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى، ينتج: سالبة جزئية، كقولنا: لا شيء من ب ج، وبعض أ ب، فبعض ج ليس أ، بعكس الترتيب، ثم عكس النتيجة.

ويمكن بيان الخمسة الأول بالخلف، وهو ضم نقيض النتيجة إلى إحدى المقدمتين، لينتج ما ينعكس إلى نقيض الأُخرى. والثاني والخامس بالإفتراض. **ولنبين**[249] ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس، وليكن البعض الذي هو **أ ب د**[250]، فكل د أ، وكل د ب، فنقول: كل ب ج، وكل د ب، فبعض ج د، **وكل د أ، فبعض ج أ، وهو المطلوب**[251]. والمتقدمون حصروا الضروب الناتجة في الخمسة الأول، وذكروا لعدم إنتاج الثلاثة الأخيرة، الاختلاف في القياس من بسيطتين. ونحن نشترط كون السالبة فيها من إحدى الخاصتين، **فيسقط**[252] ما ذكروه من الاختلاف.

الفصل الثاني: في المختلطات:

أما **الشكل الأول**، فشرطه بحسب **الجهة**: فعلية الصغرى، والنتيجة فيه كالكبرى إن كانت غير المشروطتين والعرفيتين، وإلا فكالصغرى محذوفاً عنها قيد **اللاضرورة واللادوام**[253]، والضرورة المخصوصة بالصغرى إن كانت الكبرى إحدى العامتين، **وبضم اللادوام**[254] إليها إن كانت إحدى الخاصتين.

أما **الشكل الثاني**، فشرطه بحسب **الجهة**: **أمران**: **أحدهما**: صدق الدوام على الصغرى، أو كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب. **وثانيهما**[255]: **أن**

لا تستعمل الممكنة إلاً مع الضرورية المطلقة، أو مع الكبريين المشروطتين. **والنتيجة: دائمة** إن صدق الدوام **على**[256] إحدى مقدمتيه، وإلاً فكالصغرى محذوفاً عنها **قيد**[257] اللادوام واللاضرورة، والضرورة أية ضرورة كانت.

وأما **الشكل الثالث**، فشرطه **بحسب الجهة**[258]: فعلية الصغرى، والنتيجة: كالكبرى إن كانت **الكبرى**[259] غير الأربع، وإلاً **فكعكس**[260] الصغرى محذوفاً عنها **قيد**[261] اللادوام إن كانت الكبرى إحدى العامتين ومضموماً **إليها**[262] إن كانت إحدى الخاصتين.

وأما **الشكل الرابع**، فشرط إنتاجه بحسب **الجهة**، **أُمور خمسة**: **الأول**: كون القياس فيه من الفعليات.

الثاني: إنعكاس السالبة المستعملة فيه. **الثالث**: صدق الدوام على **صغرى**[263] الضرب الثالث، **أو العرفي العام**[264] على كبراه. **الرابع**: كون الكبرى في السادس من المنعكسة السوالب. **الخامس**: كون الصغرى في الثامن من إحدى الخاصتين، والكبرى مما يصدق عليها العرفي العام. **والنتيجة** في الضربين **الأولين بعكس**[265] الصغرى إن صدق الدوام عليها، أو كان القياس من الست المنعكسة السوالب، وإلاً فمطلقة عامة. وفي الضرب **الثالث**: **دائمة** إن صدق الدوام على إحدى مقدمتيه، وإلاً **فبعكس**[266] الصغرى. وفي الضرب **الرابع والخامس**: **دائمة** إن صدق **الدوام**[267] على الكبرى، وإلاً فعكس الصغرى محذوفاً عنها **قيد**[268] اللادوام. وفي **السادس**: كما في **الشكل الثاني**[269]، بعد عكس الصغرى. وفي **السابع**: كما في **الشكل**[270] الثالث، بعد عكس الكبرى. وفي **الثامن**: كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب.

الفصل الثالث: في الإقترانيات الكائنة من الشرطيات:

وهي **خمسة** أقسام:

القسم الأول: ما يتركب من **المتصلات**، والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين. **وتنعقد**[271] الأشكال الأربعة فيه، **لأن الأوسط**[272] إن كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى، فهو الشكل الأول. وإن كان تالياً فيهما، فهو الشكل الثاني. وإن كان مقدماً فيهما، فهو الشكل الثالث. وإن كان مقدماً في

الصغرى، **تالياً**[273] في الكبرى، فهو الشكل الرابع.

وشرائط الإنتاج وعدد **الضروب**[274]، والنتيجة في الكمية والكيفية في كل شكل، كما في الحمليات من غير فرق. مثال الضرب الأول من الشكل الأول: كلما كان أ ب، فج د، وكلما كان ج د، فه ز، ينتج: كلما كان أ ب فه ز.

القسم الثاني: ما يتركب من **المنفصلات**[275]، والمطبوع منه ما كانت الشركة **فيه**[276] في جزء غير تام من المقدمتين، كقولنا: دئماً إما كل أ ب أو كل ج د، ودائماً إما كل د ه أو كل وز، ينتج: دائماً[277]: إما كل أ ب أو كل ج ه، أو كل و ز، لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف وعن إحدى الأخريين، **وهما كل أ ب وكل و ز**[278]. **وتنعقد**[279] فيه الأشكال الأربعة. والشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة هٰهنا بين المتشاركين.

القسم الثالث: ما يتركب من **الحملية والمتصلة**، والمطبوع منه ما كانت الحملية كبرى، والشركة مع تالي المتصلة، ونتيجته: متصلة، **مقدمها** مقدم المتصلة، **وتاليها** نتيجة التأليف بين التالي والحملية، كقولنا: كلما كان أ ب فج د، وكل د ه، ينتج: كلما كان أ ب، فكل ج ه. وتنعقد فيه الأشكال الأربعة. والشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة هٰهنا بين التالي والحملية.

القسم الرابع: ما يتركب من **الحملية والمنفصلة**. وهو على **قسمين**: **الأول**: أن يكون عدد الحمليات بعدد أجزاء الإنفصال **لتشارك كل واحدة منها واحداً**[280] من أجزاء الإنفصال، إما مع اتحاد **التأليف**[281] في النتيجة، كقولنا: كل ج إما (ب) وإما (د) وإما (ه)، وكل ب (ط)[282]، وكل د (ط)، وكل ه (ط)[283]، ينتج: كل ج ط، لصدق أحد أجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحملية. وإما مع اختلاف التأليف في النتيجة، كقولنا: كل ج إما ب وإما د وإما ه، وكل ب (ج2)، وكل د ط، وكل ه ز، ينتج: كل ج إما (ج 2) وإما ط و وإما ز، كما مرّ.

الثاني[284]: أن تكون الحمليات أقل من أجزاء الانفصال، **ولتكن الحملية ذات جزء واحد**[285]، والمنفصلة ذات جزأين، والمشاركة مع أحدهما، كقولنا: إما كل أ ط أو كل ج ب، وكل ب د، ينتج: إما كل أ ط أو كل ج د، لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف وعن الجزء الغير المشارك.

القسم الخامس: ما يتركب من **المتصلة والمنفصلة**، والإشتراك إما في جزء تام من المقدمتين أو غير تام منهما، وكيفما كان، فالمطبوع منه ما تكون المتصلة صغرى والمنفصلة **كبرى موجبة**[286]، مثال الأول: كلما كان أ ب فج د، ودائماً إما كل ج د أو ه ز مانعة الجمع، ينتج: دائماً إما أن يكون أ ب أو ه ز مانعة الجمع، لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائماً، أو في الجملة امتناعه مع الملزوم **كذلك**[287] ومانعة الخلو، ينتج: قد يكون إذا لم يكن أ ب فه ز، لاستلزام نقيض الأوسط للطرفين استلزاماً كلياً، واستلزام ذلك المطلوب من الثالث. **ومثال الثاني**[288]: كلما كان أ ب فـ ج د[289]، ودائماً إما كل د ه أو و ز مانعة الخلو، ينتج: كلما كان أ ب فإما كل ج ه أو ه ز[290]، والاستقصاء في هذه الأقسام إلى الرسائل التي عملناها، في **علم المنطق**[291].

الفصل الرابع: في القياس الاستثنائي:

وهو مركب من مقدمتين: **إحداهما**: شرطية، والأُخرى، **وَضع**(*) لأحد جزأيها أو رفعه ليلزم وضع الآخر أو رفعه. ويجب إيجاب الشرطية ولزومية المتصلة **وكليتها**[292]، **وعنادية المنفصلة وكليتها**[293]، أو كلية الوضع أو الرفع إن لم يكن وقت الإتصال والانفصال، **وهو**[294] بعينه وقت الوضع **أو الرفع**[295].

والشرطية الموضوعة فيه إن كانت **متصلة**، فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي، واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم، وإلاً لبطل اللزوم دون العكس في شيء منهما لاحتمال كون التالي أعم من المقدم. وإن كانت **منفصلة**، فإن كانت حقيقية، فاستثناء عين أي جزء كان، ينتج نقيض الآخر، لاستحالة الجمع؛ وإستثناء نقيض أي جزء كان، ينتج عين الآخر، لاستحالة الخلو. وإن كانت **مانعة الجمع**، ينتج القسم الأول فقط، لامتناع **الجمع**[296] دون الخلو. وإن كانت **مانعة الخلو**، ينتج القسم الثاني فقط، لامتناع الخلو دون الجمع.

الفصل الخامس: في لواحق القياس:

وهي **أربعة**:

الأول: القياس المركب: **وهو ما يتركب من**[297] مقدمات ينتج بعضها

(*) أي: وضعية.

نتيجة، يلزم منها ومن **مقدمة**[298] أُخرى، نتيجة **أُخرى**[299] وهلم جرا، إلى أن يحصل المطلوب. وهو إما **موصول النتائج**، كقولنا: كل ج ب، وكل ب د، فكل ج د، ثم كل ج د، وكل د أ، فكل ج أ، ثم كل ج أ، وكل أ ه، فكل ج ه. وإما **مفصول النتائج**، كقولنا: كل ج ب، وكل ب د، وكل د أ، وكل أ ه، فكل ج ه.

الثاني: **قياس الخلف**: وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه، كقولنا: لو كذب ليس كل ج ب، لكان كل ج ب، وكل ب أ على أنها مقدمة صادقة، ينتج: لو كذب ليس كل ج ب، لكان كل ج أ، لكن ليس كل ج أ، **على أن كل ج أ، أمر محال**[300]، فينتج: ليس كل ج ب، وهو المطلوب.

الثالث: **الإستقراء**:

وهو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته، كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ، لأن الإنسان **والبهائم**[301] كذلك. وهو لا يفيد اليقين لاحتمال أن لا يكون الكل بهذه **الحالة** [302]، كالتمساح.

الرابع: **التمثيل**:

وهو إثبات حكم في جزئي وجد في جزئي آخر، لمعنى مشترك بينهما، كقولهم: العالم مؤلف، فهو حادث كالبيت. وأثبتوا عليه المعنى المشترك بالدوران وبالتقسيم غير المردد بين النفي والإثبات، كقولهم: علة الحدوث إما التأليف أو كذا أو كذا، والأخيران باطلان بالتخلف، فتعين الأول، وهو ضعيف. أما الدوران، فلأن الجزء الأخير وسائر الشروط المساوية، **مدارٌ**(*)، مع أنها ليست **العلة**[302مكرر]. وأما التقسيم، **فالحصر ممنوع**[303]، لجواز علية غير المذكور، وبتقدير تسليم علية المشترك في المقيس عليه لا يلزم عليته في المقيس، لجواز أن **تكون**[304] خصوصية المقيس عليه شرطاً للعلية أو خصوصية المقيس مانعة منها.

وأما الخاتمة، ففيها بحثان:

الأول: **في مواد الأقيسة**: وهي يقينيات وغير يقينيات.

(*) المدار: علة الحكم في الفقه.

أما **اليقينيات**: **فست**[305]. **أوليات**: وهي قضايا تصور طرفيها كاف في الجزم بالنسبة بينهما، كقولنا: الكل أعظم من الجزء. **ومشاهدات**: وهي قضايا يحكم بها **بقوى ظاهرة أو باطنة**[306]، كالحكم بأن الشمس مضيئة، وأن لنا خوفاً وغضباً. **ومجربات**: وهي قضايا يحكم بها **لمشاهدات**[307] متكررة مفيدة لليقين، كالحكم بأن شرب السقمونيا موجب للإسهال. **وحدسيات**: وهي قضايا يحكم بها لحدس قوي من النفس مفيد للعلم، كالحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس. والحدس هو سرعة الانتقال من المبادىء إلى المطالب. **ومتواترات**: وهي قضايا يحكم بها لكثرة الشهادات بعد العلم بعدم إمتناعها، والأمن من **التواطؤ عليها**[308]، كالحكم بوجود مكة وبغداد. ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد، بل اليقين هو القاضي بكمال العدد. والعلم الحاصل من التجربة، والحدس، والتواتر، ليس حجة على الغير. **وقضايا قياساتها معها**: وهي التي يحكم **فيها**[309] بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها، كالحكم بأن **الأربعة**[310] زوج، لانقسامها بمتساويين.

والقياس المؤلف من هذه **الست**[311]، يسمى: **برهاناً**. وهو إما **لميّ**: وهو الذي يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة في الذهن والعين، كقولنا: هذا متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم. فهذا محموم. وإما **إنّي**: وهو الذي يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط، كقولنا: هذا محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فهذا متعفن الأخلاط.

وأما **غير اليقينيات، فست**[312]. **مشهورات**: وهي قضايا يحكم بها لاعتراف جميع الناس بها، لمصلحة عامة، **أو رأفة وحمية**[313]، أو انفعالات من عادات وشرائع وآداب. والفرق بينها وبين الأوليات، أن الإنسان لو **خلي**[314] ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله، لم يحكم بها، بخلاف الأوليات، كقولنا: الظلم قبيح، والعدل حسن، وكشف العورة مذموم، ومراعاة الضعفاء محمودة. ومن هذه ما يكون صادقاً وما يكون كاذباً. ولكل قوم مشهورات، **ولأهل كل صناعة مشهورات بحسبها**[315]. **ومسلمات**: وهي قضايا **تسلم من الخصم فيبنى عليها**[316] الكلام لدفعه، كتسليم الفقهاء مسائل أُصول الفقه.

والقياس المؤلف من **هذين**(*)، يسمى: **جدلاً**. والغرض منه إقناع

(*) أي من المشهورات والمسلمات.

القاصر[317] عن إدراك البرهان، وإلزام الخصم. **ومقبولات**: وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه، إما لأمر سماوي أو لمزيد عقل **أو دين**[318]، كالمأخوذات من أهل العلم والزهد. **ومظنونات**: وهي قضايا يحكم بها اتباعاً للظن، كقولك: فلان يطوف بالليل فهو سارق. والقياس المؤلف من **هذين**(*)[319]، يسمى: **خطابة**، والغرض **منها**[320] ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الأخلاق **وأمور**[321] الدين. **ومخيلات**: وهي قضايا إذا أوردت على النفس أثرت فيها تأثيراً عجيباً من قبض **أو بسط**، كقولهم: الخمر ياقوتة سيالة، والعسل مرة مهوعة. والقياس المؤلف منها يسمى: **شعراً**. والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير، ويروّجه الوزن والصوت الطيب. **ووهميات**: وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة، كقولنا: كل موجود **مشار**[322] إليه، ووراء العالم فضاء **لا نهاية له**[323]. ولولا دفع العقل والشرائع لكانت من الأوليات. وعرف كذب **الوهم**[324]**لموافقته**[325] العقل في مقدمات القياس الناتج لنقيض حكمه، وإنكاره **ونفيه**[326] عند الوصول إلى النتيجة. والقياس المؤلف منها، يسمى: **سفسطة**، والغرض منه إفحام الخصم وتغليطه.

والمغالطة، قياس **يفسد**[327] **صورته** بأن لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية **أو الكيفية**[328]، **أو الجهة**[329]؛ أو **مادته بأن تكون**[330] **بعض المقدمات** [331] والمطلوب شيئاً واحداً، لكون الألفاظ مترادفة، كقولنا: كل إنسان بشر، وكل بشر ضحاك، فكل إنسان ضحاك؛ أو **كاذبة شبيهة بالصادقة** من جهة اللفظ، كقولنا: لصورة الفرس المنقوش على الحائط: **إنها**[332] فرس، وكل فرس صهال، ينتج: أن تلك الصورة صهالة؛ أو من **جهة المعنى**، **كعدم**[333] مراعاة وجود الموضوع في الموجبة، كقولنا: كل إنسان وفرس فهو إنسان، وكل إنسان وفرس فهو فرس، **ينتج**[334]: بعض الإنسان فرس؛ **ووضع الطبيعية مقام الكلية**، كقولنا: الإنسان حيوان، والحيوان جنس، **ينتج**[335]: أن الإنسان جنس؛ **وأخذ الأمور الذهنية مكان العينية وبالعكس**. فعليك بمراعاة كل ذلك، لئلا تقع في الغلط.

والمستعمل للمغالطة، يسمى: **سوفسطائياً**[336] إن قابل بها الحكيم،

(*) أي من المقبولات والمظنونات.

ومشاغبياً[337] إن قابل بها الجدلي.

البحث الثاني: في أجزاء العلوم:

وهي موضوعات وقد عرفتها، ومبادىء وهي حدود الموضوعات **وأجزاؤها**[338] وأعراضها الذاتية، والمقدمات غير البينة في نفسها المأخوذة على سبيل الوضع، كقولنا: لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم، وأن نعمل بأي بعد كان وعلى أي[339] نقطة **شئنا**[340] دائرة؛ **والمقدمات البينة بنفسها**: كقولنا: المقادير **المساوية**[341] لمقدار واحد متساوية؛ **ومسائل**: وهي القضايا التي يطلب بها نسبة محمولاتها إلى موضوعاتها في ذلك العلم. **وموضوعاتها**، قد تكون موضوع العلم، كقولنا: كل مقدار إما مشارك **لآخر**[342] أو مباين **له**[343]. وقد تكون: **هو**، مع عرض ذاتي، كقولنا: كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع **ما**[344] يحيط به الطرفان. وقد تكون: **نوعه**، كقولنا: كل خط يمكن تنصيفه. وقد تكون: **نوعه** مع **عرض ذاتي**، كقولنا: كل خط قام على خط **آخر**[345]، فإن زاويتي جنبيه **إما**[346] قائمتان أو **مساويتان**[347] لهما. وقد تكون: **عرضاً ذاتياً** له، كقولنا: كل مثلث **زواياه مثل قائمتين**[348]. وأما **محمولاتها** فخارجة عن موضوعاتها لامتناع أن يكون جزء الشيء مطلوباً، **لثبوته له بالبرهان**[349].

وليكن هذا آخر الكلام في هذه الرسالة، والحمد لواهب العقل والهداية، والصّلاة على محمد وآله، منجي الخلائق من الغواية، وأصحابه الذين هم أهل الدراية، والحمد لله أولاً وآخراً[350].

الحواشي:

(1) ك، م: بـدلاً مـن: فـلـمـا. . . حتى. . . وسميته: فهذا كتاب في المنطق سميته.

(2) ك، م: ــ.

(3) ك: أو.

(4) ك: يستفاد منه.

(5) إ، م: والبحث الثاني.

(6) إ: و.

(7) م: مجهول تصوري أو تصديقي.

(8) ك: ــ.

(9) ك: ــ.

(10) ك ــ.

(11) ك: ــ.

(12) إ: وعلى.

(13) إ: الناطق فقط.

(14) إ، م: ــ.

(15) ك: ــ.

(16) ك: اللازم الذهني.

(17) ك: الإلزام.

(19) إ: بجزئه.

(20) ك: يسمى.

(21) ك: ــ.

(22) إ: ــ.

(23) إ، م: كاصطلاح.

(24) ك: + وغيرهما.

(25) ك: بالنسبة إليه.

(26) إ، م: أو.

(27) إ، م: ــ.

(28) ك: ــ.

(29) ك: التنبيه.

(30) إ، م: ــ.

(31) ك: ــ.

(32) إ، م: ــ.

(33) إ، م: كلياً أو جزئياً.

(34) م: داخلاً.

(35) إ، م: ــ.

(36) إ: ــ.

(37) إ: ــ.

(38) ك: ــ.

(39) إ: ــ.

(40) م: وأربع.

(41) إ، م: ــ.

(42) ك: ــ.

(43) ك: وأن.

(44) ك: ــ.

(45) ك: ــ.

(46) ك: ــ.

(46) مكرر ك: منهما.

(47) ك: عرض لازم وإلا فمفارق.

(48) ك: ــ.

(49) ك: لقائمتين.

(50) إ: بطيئة.

(51) ك: خمسة.

(52) إ، م: + عند بعضهم.

(53) إ، م: بأنه.

(54) ك: ــ.

(55) ك: ــ.

(56) ك: ــ.

(57) ك: ــ.

(58) ك: الأخيران.

(59) ك: فيهما.

(60) ك: ما صدق.

(61) إ، م: ــ.

(62) ك: ما يصدق.

(63) إ: ما كذب.

(64) ك: الشيء.

(65) إ، م: وأنه.
(66) إ، م: ـ.
(67) إ، م: ـ.
(68) ك: أصلاً معاً.
(69) ك: الماهية الكلية المعرات. وفي: إ، م: الماهيات المعراة.
(70) إ، م: ـ.
(71) إ، م: مباين.
(72) ك: + والجسم.
(73) ك: ـ.
(74) إ، م: ـ.
(75) ك: كالعقل.
(76) إ، م: ـ.
(77) ك: ـ.
(78) ك: أو الناطق.
(70) إ، م: والنامي.
(80) إ، م: والحساس والمتحرك.
(81) ك: فصول تقومها وفصول تقسمها.
(82) إ، م: ـ.
(83) إ، م: وهو.
(84) ك: أو امتيازه.
(85) ل: وهو.
(86) ك: وناقصاً.
(87) ك: ـ.
(88) إ، م: ـ.
(89) إ، م: كقولك: زيد عالم، زيد ليس بعالم.
(90) إ، م: حكم.
(91) ك: والحملية.
(92) ك: ويسمى اللفظ الدال عليها.
(93) إ، م: والقضية تسمى حينئذ: ثنائية.
(94) ك: ـ.
(95) ك: الإنسان بحمار.
(96) ك: ـ.
(97) ك: وواحد.
(98) ك: بعض الحيوان إنسان.
(99) ك: ـ.
(100) إ، م: سميت القضية: طبيعية.
(101) إ: + لأن الحكم فيها على نفس الطبيعة.
(102) ك: الإنسان.
(103) ك: فقولنا.
(104) ك: إذا.
(105) ك: لج.
(106) ك: لب.
(107) إ: ـ.
(108) إ: إعتبار الأول.
(109) إ: فلو.
(110) ك: ـ.
(111) إ، م: ـ.
(112) إ، م: لا يصلح إلاّ على موجود.
(113) ك: وأما.
(114) ك: متلازمان.
(115) ك: و.
(116) ك: ثلاثة عشر قضية، و إ: ثلاثة عشرة قضية.
(117) ك: تركبت حقيقتها.
(118) ك: ـ.
(119) ك: والبسائط ست.
(119 مكرر) إ،م: ما دامت ذات الموضوع موجوده.
(120) إ: موجودة.
(121) إ، م: مثالها إيجاباً وسلباً ما مرّ.
(122) م: النار.
(123) ك: أحديهما.
(124) ك: مقيداً باللادوام.
(125) إ، م: ـ.
(126) ك: فهي.
(127) ك: أحديهما.

(128) ك: والضابطة.
(129) ك: ـ.
(130) ك: ـ.
(131) ك: وهي التي صدق التالي فيها.
(132) إ، م: ـ.
(132) مكرر ك: ذلك فيها.
(133) ك: موجبة. وهي تسمى كذلك: حقيقية، لأنها تعبر عن حقيقة الانفصال. ولذا، فهي أحق باسم: المنفصلة.
(134) إ، م: إما أن يكون زيد في البحر أو لا يغرق.
(135) ك: واحد.
(136) ك: لذاتي.
(137) ك: ذلك فيها.
(138) إ: اللا أسود.
(139) إ: يرفع فيها ما حكم به في موجباتها.
(140) إ: ـ.
(140 مكرر) إ: هذا إذا كانت لزومية.
(141) إ: وكاذبين.
(142) ك: والمانعة.
(143) ك: والمانعة.
(144) ك: ـ.
(145) ك: ـ.
(146) ك: ـ.
(147) ك: اجتماعه معها.
(148) ك: تكون.
(149) ك: تكون.
(150) إ: والسالبة الجزئية.
(151) ك: لفظة.
(152) ك: ـ.
(153) ك: الثلاثة.
(154) ك: يكون أحديهما. وفي إ: يكون إحداهما.
(155) ك: ـ.
(156) ك: المكان والزمان.
(157) ك: بالكمية.
(158) ك: الجزئيين.
(159) ك: الكليين.
(160) ك: الموضوع فيها.
(161) إ، م: ولا بد في الموجهتين مع ذلك من اختلاف الجهة.
(162) ك: المطلقة الدائمة.
(163) ك: أحديهما.
(164) ك: الدائم المخالف أو الموافق.
(165) ك: ذكرناه.
(165 مكرر) ك: نقيضها.
(166) ك: كل جسم.
(167) ك: ـ.
(168) ك: المخالفة.
(169) ك: ـ.
(170) ك: وأما.
(171) ك: ـ.
(172) إ، م: فينعكسان.
(173) ك: فدائماً.
(174) إ: ج ب.
(175) إ: ج ب.
(176) إ: بعض الضرورية.
(177) ك: والدوام.
(178) ك: وأما.
(179) ك: ـ.
(180) ك: بالفعل.
(181) ك: فتنعكس.
(182) إ: صدق دائماً ليس بعض ب ج.
(183) ك: وب د أيضاً للادوام.
(184) ك: بسلب الباء عنه، وليس ج ما دام ب، وإلاً لكان ج حين هو ب، وب حين هو ج، وقد كان ليس ب ما دام ج.

(185) كَ: وإذا صدق الجيم والباء عليه.
(186) ك: بعض القمر ليس بمنخسف.
(187) ك: عكسيهما.
(188) إ: من المركبات.
(189) إ: كلية أصلاً.
(190) ك: ـ.
(191) ك: وأما.
(192) إ، ك: ب ج.
(193) إ، م: ـ.
(194) إ: فيفرض.
(194 مكرر) ك: لا.
(195) إ، م: فب.
(196) إ: بدون.
(197) إ، م: لنفيه.
(198) ك: هذه الجهات.
(199) ك: فلا شيء.
(200) ك: ـ.
(201) إ، م: ـ.
(202) إ: العكس.
(203) إ: المتصلة.
(204) ك: مخالفته.
(205) إ، م: وأما.
(206) إ، م: ـ.
(207) إ: صدقت.
(208) إ، م: فهو.
(209) ك: وهو.
(210) ك: قيد اللادوام.
(211) إ: ـ.
(212) ك: نفرض الموضوع وهو ج د، فد ليس ب بالفعل للادوام ثبوت الباء له.
(213) إ، م: ـ.
(214) إ، م: هو ليس.
(215) إ، م: هو ليس.
(216) م: عكسها.
(217) ك: نفرض الموضوع د فهو ليس ب بالفعل، ود ج في بعض أوقات ج ليس ب، لأنه ليس ب في جميع أوقات ج.
(218) ك: أحيان.
(219) ك: فتنعكسان.
(220) ك: بفرض الموضوع د فهو ليس ب بالفعل، ود ج بالفعل، فبعض ما ليس ب فهو ج بالفعل، وهو المطلوب.
(221) إ: بين.
(222) ك: ـ.
(223) ك: لوازم.
(224) ك: والانفصال.
(225) ك: وأما المنفصلة الحقيقية فتستلزم.
(225 مكرر)
ك: الاثنين.
(226) ك: مستلزم.
(227) ك: نقيضي.
(228) ك: فهو.
(229) إ: ـ.
(230) ك: ومحمولاً.
(231) ك: وأما.
(232) ك: فشرطه.
(233) ك: احتمل.
(234) ك: والصغرى.
(235) ك: يحصل.
(236) إ، م: والثاني.
(237) ك: ـ.
(238) إ، م: فليس بعض ج أ.
(239) إ: + والإفتراض إن كانت السالبة مركبة.
(240) ك: موجبة.
(241) ك: لجاز أن يكون البعض.
(242) إ، م: ـ.

(243) ك: ب ج.
(244) ك: وكل.
(245) إ، م: واختلافهما.
(246) إ، م: بالكيف.
(247) ك: أحديهما.
(248) إ، م: يحصل.
(249) ك: ولتبين.
(250) ك: أ د.
(251) إ، م: ثم نقول: بعض ج د، وكل د أ، فبعض ج 1 وهو المطلوب.
(252) ك: فسقط.
(253) إ، م: اللادوام واللاضرورة.
(254) إ، م: وبعد ضم اللادوام.
(255) إ، م: والثاني.
(256) إ، م: عن.
(266) ك: عكس.
(257) إ، م: ـ.
(258) إ، م: ـ.
(259) ك: ـ.
(260) ك: فعكس.
(261) إ، م: ـ.
(262) ك: إليه.
(263) ك: الصغرى في.
(264) م: أو العرض العام.
(265) ك: عكس.
(266) ك: عكس.
(267) م: اللادوام.
(268) إ، م: ـ.
(269) ك: الثاني.
(270) ك: ـ.
(271) ك: وينعقد.
(272) إ، م: لأنه.
(273) إ، م: وتالياً.
(274) ك: + من الأشكال.
(275) إ، م: المنفصلتين.
(276) إ، م: ـ.
(277) ك: ـ.
(278) أ، م: ـ.
(279) إ، م: فينعقد. ك: وينعقد.
(280) ك: ويشارك كل واحد منها جزءاً واحداً.
(281) إ، م: التآليف. و: ك: التأليفات.
(282) ك: ج.
(283) ك: ز.
(284) ك: والثاني.
(285) ك: وليكن الحملية واحدة.
(286) ك: موجبة كبرى.
(287) إ، م: دائماً أو في الجملة.
(288) ك: مثال الثاني.
(289) ك: فـ كل ج د.
(290) ك: د ز.
(291) ك: المنطق.
(292) إ: ـ.
(293) ك: ـ.
(294) ك: هو.
(295) إ: والرفع.
(296) إ، م: الاجتماع.
(297) ك: تركيب.
(298) إ، م: مقدمات.
(299) إ، م: ـ.
(300) إ: على أنه محال.
(301) إ، م: + والسباع.
(302) إ، م: المثابة.
(302مكرر) ك: بعلة.
(303) ك: والحصر ممنوع.
(304) ك: يكون.
(305) ك: فستة.
(306) ك: بالقوى الظاهرة أو الباطنة.
(307) ك: بمشاهدات.
(308) ك: التواطىء على الكذب.

(309) إ، م: بها.
(310) ك: هذه الأربعة.
(311) ك: الستة.
(312) ك: فستة.
(313) ك: أو رقة أو حمية.
(314) إ، م: خلا.
(315) إ، م: وأهل كل صناعة بحسبها.
(316) ك: تحكم بتسليم من الخصم ويبنى عليها.
(317) ك: القاصرين.
(318) إ، م: ودين.
(320) إ، م: منه.
(321) إ، م: أمر.
(322) ك: فهو مشار.
(323) ك: لا يتناهى.
(324) ك: ذلك الوهم.
(325) ك: بموافقته.
(326) ك: نفسه.
(327) ك: تفسد.
(328) ك: والكيفية.
(329) ك: والجهة.
(330) إ، م: يكون.
(331) ك: المقدمة.
(332) إ، م: هذا.
(333) ك: لعدم.
(334) ك: لينتج أن.
(335) ك: لينتج.
(336) ك: سوفسطائي.
(337) ك: ومشاغبي.
(338) ك: وأجزائها.
(339) إ، م: على كل.
(340) إ، م: ـ.
(341) ك: المتساوية.
(342) إ، م: للآخر.
(343) ك: ـ.
(344) ك: مما.
(345) إ، م: ـ.
(346) ك: ـ.
(347) ك: متساويتان.
(348) ك: فإن زواياه مثل مساوية لقائمتين.
(349) ك: ثبوته بالبرهان.
(350) ك: تم الكتاب.

صدر للمؤلف

1 ـ **فلسفة ديكارت ومنهجه** ـ دراسة تحليلية ونقدية ـ، ط٣، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٦م.

2 ـ **العقل والشريعة** ـ مباحث في الابستمولوجيا العربية الإسلامية ـ، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٥م.

3 ـ **بدايات التفلسف الإنساني** ـ الفلسفة ظهرت في الشرق ـ، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٤م.

4 ـ **أُصول كتابة البحث وقواعد التحقيق**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٣م.

5 ـ **مدخل إلى علم المنطق** ـ المنطق التقليدي ـ، ط٤، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٠م.

6 ـ **الاجتهاد والمنطق الفقهي في الإسلام**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٧م.

7 ـ **الشورىٰ** ـ طبيعة الحاكمية في الإسلام ـ، بيروت، دار الأندلس، ١٩٨٤م [نافد].

8 ـ **وهم الحب والعمر**، بيروت، دار إقرإ، ١٩٨٣م [نافد].

9 ـ **من أعلام الفكر الفلسفي الإسلامي**، بيروت، الدار العالمية، ١٩٨٢م [نافد].

10 ـ **آراء نقدية في مشكلات الدين والفلسفة والمنطق**، بيروت، دار الأندلس، ١٩٨١م [نافد].

11 ـ **من وحي الحسين**: التزام وثورة، بيروت، مؤسسة الكتاب، ١٩٨١م [نافد].

12 ـ **مع سيد قطب في فكره السياسي والديني**، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٩ [نافد].

الشمسية
في
القواعد المنطقية

الدكتور مهدي فضل الله

لم يعرف كتاب منطقي من الشهرة مثل ما عرفه كتاب: الشمسية في القواعد المنطقية، لنجم الدين القزويني. وإذا كانت المكتبة العربية والإسلامية لا تشكو من عدم وجود الرسالة الشمسية وشرحها والحاشية على الشرح، بطبعات مختلفة في رفوفها، فهي تشكو بالتأكيد من عدم وجود الرسالة الشمسية، ككتاب مستقل، محقق تحقيقاً علمياً، ومدروس دارسة أكاديمية مستفيضة.

لذا، جاءت هذه الدارسة التي هي كناية عن شرح ونقد ومقارنة وتحقيق للرسالة الشمسية، لتسد هذه الحاجة وهذا النقص. وقد روعي في هذه الدراسة التي تناولت جميع موضوعات الرسالة الشمسية، جانب الوضوح والبساطة، فتضمنت شروحات مسهبة، وتعليقات عديدة، وتصويبات جمة، وأمثلة كثيرة، رجاء أن تفيد الباحث والقارىء على حدٍّ سواء.

وجلّ ما آمله من هذه الدراسة إلى جانب دراساتي المنطقية الأُخرى، هو تشجيع الأُخوة القُراء والطلاب من جميع الاختصاصات، على ارتياد الدراسات المنطقية، والتمكن من قواعد المنطق التي تجنب مراعاتها الوقوع في الخطأ، وتساعد على الكشف عن الزلل في الفكر، وأسبابه، وأنواعه؛ متمنياً أن تلقى شروحاتي وتعليقاتي واجتهاداتي، قبولاً أو رحابة صدر، من قبل الأُخوة المناطقة والزملاء، وألا أكون قد أخطأت من حيث كان قصدي الصواب.

المركز الثقافي العربي
ص ب ١١٣/٥١٥٨ بيروت - لبنان
ص.ب 4006 - الدار البيضاء - المغرب